سلسلة البحوث والدراسات
في علوم اللغة والأدب

٥

الدكتور
فخر الدين قباوة

مشكلة العامل النحويّ
ونظرية الاقتضاء

المحتوى

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

المقدمـــة

ألا كلُّ الحمد وكاملُ الشكر لرب العالمين، على مايسر لي من النعم، وهيأ لي من العمل الكريم، وما وهبني من الطمأنينة والرضا بجميع ماتيسر، وما وفقني فيه من خدمة العلم وأصحابه ومحبيه. والصلاة والسلام التامان الأكملان على سيدنا محمد، رسول الحق والهداية، وحامل راية الخير والصلاح للبشر أجمعين.

وبعد، فالعمل النحوي مسألة قديمة، تمثل عنصراً جوهرياً من مكوّنات الدرس والتحليل، في تاريخ النحو عند العرب. وقد انتثرت جزئياتها في المصادر القديمة والمتأخرة، والمراجع الحديثة والمعاصرة، حتى كاد لايخلو من آثارها كتاب نحوي معتبر. ومن ثَم توهم كثيرون، من الباحثين المعاصرين، ضخامة منزلتها في الدرس النحوي، وبالغوا في تهويل وظيفتها المنهجية، فزعموا أنها كانت توجه النحاة في توزيع الأبواب والمواد، وتهيمن على تفكيرهم وأنظارهم، وتتحكم في مسيرة البحث والتقعيد، والتنظير والتمثيل والتفسير والتعليل.

والحق أن أعمال القدماء ومَن بعدهم كانت تسيّرها فكرة الوظائف النحوية، وظواهر الإعراب المشتركة ودلالاته، وقد تتردد مسألة العمل

المقدمة

ألا كلُّ الحمد وكاملُ الشكر لرب العالمين، على مايسر لي من النعم، وهيأ لي من العمل الكريم، وما وهبني من الطمأنينة والرضا بجميع ماتيسر، وما وفقني فيه من خدمة العلم وأصحابه ومحبيه. والصلاة والسلام التامان الأكملان على سيدنا محمد، رسول الحق والهداية، وحامل راية الخير والصلاح للبشر أجمعين.

وبعد، فالعمل النحوي مسألة قديمة، تمثل عنصراً جوهرياً من مكوّنات الدرس والتحليل، في تاريخ النحو عند العرب. وقد انتثرت جزئياتها في المصادر القديمة والمتأخرة، والمراجع الحديثة والمعاصرة، حتى كاد لايخلو من آثارها كتاب نحوي معتبر. ومن ثَمّ توهم كثيرون، من الباحثين المعاصرين، ضخامة منزلتها في الدرس النحوي، وبالغوا في تهويل وظيفتها المنهجية، فزعموا أنها كانت توجه النحاة في توزيع الأبواب والمواد، وتهيمن على تفكيرهم وأنظارهم، وتتحكم في مسيرة البحث والتقعيد، والتنظير والتمثيل والتفسير والتعليل.

والحق أن أعمال القدماء ومَن بعدهم كانت تسيّرها فكرة الوظائف النحوية، وظواهر الإعراب المشتركة ودلالاته، وقد تتردد مسألة العمل

ضمن ذلك الميدان في المسارب التي يقتضيها البحث، من دون هيمنة أو تحكم أو توجيه. ثم شُغل بعض المتأخرين بأهمية هذه المسألة، وأكثروا من ذكرها والاعتماد عليها، فكان ماتوهمه المعاصرون وبالغوا فيه، على غير تحقيق وتوثيق.

ولأن القدماء أغفلوا تفسير مفهوم العامل بدقة واستيعاب، وألقوا في معارضه عبارات موزعة متداخلة، لايضمها مذهب واضح السبيل، أو اتجاهات محددة القَسَمات، فقد تنازعت أقلامُ الباحثين والدارسين وأفهامهم، في رصد الأحياز التي تتحرك فيها توجهات النحاة، من هذه المسألة الأصولية المهمة. ولذلك انصبت مئات العبارات في الكتب والمحاضرات والندوات والمؤتمرات، تحاول التفسير والتوجيه والتقويم والنقد، أو الشكوى والتذمر والتهكم والازدراء، لاستبعاد مسألة العامل النحوي عن منصة الحياة التعبيرية في لغة العرب.

كذلك تلقينا القضية، على أنها مشكلة تخوض فيها الأبحاث والدراسات الموضوعية، من جميع المستويات العلمية والثقافية، محاولة إيجاد السبيل القويم، في فهمها وتحديد أبعادها، ووضع البؤرة النشطة منها تحت يدَي الدرس النحوي وبصره. وقد تتبعتُ تلك الأقلام والأفهام، أرصد مراكزها وتشعباتها، وأجمع ما سجله شيوخ النحاة القدماء والمتأخرين والزملاء المعاصرون، لعلي أجد في المحصلة وجهة تحقق الاستقرار، وتحل المشكلة حلاً لغويًا عربيًا خالصاً، فكان لديّ حصائل متباينة يتعذر وضعها في قفص واحد، ولاتمس جوهر الموضوع مسًا نحويًا رفيقاً.

ولذا رأيت، بعد متابعتي هذه، أن يكون عنوان البحث في هذا الكتيب المتواضع «**مشكلةُ العامل النحويّ، ونظريّةُ الاقتضاء**»، فأدرس المسألة دراسة تاريخية، وأوضح مفهومها الأساسي، وأعرض ماتوزعها من النظريات والتوجهات، لأنتهي باقتراح يضع الحل القريب من واقع العربية، ومفهوم العمل في العلوم الإنسانية. ونتيجة لهذا انقسم البحث لديّ، في تمهيد وثلاثة فصول.

فتمهيداً لتوضيح طبيعة المشكلة، لزمني أن أُوقف القارئ على ما في اللغة عامة، والعربية خاصة، من تفاعل صوتي ظاهر، يتوزع في تضاعيف الصور الفيزياوية للحروف والحركات. وهنا بسطت ماخلّفه علماء اللغة والقراءات، من تأثر الأصوات بعضها ببعض، فتتغير سمات كثيرة لها، متمثلة في التفخيم والترقيق والمد والنبر والإمالة والإبدال والإعلال والإدغام... ومن هذا المنطلق، استطعت أن أضع اللبنة الأولى للبحث الموضوعي.

ثم انتقلت إلى الفصل الأول، حيث وقفت إزاء العمل النحوي والإعراب، فإذا باللغات الإنسانية تقيم بين أبنائها قنوات اتصال عاطفية، أسميتها بالانفعال اللغوي. وكذلك هو شأن العربية، مع خصوصية متميزة، هي العلاقات الحميمة بين المفردات في التركيب. وقد استشعر النحاة هذه الظاهرة الانفعالية، وبسطوا ما تمثله من تفاعلات صوتية ومعنوية في الأداء، وأطبقوا على تسميته بالعمل.

وحين عرضنا هذا العمل، على مفهوم النحو نظراً وتطبيقاً، تبدى لنا أنه ينحصر في قسم محدد من النحو، فلايجوز تعميمه كما يسمّى على مر

التاريخ، ولابد من تقييده بالجانب الذي يشغله -وهوالإعراب- فكان أن أسميناه: العمل الإعرابي. ومن ثَمّ وجب أن نعرض أنواع الإعراب، لنضع هذا العمل في إطاره المخصوص، فكان لدينا: الإعراب التعبيري، والإعراب التركيبي، وإعراب البُنية، والإعراب التحليلي، والإعراب الصوتي.

وقد اتضحت معالم كل منها بالشرح والتفصيل، ليتوضَّح العمل المقصود في الأخير منها، وإن غاب ذلك عن كثير من المعاصرين، فكان منهم تخليط واضطراب. بيد أني، مع هذا التحيز المتميز للعمل في ميدان الإعراب، أبقيت العنوان في ميدان النحو، مجاراة للمصطلح الشائع، إذ لامُشاحّة في الاصطلاح. ومن هنا انطلقنا نتابع مايحتاجه البحث، من عرض وتحليل وتقويم للأنظار المختلفة، في مفهوم العمل الإعرابي.

ففي الفصل الثاني، استقصينا نظريات تفسير هذا العمل، من خلال المصادر والمراجع، فتشعبت إلى مايلي: النظرية اللفظية. وهي تردّ القيام بالعمل إلى الألفاظ، ثم ترى أن منها الأصلي والفرعي والقوي والضعيف والملفوظ والمقدر، وتختلف توجهات أصحابها في تحديد اللفظ العامل أحياناً. وتقابلها النظرية المعنوية، التي تنص على أن الوظائف الإعرابية هي مركز العمل، وصاحبة النشاط في التركيب.

ثم ترد نظرية التعليق. وهي تعني أن الكلمة التي لها معنى في أخرى تتشبث بها، ويتطلب هذا المعنى أثره المعبر عنه، فتقوم الكلمة المذكورة بالعمل اللازم له. أما النظرية الصوتية فتنسب إلى الخليل أنه فرّغ حركات

الإعراب، من كل دلالة نحوية، وجعلها للتخلص من الثقل حين وصل الكلام بعضه ببعض. وأما النظرية الخلافية فزعيمها قطرب الذي وافق الصوتية في بعض جوانبها، وحصر وظيفة الحركات هذه في تمييز الإدراج من الوقف، وفي المساعدة على اعتدال الكلام.

وسادس المقولات المطروحة هي النظرية الإنسانية، وزعماؤها معتزلة النحاة الذين يرون أن الإنسان هو العامل الإعرابي، لأنه مصدر الأحداث ومركزها، في جميع ميادين حياته. والسابعة هي النظرية الإلهية، وزعيمها ابن مضاء الذي مثّل مذهب الظاهريين، وردّ العمل إلى الله وحده. والأخيرة أسميناها بالنظرية الاجتماعية، لأنها ولدت في بيئات تَنسب إلى المجتمع كل نشاط إنساني، وتفسره بالأعراف والضوابط السلوكية.

وقد بسطنا أبعاد هذه المقولات الثماني، مع أدلتها وتفسيراتها، ثم وقفنا على كل ذلك بالاختبار والتقويم، فإذا هو قاصر عن استيعاب ظواهر الإعراب، وإن كان له يد في تفسير بعضها، بعد استبعاد نظريتَيِ الصوت والخلاف، لما فيهما من وهم ومغالطة. ونتيجة لذلك انتقلنا إلى الفصل الثالث، حيث طرحنا «الاقتضاء والعمل الإعرابي». وهنا تبيّنّا ما للنظريات السابقة، من نقاط التقاء واختلاف، واعتماد على مقولات منثورة في مصادر التراث، صريحة مؤيدة أو خفية مؤوَّلة بالضغط والإكراه.

ولكي نميز مفهوم العمل الإعرابي، تناولنا المصطلحات التي تتصل به

في الحقل المنطقي، فعرضنا مفاهيم: السبب والعلة، والشرط والركن، والدليل والقرينة، والملزوم واللازم... وقد تبدى أن هذه العناصر المنطقية تُماسّ العامل المذكور، ولكنها لاتطابقه في الوظيفة والأداء. ولهذا يممنا شطر عنصر موضوعي، هوالاقتضاء، نتوسم فيه حل المشكلة المتأزمة منذ قرون، ثم استعنا بمفهوم العامل في ميادين العلوم الطبيعية والتطبيقية والإنسانية، فكان لدينا تقارب ملحوظ، يحدد العنصر اللغوي العامل في الإعراب. أعني عنصر النشاط المباشر في تلك الظاهرة العربية المتميزة.

ولأن التعبير اللغوي فكر وصوت وشكل، كان التفكير والصياغة أبرز مايحدد شخصية العامل، وكان توزع النحاة القدماء بين مُظاهر للفظ ومؤيد للمعنى، في الخلاف المعروف. وإذا جمعتَ بين الشطرين رأيت العامل ذا طبيعة ازدواجية، لأن المادة والمعنى هما العنصران المتفاعلان في التركيب. وعليه فإن العامل هو المقتضي، أي: الرمز اللغوي الذي يدل على معان تركيبية، ويقتضي بلفظه ومضمونه في المقام والسياق ومقصَد المتكلم مايعبر عن ذلك. ومن هنا كان للفظ الواحد حاجات وآثار مختلفة، بحسب نمطه ومضمونه وموقعه ومقاصده ودلالاته ووظائفه.

فالكلمات المفردة غالباً ما تكون غنية عن المساعدة، وصالحة للامتزاج بآلاف الأخوات، مادامت خارج التركيب. وعندما تدخل حيز التعبير تصبح بؤرة نشطة، تقتضي عناصر خاصة، تتفرغ لها وتُشغَل بها وحدها، لتملأ حاجاتها وتتمّم الدارة التي افتتحتها. وهذا يسر لها أن تترك آثاراً صوتية، تحدد وظائف تلك العناصر، وتشدها إليها في التركيب. ولِما

يتسم به الفعل من ظهور الحدث فيه، ومن حيوية ونشاط واستطالات، كان أبرز العناصر في عملية التبئير هذه، ثم تلته المفردات التي تشارك الفعل في الحَدَثيّة، كالمشتقات والمصادر وحروف المعاني.

ومن خلال هذا التوجه، استطعنا أن نوضح وظائف العوامل الحَدَثيّة، ثم تناولنا ماكان ذاتيًا خالصاً من الدلالة على الحدث، وحددنا عمله فيما يقتضيه، من مفردات تحقق مقاصد لفظه وحاجاته، كالمضاف والموصوف والمبهم وصاحب الحال والمبتدأ... وأوضحنا دلالة التجرد في الحقل الإعرابي، للعمل في المبتدأ والفعل المضارع.

وختمنا هذا كله بتفسير بعض المصطلحات الإعرابية، كالفعل والفاعل والمفعولات المشهورة... لتتضح نظرية الاقتضاء. وهنا ظهر كثير من دقائق صناعة النحاة، في فهم موضوع الإعراب، وإقامتهم المنظومة النحوية المتكاملة، وظهر أيضاً أن العلامات الإعرابية هي تكثيف كلمات أو عبارات، كانت تتضمن الدلالة على الوظائف التركيبية، شأن كثير من الرموز الصوتية المتعارفة، في اللغات عامة والعربية خاصة.

تلك هي الرحلة مع مشكلة العامل، والنظريات المقترحة لتفسيره، عرضتها محلّلاً وناقداً، وذيلتها بما رأيته منقذاً من الإشكال، بالأدلة والحجاج والشواهد والأمثلة، مع الحفاظ على حرمة الطبيعة اللغوية للموضوع. وبذلك سددت أبواباً كثيرة من التأزم، وفتحت باباً جديداً للحوار والبحث، آملاً أن يجد لدى الزملاء مجالاً للتقويم والتوجيه. فهو

موضوع جدلي خصب، بحاجة إلى التعاون والتواصل، للسير به إلى ما هو الحقيقة نفسها، أو مايكون أقرب شيء إليها.

و أسأل الله أن يُمدنا بالعون والهداية إلى الصواب، ويجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم. والحمد والشكر له وحده على كل حال.

حلب في ١ رمضان لسنة ١٤٢٢هـ

و١٦ / ١١ / ٢٠٠١م

الأستاذ الدكتور

فخر الدين قباوة

تمهيد

التفاعل الصوتيّ

في ميدان الحياة، يلتقي الناس بعضهم وبعض، فيكون بينهم تواصل وتعاون ووئام، أوخلاف وتنافر وخصام. وعن هاتين الحالتين المتناقضتين، تُنتَج تفاعلات مادية ومعنوية، منها الظاهر الملموس، ومنها الخفي داخل النفوس. وقد عبر الحديث الشريف عن هذا، بالجليس الصالح كصاحب المسك، وجليس السوء مثل كير الحداد. فالأول ينفحك الروائح الطيبة والسرور، والثاني ينالك شرره أو رائحته الخبيثة مع الكدر.

وقد يكون هذا التفاعل قوياً، يُعرف أثره في الإنسان بمن يصاحب ويجالس، حتى قيل:

عَنِ المَرءِ لاتَسألْ، وسَلْ عَن قَرينِهِ
فكُلُّ قَرينٍ، بالمُقارِنِ، يَقتَدِي

أي: يتمثل خُلقه وعاداته وتصرفاته. ولذا ترى الناس يتحرَّون صلاح الجار، والشريك والرفيق والصديق والزوج، طلباً للخير وبعداً عن

البلاء، وهم يعلمون أن مايصدر عمن يختارون قد يَلْبَسهم ويتحملون تبعته، إذ طالما أُخذ الجار بظلم الجار!

وكذلك شأن المواد في الوجود. فهي تتوضّع بحكمة ربانية، في طبائع وأشكال مختلفة، تتفرق وتلتقي وتتماس وتمتزج وتختلط، وتتبادل صوراً من التفاعلات لاتحصى، ليتحقق استمرار الحياة وتأمين حاجاتها المتكاثرة. وإنك لترى وتتحسس ضروب هذه التفاعلات في كثير من مظاهر الكائنات:

فالأشكال الهندسية تتبادل التأثر، حين تلتقي أو تتداخل أو يقرب بعضها من بعض. حتى ليكتسب كل منها صفات، تخالف صورته الأصلية فيما تدركه الأبصار. والألوان تتوضع متجاورة أومتقاربة أو متمازجة أو متقابلة، فيضفي بعضها على بعض أصداء من التشكلات الجديدة. وقريب من ذلك مايكون في الحركات المختلفة، والطعوم والملامس والروائح والأصوات...

حتى الظلال يتدخل فيها مثل هذه التبادلات، فيكون بينها انفعال بالتمازج والتجاور والتقارب، ينعكس في الأشكال والألوان والتحركات. ولو أنك راقبت ظِلّين يتقاربان مثلاً لرأيت أنهما، قبل أن يتماسا، تمتد منهما ذراعان لطيفتان بالجاذبية المغناطيسية، لتقيما جسراً دقيقاً واصلاً ما بين الطرفين. وسرعان ما تتسرب منه الدفقات يمنة ويسرة، ليتكون الشكل الجديد، من التفاعل والتداخل والامتزاج!

إنها تفاعلات فيزياوية وكيمياوية، تتخللها تموجات كهربارية

ومغناطيـية، تنقل ضروب التأثر والتأثير، وتوحد النماذج الجديدة، أو تضع أشكالاً متميزة عما كانت عليه المواد قبل. وكثيراً ما يكون للتفاعلات هذه حضور بين هذه الأجناس المتمايزة، سواء أكانت مجتمعة في مكان وزمان، أو متوالية متباعدة. على أن أوضح مايكون من التفاعل يصدر عن العناصر المتماثلة أو المتقاربة، إذ تتبدى قنوات التواصل معبدة، والأوضاع قابلة للتأثر والتأثير، فيما هو سلبي أو إيجابي. ولذلك قيل:

وَلِكُلِّ شَيْءٍ آفَةٌ، مِن جِنسِهِ

حَتَّى الحَدِيدُ سَطا عَلَيهِ المِبْرَدُ

والتواصل اللغوي الذي نحن بصدده هو ظاهرة فيزياوية، مع أنه سلوك اجتماعي بين الناس. ذلك لأن التكلم ضرب من المادة المتحركة. فسبب حدوث الصوت -كما يقول ابن سينا (٣٧٠-٤٢٨)- تموج الهواء دُفعاتٍ بسرعة وقوة، لاصطدام بعض أجزاء الأجرام ببعض. إنه التموجات الهوائية المتشكلة من تحركات جهاز التصويت، بالتقلص والاهتزاز والاحتكاك والاحتباس والانطلاق، ممتزجاً بعضها ببعض، لينتج ما يقرع الآذان، ويصل إلى المدارك والوجدان. فليس بعيداً أن تجد تفاعلاً ظاهراً بين هذه التموجات، حين تلتقي أو تتماس أو تتجاور أو تتقارب، يولد تلويناً صوتياً لبعض منها، لم يكن له من قبل.

وعلى هذا، فإن صوت الحرف الواحد يتأثر بالحركات التي تجاوره، إذ تمتص بعض خصائصه ومميزاته، فيكون له صورة مغايرة لما هو عليه في الأصل. بل إن كل حركة تلوّنه بما يناسبها، فيصير ذا أشكال مختلفة،

يوحد بينها صويت منه أساسي، ممتزجاً بطوابعها المتميزة. ثم هو يلوّنها أيضاً بلمسات من خصائصه وصفاته، فتظهر بأشكال متمايزة. ولهذا فإن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥)، عندما أراد تصوير أصوات الحروف، وضع فرْضيات متعددة لاكتشاف حقيقة التصويت للعنصر المفرد.

ففي باب تحت عنوان «إرادة اللفظ بالحرف الواحد»[١]، ذكر سيبويه أن الخليل سأل أصحابه عن كيفية لفظ الكاف من نحو «لكَ»، والباء من مثل «ضَرَبَ»، فقيل له: كافْ باءْ. فأجاب أن هذا اسم الحرف لالفظه، وأن الصواب: كَهْ، بَهْ. وإذا وصلتَ قلتَ: كَ و بَ فاعلم. و يجوز أن تزيد الألف بدلاً من الهاء، فتقول: كا، با. ثم سألهم عن كيفية لفظ الياء من نظير «غلامِيْ»، والباء من مثل «اضربْ»، والدال من نحو «قدْ»، فقيل له مثل ماقيل في المرة الأولى، فبين لهم أن الصواب: إِيْ، إِبْ، إِدْ، بإلحاق همزة وصل قبل الحرف.

وعندما أراد الليث بن المظفر أن يمهد لكتاب «العين»، ذكر عن أستاذه الخليل أيضاً أنه كان يتذوق الحروف، ليكتشف أصواتها ومراتبها في المدارج المحددة، ويوزعها تبعاً لذلك في مواقعها المناسبة لمخطط معجمه المعروف. قال: «وإنما كان ذواقُه إياها أنه كان يفتح فاه بالألف [أي: الهمزة]، ثم يُظهر الحرف. نحو: أبْ، أتْ، أحْ، أعْ، أغْ. فوجد العين أدخل الحروف في الحلق، فجعلها أول الكتاب، ثم ما قرب منها الأرفع فالأرفع، حتى أتى على آخرها. وهو الميم»[٢].

(١) الكتاب ٢: ٦١-٦٢.

(٢) العين ١: ٥٢.

وهكذا كان للخليل خمسة أشكال، من المحاولات، لتبيين الصوت الجوهري للحرف العربي. ولما وقف ابن جنّي إزاء هذه المسأله اختار الرابعة منها، فقال: «سبيلك، إذا أردت اعتبار صدى الحرف، أن تأتيَ به ساكناً لامتحركاً، لأن الحركة تُقلق الحرف عن موضعه ومستقَرّه، وتجتذبه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه، ثم تُدخلَ عليه همزةَ الوصل مكسورة من قبله، لأن الساكن لايمكن الابتداءُ به، فتقول: إكْ، إقْ، إجْ»[1].

وقد أخذ عليه اللغويون المعاصرون اليوم أن إدخال الهمزة هذه يكون عاملاً، في تكوين الصوت الملفوظ، فلايبقى للحرف ما أريد له من تميز وخصوصية في شخصيته. ومن ثم اقترحوا أن يُلفظ الحرف بالسكون وحده، لتصوير الصوت الخاص به. وعندي أنهم غفلوا أيضاً عما يضفيه السكون من عمل، في الشدة أو التقلقل أو النبر أو الصفير أو الانفجار أو التطاول، للحرف الذي يتقدمه. ولو تيسر لفظ الحروف دون ذلك لكان ما يريدونه، من الصور الحقيقية المتمايزة.

وكأني بالخليل كان يدرك هذه التأثرات الانفعالية، للحرف المؤدَّى، بما قبله أوبعده، فرأى أن الشكل المفرد للأداء غير كاف في الدلالة والتحقيق. ولذلك بسط الصوت الواحد بأشكال عملية خمسة، ليكون القاسم المشترك بينها من التصويت هو الصورة التقريبية للحرف المقصود. وقد غاب هذا عن المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، فيما أعلم، فكان بينهم مارأيت من التوجهات.

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٦-٧ .

والجدير بالذكر أن علماء القراءات كانوا أسبق من اللغويين، في متابعة هذه الظواهر الصوتية، حين رصدوا سلوكها بالذوق والتحسس، فيما يؤدون من تلاوة للقرآن الكريم، ثم سجلوا ما تحقق لديهم منها بدقة وعناية واهتمام. ومن خلال ذلك، باشروا تحديدها وتعليمها من يقصدهم، حباً بهذا الكتاب العظيم، ودونوا علماً امتدت فروعه، وتطاولت إنجازاته في تاريخ العلوم الإسلامية.

فقد تبين لهم، من خلال التذوق للتلاوة وملاحظة الأداء، أن الصورة الصوتية للحرف الواحد تتأثر بما حولها من الأصوات، فتأخذ طوابع جديدة تناسب ذلك المحيط. وهي نفسها تؤثر فيما تجاوره أيضاً، فيتشكل نسق مغاير لمجموع مايمثله التركيب من الحروف. ومن ذلك أن الألف تتلون بحسب ماقبلها من الأصوات، فتكون فخمةً بعد أحرف الاستعلاء «ق ظ خ ص ض غ ط»، وأفخمَ بعد المُطبَقة منها «ص ض ط ظ»، ورقيقةً بعد سائر الحروف. ولذا تتذوق أنت المفخَّمة، فتجدها بين الألف والواو في مثل: قامَ وصالحَ. الأمر الذي حمل كتّاب المصاحف الشريفة، على رسم «الصلوة والزكوة والحيوة والربو» بالواو، لأن الألف أشربت في اللفظ بعض الواو[1].

وعندي أن هذا يقتضي تأثر الياء والواو المَدّيتين أيضاً، بأحرف الاستعلاء عامة، وبالمُطبَقة منها خاصة، فتكونان بعدها أفخم منهما بعد غيرها. وكذلك حال أحرف المَدّ الثلاثة، إذا وقعت قبل تلك

(١) سر صناعة الإعراب ص ٥٠ .

الحروف، فإنها تميل نحو التفخيم، ليتيسر النطق بما بعدها، ولا تكون النقلة بين متنافرات. ومع هذا، فقد خص أكثر العلماء الألف بما ذكرت، وأغفلوا ما يكون لأختيها من ذلك. ثم إن أحرف المَدّ هذه تتطاول، قبل الساكن والمهموز -وهما من الأصوات الثقيلة اللفظ- ليتسنى اتصال التصويت بين سكونها وصعوبة مابعدها[1]. وقريب من هذا مايكون، إذا وقعت الهمزة قبل واحد من المدود أيضاً.

واللام مثلاً، تتلون بظواهر من التفخيم والترقيق، تبعاً لما حولها من العوامل أيضاً. فهي في لفظ الجلالة تكون مفخمة، ظاهرة القوة والضخامة. وإذا وقع لذلك الاسم العظيم قبلها كسر مباشر أو سابق لياء محذوفة لفظاً، زال عنها التفخيم المذكور، وصارت إلى الرقة والسهولة، ليكون انسجام في سياق اللفظ المتواصل. وكذلك تميل إلى الرقة، في المواقع المختلفة، إذا جاورها حرف تفخيم، نحو: حلقَ، سلخَ، اختلط، سلطهم، يتلطف، ولا الضالّين.

والهمزة تفقد بعضَ نبرها، إذا بدئ بها في اللفظ، للحركة التي تلابسها، وكثيرَه حين يكون بعدها ألف، أو أحد حروف الاستعلاء، وأكثرَه إن وقعت قبل حرف حلقي، وتحتفظ بشدتها فيما دون ذلك، ثم تزداد نبراً مع السكون. وكذلك يكون تصويت سائر الحروف مع السكون أقرب إلى الدقة والكمال، ويفقد بعض قيمه الصوتية في أول الكلمة، ومع الحركات أو ما يُضعفه من الأصوات المجاورة. فالباء ترقق، حين يَرِد

(١) النشر في القراءات العشر ١: ٣١٣-٣٢٠.

بعدها حرف مفخَّم أو اثنان مفخَّمان. وقد تنجذب السين قبل الحرف المطبق، فيجب على القارئ أن يعتني بانفتاحها واستفالها، لئلاّ تصير صاداً. وقد تجتذب الألف صوت العين قبلها إلى التفخيم، فيتعيَّن على القارئ أيضاً أن يحترز من ذلك، فيحفظ مالها من الجهر والشدة.

والنون تبدل ميماً بغُنّة، أي: بصويت يتسرب من الأنف في مقدار حركتين، كلما كانت ساكنة قبل باء. ثم تصير من لفظ مابعدها مع الغُنّة، إذا وقعت طرفاً ساكنة، وبعدها أحد أحرف «يومن»، وبلا غُنّة إذا تلتها الراء أواللام. بل إن كل حرف يتشكل تصويته، تبعاً لما حوله من العوامل: حركات أو سكنات أو أحرف ونبر وتنغيم. ثم إن أحرف الاستعلاء يكثر تفخيمها، إذا كانت مفتوحة، ويكون أشدَّ حين تقع قبل الألف، ويضعف منها التفخيم لوقوعها قبل ضم، ويشتد ضعفه قبل كسر. وقد أطال العلماء تفصيل ذلك، مما يتعذر إيراده في هذه العجالة[١].

وهذا كله يتبدى في الأصوات بشكل عام، قبل أن تدخل التركيب في بنية المفردات. حتى إذا صارت في صيغة لفظية، من الأسماء أو الأفعال أو الحروف، خضعت لتطورات جديدة تصقل الألفاظ، وتكوّن منها صورة انسيابية متساوقة الأجزاء، أداؤها لايوازي مجموع الأصوات المشتركة فيها، وإنما هو كلٌّ مطبوع بالوحدة والتجانس والانسجام. وذلك ما عرف بقوانين الصرف المشترك، من إبدال وإعلال وإدغام، والتقاء ساكنين، وتخفيف للهمز، وابتداء ووقف، وإمالة للألف والراء وبعض الحركات.

(١) المصدر السابق ١: ٢١٥-٢٢٤ . وانظر جمال القراء وكمال الإقراء ص ٦٤٤-٦٦٥

وقد حاول المعاصرون تحليل هذه القوانين، وردها إلى مظاهر صوتية موحدة، تأثراً بالدرس اللساني المعاصر، فكان عندهم: المجانسة والمماثلة والمخالفة. ولكنني عندما وقفت موقفهم، إزاء بحث عنوانه «الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد»، تبدى لي قصور ماذكروه عن شمول الظواهر الصرفية، وأنه تضاف إليه مظاهر أخرى، هي[١]: المشاكلة والممازجة والمناظرة، والوصل والفصل، والتخفيف والتمكين، والتخلص والحذف والإضعاف...

وإذا كان من العسير تفصيل ذلك هنا فحسبي الإشارة إلى جانبين ظاهرين، من المجانسة: أولهما في الإبدال. فقد يتناول الحرفَ هذا التغيرُ بسبب عامل صوتي يليه مباشرة، أو يقع بعيداً منه. وهذا مايمثله إبدال السين صاداً في نحو: سطحَ وأسبغَ وسراط ومساليخ، إذ يقال فيها: صطحَ وأصبغَ وصراط ومصاليخ، بالصاد الصريحة أو بينَ بينٍ. ومن الإبدال أيضاً ما هو لغوي كثير منتشر، أفاضت فيه كتب خاصة، صنفها أمثال ابن السكيت والزجاجي وأبي الطيب اللغوي.

والثاني من الجانبين هو الإمالة، حيث تنكسر حدة الفتحة والألف، فتتوجهان نحو الكسرة والياء، لمناسبة عوامل صوتية قبلها أوبعدها، فيصير اللفظ في خط منحن، بعد أن كان منكسراً في زاوية حادة. وعلى هذا تجد مد الألف في نحو: سِاحِل وعِماد ورِئبال وبَيان ومَسايل وحُبلى ودِيباج وشَيبان ومَفاتيح، يميل إلى الياء بدرجات متفاوتة بين المتكلمين.

(١) الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ص ١٥٩-٢٣٢ .

ثم تتدخل عوامل ثانوية، من الراء وحروف الاستعلاء، فتكون مانعة أو مساعدة للإمالة، بحسب موقعها والحركات التي تحملها.

والغريب حقًّا أن تكون هذه الظاهرة، في بعض الأحيان لعوامل بعيدة جداً، كالذي يقع في فواصل الآيات الكريمة: ﴿والضُّحِا، واللَّيلِ إذا سَجِا، ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلِى﴾[١] إذ تظهر الإمالة في الأولى والثانية، لوقوعها حُكماً في الثالثة. ومثل ذلك الإمالةُ المركبة، في فواصل آيات سورة «الشمس». أضف إلى هذا مايكون من إمالة للفتحة قبل تاء التأنيث في الوقف نحو: مِهنِهْ، بَلدِهْ، جُملِهْ، ومن إمالتها وإمالة الضمة إذا كان بعدهما راء مكسورة نحو: منصَرِف والأسطُرِ، ومنذ شَهرٍ و بعد عُمرٍ، وأمّ مذعُورٍ وذنب ثورٍ. ثم تتدخل بعض الصوتيات، فيكون لها أيضاً آثار سلبية أو إيجابية.

وقد ظهر، من خلال البحث المذكور قبل، أن الظواهر الصوتية المحلّلة تخضع، لعوامل من نوعين اثنين: أحدهما هو العلة الفاعليّة، إذ يكون للأصوات أثر فعّال، في تشكيل الصيغة الحاضرة، من مثل المشاكلة، وكثير من صور المجانسة والمخالفة والمماثلة والممازجة والتمكين والتخلص والحذف. والآخر هو العامل المقتضي، حيث يكون الصوت متطلّباً للتغيير، موجباً أو مجيزاً للتصرف في الصيغة، لافاعلاً في ذلك، من مثل المناظرة والوصل والفصل والتخفيف والتمكين والإضعاف، وبعض المجانسة والمماثلة والمخالفة والممازجة والتخلص والحذف.

---

(١) الآيات ١-٣ من سورة الضحى.

ثم عندما تتواصل المفردات في التركيب النحوي، لتأليف الجمل والعبارات، يحصل بينها تفاعل صوتي جماعي، بعضه امتداد لما عرفناه في الظواهر الصرفية، ويشمل جميع المفردات، والبعض الآخر يتوضَّع ظاهراً أو مقدراً، في أواخر الأسماء وقليل من الأفعال، رده العلماء إلى ماسمي بالعامل النحوي. وقد اضطربت المذاهب والأقوال، في تحديد هذا العامل وبيان طبيعته، مما أنشأ نظريات مختلفة، نعرض لها فيما يلي، ثم نتبع ذلك بمذهب رأيناه أقرب إلى الصواب، آملين أن يكون له صدى ظاهر، في الدرس النحوي المعاصر، إن شاء الله تعالى.

الفصل الأول

العمل النحوي والإعراب

اللغات في العالم الحيّ، كما يرى رجال البحث والدراسة، أداة تعبيرية للتواصل بين أصحابها. فهي تنقل المقاصد والأفكار والعواطف والأخيلة والتجارب، بأخصر ما تحتمله وسائل التعبير. وهذا فهم جيد للوظيفة اللغوية في الحياة، يمكننا أن نضيف إليه ملحظاً جوهريًا آخر، هو العلاقة الحميمة بين الممارسين للغة معينة، وماتثيره فيهم من اندفاع وتعاطف، نجيز لأنفسنا أن نسميهما بالانفعال اللغوي.

فالعربي مثلاً إذا كان في بلد أعجمي مقاطع للعروبة، وطرقت سمعه عبارات ذات رنين وأصداء عربية، تراه يندفع بحماسة وتودد إلى مصدر التصويت، ويستجيب لذلك الانفعال تلقائياً، على غير وعي أو إرادة أو تفكير. وكذلك حال أبناء اللهجة الواحدة، حين يلتقون في بلد بعيد عن وطنهم الأم، تراهم يمثلون خليّة يشد أطرافها وحدة اللسان، وما تضمه من حماسة ووجدان.

تلك حقيقة واقعة مقررة، هي جزء من طبيعة الحياة اللغوية، ووظيفتها في الوجود. ولكي تكون لغة العرب صميمية في هذه الطبيعة المتميزة، لم تكتف بالتمثل الإنساني الخارجي للانفعال المذكور، وإنما أقامت بين عناصرها اللفظية في التعبير علاقات حميمة أيضاً، تشبه ما يخالج نفوس أبنائها من التواصل اللغوي، وتَظهر في شكل تأثر حيوي متبادل بين الكلمات، قلما تجد له نظيراً في سائر اللغات.

ظاهرة العمل النحوي

ولقد لاحظ أوائل النحاة ألوان ذلك التأثر، وتتبعوا أمواجه ومنعطفاته ومصادره، فتبين لهم أن التركيب النحوي في لغة القرآن الكريم مثلاً ليس جمعاً آليًا للمفردات، يحتفظ فيه كل منها بشخصيته المتميزة كما كانت قبل، للدلالة على المقاصد الربانية، بل هو تشكيلٌ تعبيرٍ متفاعل يؤثر بعضه في بعض، قبل أن يؤثر في المتلقي، وتتسرب بين عناصره التركيبية ومضات من التجاوب والتعاطف، حتى يكوّن وحدة حيويّة متكاملة للدلالة على المرامي المقصودة.

ثم إذا دخل في العبارة المعينة عنصر لغوي طارئ، أو أُبدل لفظ بغيره، سرت أمواج انفعالية جديدة، تناسب الوحدة المتجددة، لتحدث ضرباً من التلوين التعبيري، تتوزعه تضاعيف التركيب كأمواج الكهرباء، ويتوضع فيما حول العنصر أواللفظ من المفردات، معبراً عن الوظائف والعلاقات المستجدة التي دخل لها التغيير في الكلام.

فلو راقبت التشكيلات التعبيرية في نحو:

الطفلُ نائمٌ، أظنُّ الطفلَ نائماً، كان الطفلُ نائماً، إنّ الطفلَ نائمٌ، كأنّما الطفلُ نائمٌ، ليت الطفلَ بقي نائماً...

لاتضحكْ وتشربْ، لاتضحكْ وتشربُ، لاتضحكْ وتشربْ، لاتضحكُ وتشربُ، لاتضحكُ وتشربَ، لن تضحكَ وتشربَ...

لو راقبت هذه التشكيلات وما يتولد عنها، من صور تركيبية أخرى معقدة، لتبدّت لك ألوان من التأثر في الاسمين والفعلين، لاتغيب معالمها وصورها ودلالاتها عن دارس أو باحث. وقد يكون هذا التأثر أبعد مدى في المكان والزمان، كالذي تراه في الاستدارة التشبيهية التي تشغل عدة أبيات من الشعر، أو في التعبير بـ «رُبَّ» وما يستغرقه أحياناً من شعر أو نثر.

وفي مقابل هذا التلون التعبيري، لاحظ النحاة أيضاً أن تغيراً ما في لفظ من التركيب يصاحبه تبدل في الدلالات المعنوية من جهة، وتأثير في الوظائف والعلاقات بين المفردات والجمل من جهة ثانية، وحضور عناصر جديدة لم يكن لها وجود من قبل. فقولك «العُصفورُ داخِلُ القفصِ الآن» يعني أنه يقوم بعملية الدخول إليه، ولمّا يَصِرْ فيه. أما قولنا «العُصفورُ داخِلَ القفصِ الآن» فإنه يعني أنه قد دخله من قبل، وهو حبيس فيه الآن. ومن هذا ترى أن التركيب الجديد يحمل معنى الوجود في الداخل، وهو ذو وظيفة دلالية لعنصر طارئ، لم يكن له حظ في الجملة الأولى.

ولتحقيق حضور هذه الوظيفة الطارئة، وهذا العنصر الدخيل وتلمّس وجوده، ترى أنك تستطيع استبدال العُصفورة بالعُصفور في الجملة الثانية، فتقول «العُصفورةُ داخِلَ القفصِ الآن»، ويتعذر عليك مثل هذا

في الجملة الأولى، إذا لم تُلحِق التاء بالخبر قائلاً: العُصفورةُ داخلةُ القفصِ الآن. والسر في الاختلاف والتعذر أن لفظ «داخل» في هذه الجملة هو فعل العُصفورة نفسها، على حين أنه في الجملة الثانية هو ظرف لاصلة له بما تعمله هي، وإنما يحدد مكان ذلك العمل ويحيط به في الوجود.

وعلى ذلك نستطيع أن نفهم معنيين مختلفين، لقول الشاعر:

أحِبُّكِ، يا ظَلُومُ، وأنتِ مِنّي
مَكانَ الرُّوحِ، مِن جَسَدِ الجَبانِ

إذا روي برفع «مكان» ونصبه. فالرفع يدل على أن المخاطبة هي المكان الذي تسكنه روح الجبان، في حين أن النصب يعني كونها هي في مكان تلك الروح، تحل محلها وتقوم مقامها من جسمه.

وفي ضوء هذا البيان، فإن آخر بيت الشاعر النُّمَيريّ[1]:

فأوقَدتُ نارِي، ثُمَّ أثقَبتُ ضَوءَها
وأخرَجتُ كَلبِي، وهْوَ في البَيتِ داخِلَهْ

تراه، إذا تجاهلت ما قبله في العجُز، يحتمل أن يكون الدخول حاصلاً فيما مضى، أو أنه جارٍ حينذاك. ولكن إذا راعيت قوله «في البيت»،

(١) شرح حماسة أبي تمام للأعلم ص ٩٨٧ وشرح أبيات المغني ٤: ١٦٠-١٦١ . وأثقبت ضوءها أي: أثرته حتى سطع ولاح. وإنما أخرج كلبه لينبح فيستدل الضيف بنباحه.

وأضفت إليه ملاحظة «أخرجت كلبي»، تعيّن المعنى الأول، وأصبح الثاني قصيًّا مردوداً. ولو استخدمنا مصطلحات النحويين والبلاغيين لقلنا: إنّ «داخل» خبر ثانٍ للضمير «هو»، والخبر الأول هو متعلّق الجار والمجرور «في البيت»، تلاه الثاني لإفادة التوكيد. وقد يكون «داخل» بدلاً من الخبر المحذوف، جيء به للبيان والتحقيق.

وهذا خلاف ما ذهب إليه بعض العلماء القدماء. فابن جنّي (ت ٣٩٢) يرى أن «داخل» بدل من الظرف «في البيت»، حتى كأن الشاعر قال: وهو داخل البيت. إذ ليس يحسن أن يكون الظرف لغواً، أي: متعلقاً بداخل، الذي تعدى في المعنى إلى الظرف نفسه، لأن الهاء المضاف إليها هي ضمير البيت، وهي في المعنى ظرف. ألا ترى أن أصل المعنى: داخلٌ فيه؟ ولا يجوز أن يعمل عامل واحد في ظرفين، من جنس واحد[1]. وقد تابع المرزوقيُّ (ت ٤٢١) ابنَ جنّي، في هذا، إذ أجاز أن يكون الظرف «في البيت»: خبراً للمبتدأ لالغواً، وداخل: في موضع البدل من «في البيت» أيضاً. وكذلك قال التبريزي (ت ٥٠٢)[2].

ولو صح ما ذكروه لكانت الرواية «داخلَه»، لأن محلَّ الجار والمجرور هو النصب، كما هو رأي جمهور النحاة، والبدلَ يجب أن يكون تابعاً لِما أبدل منه، في الوظيفة والإعراب. فإن قيل: لعلهم يريدون بالظرف ما يَتعلق به، وهو الخبر المحذوف: «كائن»، فتسمحوا في التعبير جرياً على عادة النحويين، أو مرادَهم أن الشاعر قصدُه نصب لام «داخل»، ورفعُها

(١) الورقة ٢١٣ من إعراب شرح الحماسة في النسخة الخطية بدار الكتب المصرية.

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٦٩٧-١٦٩٨ وللتبريزي ٤: ٢٢٧-٢٢٨ .

تهربٌ من الإصراف[١] في القافية، لأن حركة اللام في المقطوعة هي الرفع، قلنا: يدفع هذا وذاك ما فسر به المرزوقي والتبريزي توجيه الإعراب، إذ قالا: «ويكون كقولك: زيدٌ داخلُ البيتِ وخارجُه». فهذه العبارة نص على أن الدخول عملٌ يقوم به الكلب، وليس مما وقع وانتهى من قبل.

وقد تنبه جمهور النحاة قديماً إلى ما ذكرناه من تبادل، للتأثير بين المضمون والتعبير، وأوردوا نماذج غفيرة توضح ذلك. فإذا قلت مثلاً: «اذهبْ أنت وزيدٌ»، كنتَ قد أمرت الاثنين بالذهاب، فكل منهما مأمور. أما إذا قلت: «اذهبْ أنت وزيداً»، فالأمر يكون للمخاطَب وحده مرافقاً زيداً، ولايلزمه الذهاب حين يتخلف زيد. وإنما تلزمه متابعة زيد له فقط[٢].

وإذا قلت: «كيف أنتَ»؟ كان الاستفهام عن الشأن ولدينا خبر ومبتدأ. فإن أضفت إلى الجملة «وزيداً» صار الاستفهام عن عمل أو صنع، وما لدينا فيه فعل محذوف، هو: تصنع أو تكون. وكذلك الحال في التقديم والتأخير أيضاً. فقولنا: ما كان أحسنَ جوابَكَ! وما أحسنَ ماكان جوابَكَ! ترى فيه الاختلاف في الدلالة، وفي وظيفة «كان» وبعض ما حولها من العناصر التركيبية[٣].

---

(١) الإصراف: اختلاف حركة الروي في مقطوعة واحدة، بأن يكون مع المرفوع أوالمجرور منصوب. الوافي في العروض والقوافي ص ٢١٥ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١ : ٢٨١ . وانظر منه ص ٢٩٩ و٣١٢ و٢: ٤٠-٤٥ و٦٢-٦٣ .

(٣) انظر مغني اللبيب ص ٧٥٠ .

ومن ثَمّ توقفوا مَلِيّاً عند مثل: «ما أبعَد العيب»، ليستعرضوا المعاني المختلفة، إذا فُتحت الدال أو رُفعت، ونُصب العيب أو رُفع أو جُرّ، ليكون تعجب أو نفي أو استفهام، في سياقات متعددة. ومن هذا المنطلق، شرعوا يتابعون انفعالات المفردات والتراكيب، ويرصدون مساراتها ومنعطفاتها، ويسجلون الخطوط البيانية الضابطة، ليكتشفوا أسرار التعبير والحقائق التي تفسره، ويتبينوا تموجاته وألوانه المختلفة.

فقد تحقق لديهم أن ثمة واقعاً نحويًا، يتبدى في التركيب، ويغيب إذا تمايزت المفردات، وتفلتت من روابط التعبير. ثم رأوا أن هذا الواقع حدثٌ حاضر، لاشك فيه، يلازم الكلام العربي الصحيح، ويتلوّن بمقاصده وصيغه. وما كان من المتأخرين إلاّ أن نسبوه إلى النحو، وأسموه بالعمل النحوي.

العمل الإعرابي

إن نسبة هذه الظاهرة اللغوية إلى النحو تقتضي النظر والتحقيق. فالمشهور أن النحو هو من الزاوية النظرية: «علم مستخرج، بالمقاييسِ المستنبطةِ من استقراء كلام العرب، الموصلةِ إلى معرفة أحكام أجزائها التي ائتلف منها»[١]. وهو من الناحية العملية: انتحاءُ سمتِ كلامِ العربِ، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير[٢]...

(١) المقرب لابن عصفور ص ٤٥ .

(٢) الخصائص ١: ٣٤ . وانظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٢: ٦٩٣ وللآمدي ١: ٩ والمستصفى ٢: ٣٥٢ وظاهرة الإعراب ص ٢٠-٢٢ وظاهرة الإعراب في العربية ص ١٠١-١٠٧ .

وإذا حللنا هذين المعنيين لمفهوم النحو تبين لنا أنه يضم أحكام صيغ المفردات متميزة، وأحكام تركيبها في كلام، أي: ما يُعرف بالعِلمَين: الإعراب والصرف، خلافاً لِما عليه بعض المتأخرين والمعاصرين. هذا في حين أن العمل الذي نحن أمامه إنما يتبدى في التركيب، لا في صوغ المفردات، أي: في الإعراب دون الصرف. ولذا ترانا نصيب كبد الحقيقة، إذا نسبناه إلى الإعراب وحده، ونفينا عنه نسبته إلى النحو كله، لنزيل ماقد يعتري الأذهان، من تدخله في بنى الكلمات مفردة قبل التركيب. إنه إذاً عمل إعرابيّ.

ثم يظهر لهذا العمل نوعان(١): لفظي ومعنوي. وكثيراً ما يجتمع العملان معاً للعنصر الواحد، كحروف الجر والنصب والجزم. فقولك: «ذهبت إلى السوقِ» ترى فيه أن «إلى» قد أحدث في «السوق» صفة الجر، وجعل الذهاب ينتهي بالسوق أيضاً. وكذلك ترى «لم» في مثل: «لم أذهبْ» قد أفاد نفي المعنى وجزم الفعل. وقس على هذا ما يكون في النصب وغيره.

وقد يكون العمل قاصراً على المعنى وحده، إذ لايبدو له أثر في اللفظ. وذلك واضح في حرفَي الاستفهام مثلاً، حين تقول: أحضرَ الطلابُ؟ هل نجحَ المشروعُ؟ فقد نقل كل من الهمزة و«هل» معنى الجملة من الخبر إلى الاستفهام، من دون أن يكون لأحدهما عمل لفظي ظاهر أو مقدر أو

(١) المقتصد ص ٨٨-٩١ . وفيه أنواع أخرى بعيدة عما نراه. وانظر ص ٢٦٨-٢٧٠ من الخليل معجم مصطلحات النحو العربي.

مَنْوي. وكذلك حروف التحضيض والتحقيق والتنبيه، والتأنيث والجواب والتسويف والتعريف والاستفتاح، والشرط الامتناعي.

وقلّ أن يكون العمل مقصوراً على اللفظ وحده. فربما كان للحرف الزائد مثل هذا. وذلك عندما يكون مقحماً في العبارة لغير قصد معنوي، وهو نادر في الكلام. أما «مِن» في مثل قولك: «ما غاب عني من جوابٍ» فهي، على رغم زيادتها في الإعراب، تفيد التنصيص على استغراق الجنس، حتى إنه لا يجوز أن تضيف إلى العبارة نفسها نحو: «بل اثنان» مثلاً. وهذا يعني أن «مِن» عملت في المعنى أيضاً، فكان لها عمل مزدوج.

ولكي يكون بحثنا مبنياً على وضوح ودقة، يجدر بنا أن نبسط الدلالة العلمية للإعراب المزدوج المتسرّب إلى تضاعيفه العملُ، سارياً في أوصاله ومتحكماً في مسيرته. وهنا نجد أنفسنا إزاء مادة لغوية ثرة، كان لها في التاريخ أبعاد مختلفة. فقد طاب للنحاة، والباحثين والدارسين والمؤرخين للنحو، أن يتباروا في حشد الدلالات اللغوية للإعراب، فكان أن ذكر بعضهم منها خمساً، وأضاف بعض آخر على ذلك عدداً من الدلالات، ثم استدرك آخرون على الجميع أعداداً أكثر، فإذا هي بضعةَ عشرَ معنى بين حقيقي ومجازي، أحدها من غير لغة العرب[١].

وقد حاول ابن فارس (ت ٣٩٥) أن يرد تلك المعاني الوافرة إلى أصول، تجمع شتاتها وتوحد ما بينها، فرأى أن تكون معاني ثلاثة: أحدها: الإبانة[٢] والإفصاح، والآخر: النشاط وطيب النفس،

(١) الفهرست ص ٨ والتصريح على التوضيح مع حاشية الشيخ يس ١: ٥٩ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١: ٤٧ والهمع ١: ١٣-١٤.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٤: ٢٩٩. وفي المطبوعة: الإنابة.

والثالث: فسادٌ في جسم أو عضو. ثم بسط الدلالات الوضعية لتلك المعاني الثلاثة، وما يرتد إليها من دلالات مجازية.

ومن هذا، يبدو أنهم جميعاً غفلوا عن أصل محدّد، هو بينَ أيديهم، يتداولونه فيما يسردون من المعاني المعروفة قديماً. وذلك هو التحسين والإجادة. فقد ذكروا في معرض أبحاثهم أنك تقول: أعربتُ الشيءَ، إذا حسّنتَه وأجدتَه. وكلنا يعلم أن همزة «أعربَ» مزيدة على الأصل. فإذا أضفنا إلى هذا أن المعنى الوضعي لقولنا «عَرِبَ الإنسانُ» هو: أفصَحَ بعد لُكْنة، تبيّن لنا أن زيادة الهمزة مراد بها المبالغة في توكيد الإفصاح بعد عجز عن البيان. وذلك على غرار نحو: وفى وأوفى، وطاف وأطاف، وحرق وأحرق، وشعل وأشعل.

ومن ثَمّ تكون الإجادة للتعبير، مع تحسينه في «أعرَبَ»، مصحوبة بالمبالغة والتوكيد أيضاً. فإذا قلتَ: «أعربَ الرجلُ» عنيتَ أنه أفصحَ القولَ وجوّده وحسّنه، فكان هوعَرَبانيَّ اللسان وقوله عربانيَّ التعبير. وهذه النسبة أيضاً تفيد المبالغة، كما هو معلوم. وإنما سُمّي أجدادنا القدماء عَرَباً لأنهم أتقنوا التعبير الفصيح المبين، وجوّدوا صياغته وأداءه على أحسن مايكون، وتداولوا بعقولهم وأفواهم أعرب الألسنة وأجود البيان. وقد تنمى ذلك وتغذى فصاحة وبياناً بينَ العدنانيين ومن عاش بينهم، بخلاف أشقّائهم الذين توزعوا في العراق والشام وشمالي إفريقية وشرقيها وجنوبي الجزيرة.

وحياة أجدادنا هؤلاء ضاربة في العصور الغابرة، تتجاوز ذاكرة التاريخ المعروف. فهم أقدم الأمم التي عُرفت بعد نوح، وبقي ذكرها

حتى الآن، لأنهم يشكلون الجيل الرابع من ذرية ابنه سام. وهذه آثار العرب العاربة، في الألفين الخامسة والرابعة قبل الميلاد، على ما يعرف من تواريخ بين المصادر، تشهد لهم بالقدم في تكوين الحضارة. ثم إنّ أقدم ما عُرف في التاريخ، عن الأجيال التالية غير العربية، كان في مطلع الألف الثالثة. وقبل ذلك بقرون وقرون أسستْ القبائل العربية المتفرقة ممالك بأطراف الجزيرة العربية وبلاد العراق الشام وشرقي إفريقية وشماليها، ولاسيما دولة اليمن، والسيادة على مصر قبل الفراعنة وفي عصرهم. وقد ترتب على ذلك حضارات عربية، كان فيها الخط العربي المسماري أداة للتسجيل اللغوي[1].

وإذا صحّ ما يذكره الباحثون، من تشابه بين الخطوط القديمة: عربية عدنانية ومصرية وآرامية وسريانية ويونانية، كان الأصل في ذلك هو الخط العربي المذكور، تأثرت به الخطوط الأخرى وما اشتُقّ منها، على عكس ما زعمه بعض المستشرقين ومقلديهم. فقد انتقلت آثار الخط المسماري، والخط الثمودي المشهور، من العرب العاربة إلى ربوع مصر مع الحكم العربي القديم، وإلى الحضارة اليمنية الحِمْيَرية، وتألقت نماذجها العربية مع الزمن، حتى أصبح الخط في المملكة القحطانية «بالغاً مبلغه من الإحكام والإتقان والجودة»، كما يقول ابن خلدون. ثم رحلت أجياله الأخيرة بعد سيل العرم، مع هجرة اليمانية إلى الحيرة، تغذي وتنمي ما زرعه العرب المهاجرون قبل من خطوط بدائية. ومن هذا المزيج الحضاري

(١) تاريخ ابن خلدون ١: ٣٣-٣٤٣ . وقصص الأنبياء للنجار ص ٥١ وتهذيب الألفاظ ص ٦٥٨ .

انتقلت الصور الخطية إلى مكة والطائف، ليكون للكتابة العربية شكلها المعروف، وتتخذ جماليّاتها المختلفة بانتشار الإسلام[١].

أما لفظ «العرب» فلطالما وقف علماء اللغة والتاريخ عنده، واختلفوا في سبب إطلاقه على هذه الأمة الكريمة، فكانت لهم توجيهات مبنيّة على الظن والتخمين، أو على مقولات إسرائيلية موضوعة، ليس لها أدلة علمية أو موضوعية ثابتة[٢]. والظاهر أن لفظ «عَرَبٌ» هو مصدر للفعل: عَرِبَ يَعرَبُ، نُقل إلى معنى الصفة المشبهة للمبالغة، وسُمّي به جنس أجدادنا توكيداً لهذه المبالغة، فصار الصرحاء منهم هم العرب العاربة أو العَرْباء.

ثم تفتقت بعدُ الميادينُ المجازية، في هذه المادة اللغوية الوَلود الوَدود المُنجبة، فكان عنها ماذُكر من: النشاط والصفاء والتحبب والغزَل، وطيب النفس والتشذيب والرد عن القبيح، والإقامة في البادية. ثم صدر عن ذلك توسع ضدّيّ، على غرار ماعُرف في العربية من تضادّ الدلالة لبعض المفردات، فصارت مادة «عرب» تدل على مثل: التقيّح والورم والفساد والتخمة، والتقبيح والإفحاش والفجور...

أما «العَرُوبة»، الذي كان يطلق على يوم الجمعة في قديم الزمان، فقد أشكلت على ابن فارس[٣] معرفة أصله المعنوي، وانتهى إلى أنه شاذ،

(١) الفهرست ص ٧-٨ والصاحبي ص ٣٦ ومقدمة ابن خلدون ص ٧٥٥-٧٥٧ وفقه اللغات السامية ص ٢٣-٣٦ وتاريخ اللغات السامية ص ١٩٦-١٩٩ وفقه اللغة وتاريخ الكتابة ص ٢٢٦-٢٣٦ ومصور الخط العربي ص ٢ و٢٩٦-٣٠١ والخط العربي جذوره وتطوره ص ١٤ و٢٨ والمخطوط العربي ص ٤٧-٤٨ والكتابات القديمة ص ٢٢٤-٢٢٥ والأبجدية ص ٣٤-٣٩ ومدخل إلى فقه اللغة العربية ٤٥-٥٠ ونشأة الخط العربي وتطوره.

(٢) انظر اللسان والتاج (عرب) وتاريخ العرب قبل الإسلام ١: ١٤-٢٠.

(٣) معجم مقاييس اللغة ٤: ٣٠١.

يتعذر رده إلى الأصول الوضعية والمجازية لمعاني مادة «عرب». وفي عهد ابن فارس أيضاً، كان ابن جنّي قد ذهب إلى أن العَروبة من البيان والظهور، إذ يوم الجمعة أظهرُ أمراً من بقية أيام الأسبوع، لِما فيه من التأهب لها، والتوجه إليها، وقوة الإشعار بها(١).

والظاهر أن الأصل في هذه التسمية ليوم الجمعة هو «العَرُوب»، ومثله «العَرِيب»، صفة تفيد المبالغة للمرأة الضحّاكة الحسناء المتحبّبة إلى زوجها، أُضيفت إلى آخره التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية توكيداً للمبالغة أيضاً، ثم أُطلق بلفظه الجديد على هذا اليوم المبارك، لِما فيه من الخير العميم. فقد كان يوم الجمعة، ومازال أفضل الأيام وأحبها إلى اللهِ -تعالى- وعبادِه المؤمنين. قال النبي ﷺ: «خَيرُ يَومٍ، طَلَعَتْ علَيهِ الشَّمسُ، يَومُ الجُمُعةِ»(٢). ولقد وضّح ذلك بقوله أيضاً: «إنَّ يَومَ الجُمُعةِ سَيِّدُ الأيّامِ، وأعظَمُها عِندَ اللهِ، وهُوَ أعظَمُ عِندَ اللهِ مِن يَومِ الأضحَى ويَومِ الفِطرِ»(٣).

ولذلك فُرض في قديم العصور، على بني إسرائيل، أن يعظموه وحده من بين أيام الأسبوع، بعد أن بيّن لهم موسى -عليه السلام- فضيلته وكرامته. ولكنهم خالفوه وزعموا أن السبت أفضل، وأصرّوا على اختيارهم هذا، فابتلاهم الله بالبطالة فيما اختاروا، وكان ماكان فيهم من

---

(١) الخصائص ١: ٣٧.

(٢) الحديث ٨٥٤ في صحيح مسلم. وانظر المسند ٢: ٢٧٢ و٣٢٧ و٤١٨.

(٣) الحديث ١٠٨٤ في سنن ابن ماجه. وانظر المسند ٣: ٤٣٠ و٥: ٢٨٤.

المسخ واللعنة الأبدية. وكذلك شأن النصارى إذ فضلوا يوم الأحد، وأنكروا توجيه المولى -سبحانه- وأنبيائه[١].

هذا ما نذكره من الدلالات المعنوية لمادة «عرب». أما اصطلاح «الإعراب» فنص كثير من العلماء على أنه مصدر: أعربتُ عن الشيء، إذا أوضحتَ عنه[٢]. وقيل: هو من قولهم: أعربتُ، أي: أصلحتُ. والهمزة مزيدة للإزالة، إذ الأصل هو قول العرب: عَرِبَتِ المعدةُ، إذا فَسَدتْ. والإعراب هو الإصلاح وإزالة الفساد[٣].

وقد أضاف منصور بن فلاح (ت ٦٨٠) في كتابه «المغني» معاني ثلاثة، يُحتمل أن يكون الاصطلاح منها. أولها قريب مما مضى، وهو: أعربَ أي: أفسدَ. فالهمزة مزيدة للتعدية، والمراد أن الكلام كان فاسد الدلالة، فأُفيد بالإعراب ما فيه من الفساد وأُصلح معناه. والثاني أنه منقول من المرأة العَروب، لأن المتكلم بالإعراب يتحبب إلى سامعه. والثالث أنه من: أعربَ الرجل، إذا تكلم بالعربية. والمعنى أن المتكلم بالإعراب موافق للغة العرب[٤].

ثم اختلف النحاة أيضاً في حقيقة الإعراب: ألفظي هو أم معنوي؟[٥] والأول مذهب الجمهور ونُسب إلى المحققين. وعلى هذا فالإعراب: أثر

(١) انظر فتح القدير ٣: ٢٨٧-٢٨٩ .

(٢) الخصائص ١: ٣٦ .

(٣) المقتصد ص ٩٨ والارتشاف ١: ٤١٣ . والنص مضطرب في المطبوعة. وانظر البسيط في شرح الجمل ص ١٧١ .

(٤) الأشباه والنظائر ١: ٧٦ . و انظر المصطلح النحوي ص ١٤-١٥ .

(٥) الهمع ١: ١٤ .

ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل. ولذا يقال: إن الإعراب هو الحركات والأحرف والحذوف المُبيِّنة عن معاني اللغة(١). والثاني مذهب ابن السراج والفارسي والزمخشري وابن معطي وجماعة من المغاربة والمتأخرين، والمراد به أن الإعراب معنوي والحركات دليل عليه. فهو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً(٢). وقد تفرع عن هذا الانشطار تعريفات كثيرة، يتعذر حصرها(٣).

وتميزت بعض الآراء، في هذه الزاوية، فكان منها أن الإعراب ليس أمراً لفظيًا أو معنويًا، وإنما هو صفة ذاتية تلابس المفردات قبل التركيب. إنه تهيّؤ الكلمة لتغيُّر آخرها باختلاف العوامل عليها(٤). فالأسماء عامة

---

(١) انظر الإيضاح في علل النحو ص ٩١ .

(٢) شرح الأشموني للألفية وحاشية الصبان عليه ١: ٤٨-٤٩ .

(٣) انظر الموفقي ص ١٠٦ ومشكل القرآن ص ١٤ والموجز ص ٢٨ والأصول ١: ٤٤ والإيضاح ص ٧٢ والجمل للزجاجي ص٢ واللمع ص ٥٠ والواضح ص ٤ والتبصرة والتذكرة ١: ٧٦ والإيضاح العضدي ص ١١ والصاحبي ص ٤٢ و١٦١ ومقدمة الشنتريني ص ٨ والقواعد والفوائد ص ٤٣ والمقتصد ص ٩٧-٩٩ والأنموذج ص ٨٣ والمصباح في علم النحو ص ٤٤ والمرتجل ص ٣٤ واللباب ١: ٥٢-٥٣ والتبيين ص ١٦٧-١٦٩ وشرح اللمع ص ٧ وشرح عمدة الحافظ ص ١٠٧ والتسهيل ص ٧ وشرحه ١: ٣٤ وشرح الكافية ١: ١٨ والمقرب ص١: ٤٧ وأمالي ابن الحاجب ص ٥٢٠ والفصول الخمسون ص ١٥٤ والنكت الحسان ص ٣٤ وملحة الإعراب ص ٦ والجامع الصغير ص ١١ ولباب الإعراب ص ١٥٣-١٥٤ والتهذيب الوسيط ص ٧٥ والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٧٩ والمساعد ١: ١٩ وأوضح المسالك ١: ٥٩ وشرح شذور الذهب ص ٣٣ وشرح جمل الزجاجي ص ٩٢ وتعليق الفرائد ١: ١٢٣ والتصريح على التوضيح ١: ٥٩-٦٠ وشرح الأشموني ١: ١٩ والكلام المفيد ص ٤٤ وشرح الخلاصة ص ٩ وحدائق الدقائق ص ٤٨-٥٠ والكواكب الدرية ١: ١٤ وتاريخ آداب اللغة العربية ١: ٥١ ودراسات في الإعراب ص ١١-٢٠ .

(٤) الملخص في ضبط قواعد العربية ص ١٠٤ . ونسب هذا الرأي إلى الزمخشري والجرجاني.

وبعض الأفعال تحمل في بنيتها اللغوية استعداداً بالقوة، للتأثر بما يصاحبها من عوامل تركيبية، دلالة على الوظائف والعلاقات المختلفة في التعبير. ثم يكون في التعبير نشاط وتفاعل، يولد في الأداء فعلاً ماكان كامناً. وهذا يعني أن الإعراب أمر وضعي، يرافق البُنى والصيغ، ويكون عنه ما يبدو أو يقدّر من أصوات وعلامات.

وقد نُسب المذهب اللفظي إلى سيبويه[1]، لأنه قال: «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب»[2]. وأنت إذا تأملت قوله هذا لم تجد فيه مايوجّه أو يشير إلى معنى اصطلاحي للإعراب، وإن كان أقرب إلى الدلالة على المذهب المعنوي، بذكره العمليات الإعرابية دون النص على الحركات وما يشبهها. فالرفع عملية تلابس حرف الإعراب، لاحركة هي الضمة. وكذلك ما ذكره من الجر والنصب والجزم.

والراجح أن ما تداوله النحاة، من خلاف في طبيعة الإعراب، هو توجُّه بعيد عن الواقع اللغوي، ومنصرف إلى بعض ظواهره، دون تتبع لحقائق التعبير. ذلك لأن الإعراب، في حقيقته، صفة ذاتية وضعية كامنة تختص بعض المفردات، ثم تكون في التركيب ذات وجهين متلازمين، كالورقة الواحدة، لاينفصل أحد وجهيها عن الآخر، وإذا قطعتها مزّقاً فإنما تمزّق الوجهين معاً.

(١) انظر الارتشاف ١: ٤١٣ ودراسات في الفعل ص ٨ ودراسات في الإعراب ص ١١. ونسب إليه أيضاً أنه يطلق الإعراب على التعريب، أي: نقل الكلمات الأعجمية إلى لغة العرب. دائرة المعارف الإسلامية ٣: ٥٤٤-٥٤٥.

(٢) الكتاب ١: ٣.

وكذلك وظيفة الإعراب في التركيب اللغوي، إنه تعبير عن الخاصّية الكامنة، بعنصر لفظي ومعنوي في آن واحد، إذ هو صور صوتيه مُعيّنة لمعان تركيبية ومواقع نحوية مخصوصة، تهيأت لها المفردات المعدّة لذلك بالقوة. وقد أبدع ابن جنّى وكاد يصيب المَفصِل، حين عرّف الإعراب بأنه: الإبانة عن المعاني بالألفاظ[1]. وكان ابن السراج قبلُ (ت ٣١٦) حام حول هذا المَحَزّ أيضاً، عندما ذكر صوراً مختلفة من التلوين الإعرابي، ثم علق عليها بأن النحاة ميّزوا هذا الصنف من التغيير، الذي يقع لفروق ومعان تَحدثُ، وسمَّوه إعراباً[2].

على أن هذا لايحيط بما تضمنته المصادر التراثية، من شذرات تتضمن دلالات مختلفة، لمفهوم الإعراب. فالدارس يجد نفسه إزاء مصطلح، تجاذبته دلالات نحوية متعددة ومتباينة، يمكننا حصرها فيما يلي:

١- الإعراب التعبيري

وهو التعبير عن الوظائف التركيبية والمعاني النحوية، والعلاقات والدلالات لعناصر الكلام، بالنَّسَق والنمط والصوت صياغة وأداءً، أو بالصوت وحده قراءةً. وهذا -كما ترى- يقوم به المتكلم أو القارئ، وهو أقدم معنى للإعراب في تاريخ الاصطلاح، حتى لقد نُسب إلى يعربَ بنِ قحطانَ أنه قال[3]:

ولَفظُكَ أعرِبْهُ، بأحسَنِ مَنطِقٍ فإنَّكَ مَرهُونٌ، بما أنتَ لافِظُ

(١) الخصائص ١: ٣٥ .

(٢) الأصول ١: ٤٤ .

(٣) الإكليل ٨: ١٧٧ . وانظر دائرة المعارف الإسلامية ٣: ٥٤٤ .

كما نُسب إلى النبي ﷺ أنه قال: «مَن قرأ القُرآنَ بإعرابٍ فلهُ أجرُ شَهيدٍ»[١]، وإلى أبي بكر الصِّدِّيق: «لأن أُعرِبَ آيةً أحَبُّ إليَّ من أن أحفظَ آيةً»[٢]، وإلى الفاروق عمر بن الخطاب: «تعلَّموا إعرابَ القرآن كما تتعلَّمون حِفظَه»[٣]، وإلى كثير من الصحابة والتابعين شيء من مثل هذا.

وقد كانت القبائل العربية، على الرغم من الخلافات اللهجية المعروفة، تتقيد بهذا الإعراب في كلامها، ولا سيما إذا كان المقال شعراً أو خطابة أو كهانة، أو مناظرات ومفاخرات في المجالس العامة. فالكلام بين الأفراد والجماعات رهين بعروبة البيان والإعراب، صياغة وتركيباً ولفظاً، مع فصاحة في الأداء والتعبير. وما يدعيه بعض الباحثين مستشرقين ومستغربين، من تميز للكلام اليومي قديماً يبُعد عن الفصاحة هذه لدى العدنانيين ومن خالطهم، فإنما يوردونه افتراضاً ذهنياً مسلّمين به على غير بيان، أو استنباطاً من عبارات للنحاة أو الأعراب بدون اعتماد دليل علمي قاطع، أو اتهاماً لبعض اللهجات بالفساد.[٤]

---

(١) كنز العمال ١: ٤٥٧ وآداب المعلمين ص ٤٠ وبهجة النفوس وتحليها ٤: ٧٤ .

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ص ٢٣ . وانظر مراتب النحويين ص ٢٣ وتنبيه الألباب على فضائل الإعراب ص ٨٩ و١١٢ ومعجم الأدباء ١: ٨٩ والمزهر ٢: ٣٩٧ .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ص ٣٤-٣٥ وإعراب القرآن للنحاس ١: ١٦٦ وطبقات النحويين ص ٤ و١٣ وكتاب الزينة ١: ١١٧ والأضداد ص ٢٣٩ والبيان والتبيين ٢: ٢١٩ وأمالي القالي ١: ٥ وتنبيه الألباب ص ٨٠ والنهاية في غريب الحديث والأثر واللسان والتاج (لحن).

(٤) محاضرات في اللهجات وأسلوب دراستها ص ٥٦-٥٦ وتاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر ص ٣-٤ والإعراب سمة العربية الفصحى ص ١٣-١٦ والظاهرة الطارئة على الفصحى ص ٢٤-٢٥ .

وحسبك أن تستقري كل ما روي عن النبي ﷺ، وعن الصحابة والتابعين الكرام ومعاصريهم العرب العدنانيين ومخالطيهم، من كلام في مختلف المواقف الحيوية، خطاباً أو حواراً أو وعظاً أو خصاماً أو وفاقاً أو توجيهاً أو نقداً أو إنكاراً. فإنك واجد فيه صبغة العروبة الخالصة دائمة، حتى إذا طرق سمعهم خروج على ذلك، في كلمة أو عبارة، أنكروه وردوا صاحبه إلى الصواب.

ثم لاتنس أن هذا الصفاء البياني المذكور غالباً ما صدر في المدن والحواضر، وفي ظل الإسلام بعد تكاثر الأعاجم بين العرب، وحريّ بما كان قبله وفي مناطق البادية والريف، أن يتسم بما هو أفصح وأوفى. ولذلك طلب رجالُ اللغة أبناءَ البادية، يتلقون عنهم مادة سليمة معافاة، فلم يروا هناك إلاّ الأداء الفصيح، أو الصحيح مع ألوان من اللهجات الموسومة ببعض الخصائص المتميزة نوعاً ما.

على أن الاختلاط الكثيرالدائم، لبعض العرب في أطراف الجزيرة، بالأعاجم للتجارة وغيرها قبل الإسلام أو بعده، قد ترك آثاراً ظاهرة من اللحن في التعبير الكلامي، عُرف بين العرب من بابليين وأكاديين وآشوريين وفينيقيين، وسبئيين وعموريين ومؤابيين وكنعانيين وسينائيين وعمالقة، وسريان وأنباط وأقباط وأحباش وبربر... وقبائل من أصول قحطانية.

ولعل أهل حضرموت كانوا أكثر تعرضاً لذلك من بين هذه القبائل

الأخيرة، حتى صِيغَ من اسمهم مصدر منحوت هو الحَضْرمة[١]، للتعبير عن اللحن ومخالفة الأداء السليم. فقد صار هذا اللفظ يتضمن الدلالة على اللُّكْنة الغريبة الفاسدة، بخلاف ما يذكر عن مختلِف سائر القبائل العدنانية، من لهجات متمايزة ضمن عروبة اللسان، بعيدة جدًّا عن الحضرمة.

ولعل أحمد بن فارس أيضاً كان يعني الإعراب التعبيري، حين ذكر أن العرب[٢] قبل الإسلام بقرونٍ كانوا يعرفون الرفع والنصب والجر، ويتداولون الإعراب، ثم ضعف ذلك، حتى إذاجاء الإسلام جدّده أبو الأسود الدؤلي. لعله أراد هذا، وإن لم يفصح عنه بجلاء، وخلط في عرضه وبيانه. فلربما أراد بالإعراب معناه اللغوي، أي: الإبانة[٣]. يعني الإبانة عن المعاني بالألفاظ، على غرار أساليب العرب.

ولهذا فإنه إذا كان في الكلام بيان للمعنى المقصود، مع بعض الخلاف للإعراب بنقص أو إقحام لايخل بالتركيب، تقبله قدماء النحاة واستساغوا نقله. وقد عبّر سيبويه (ت١٨٠) عن هذا بقوله: «فإن النحويين يتهاونون بالخَلف، إذا عرفوا الإعراب»[٤]. ذلك لأن العرب

---

(١) تهذيب اللغة ٢: ٣٦١-٣٦٢ واللسان والتاج (حضرم). ولذا قيل: إن اللغة اليمنية فيها أشياء منكرة، ولسان أهل مهرة مستعجِم لايكاد يفهم. وقال أبو عمرو بن العلاء: مالسان حِميَرَ وأقاصي اليمن اليوم بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا. الاقتضاب ص ١٩٨ والمصباح المنير (مهر) وطبقات فحول الشعراء ص ١١ والخصائص ١: ٣٨٦ .

(٢) الصاحبي ص ١١-١٣. وانظر ص ١٠ من المحكم في نقط المصاحف و١: ١٤٤ من مفتاح السعادة وص ١٠٩ من دروس في تاريخ آداب اللغة العربية لمعروف الرصافي.

(٣) شرح الحدود في النحو ص ١٥٨ .

(٤) الكتاب ١: ٢٥٧ . وانظر ص ٩ من الإعراب سمة العربية الفصحى.

كثيراً ما يجورون على الألفاظ لصحة المعنى. فقد روي أنهم يختلسون بعض الأصوات، بالخطف والمُشامّة والرفرفة والحذف، سواء أكان الصوت من الإعراب أم من البناء. وقد وردكثير من هذا، في القراءات القرآنية وبعض النصوص من الشعر والنثر(١).

٢- إعراب التركيب

وهو علم الإعراب، وقد يطلق مجازاً على علم النحو(٢). أعني: «الأصول التي تُعرف بها أحوال تركيب كلام العرب». ويقابله علم الصرف قسيماً له في مجموع النحو. وعلم الإعراب هذا تراه منثوراً في كتب النحاة، لأنه قام على استقراء الكلام العربي عامة، وملاحظة سلوكه وخصائصه في الجمل والعبارات، واستخلاص القواعد والأحكام الضابطة لأدائه. وهذا ضم في طياته جميع مفردات اللغة، ولم يخص المعربات فحسب، رغم أن ظاهره الاهتمام بالإعراب. بل لقد شمل الجمل أيضاً بأنواعها ومواقعها، مع أنها بعيدة جداً عن علامات الإعراب الظاهرة والمقدرة، وعن دلالاتها الوظيفية.

---

(١) المحتسب ١: ٢٥ و١٠٩ و١٢٢ و٢٧٣ و٢: ٢٠٩ والكتاب ٢: ٢٩٧ وكتاب السبعة ص ١٠٧ وعبث الوليد ص ١٤٩ . وانظر ص ٤٥ من مختصر ربيع الأبرار، نسخة خطية في المكتبة الظاهرية تحت الرقم ٢٣٦٣ .

(٢) المفصل في النحو، تحقيق بروخ، خريستيانيا ١٨٥٩، ص ٢-٤ وحاشية الصبان: ١: ١٦ والتصريح ١: ١٤ وحاشية الخضري ١: ١١ وشرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية ١: ٨-١٨، ومفتاح السعادة ص ١٤٤ . وانظر منه ص ١٤٥ ودائرة المعارف الإسلامية ٣: ٥٤٢ .

وأقدم ما عُرف من هذا العلم، خلافاً لما يزعمه المستشرقون وبعض المستغربين من العرب، هو قول الإمام علي[١]: «الكلام كله اسم وفعل وحرف. والاسم: ما أنبأ عن المُسمَّى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المُسمَّى. والحرف: ما أنبأ عن معنًى ليس باسم ولا فعل. والفاعل مرفوع وما سواه ملحق به، والمفعول منصوب وما سواه ملحق به، والمضاف إليه مجرور وما سواه ملحق به». كان هذا قد دُوّن في «صحيفة» أو «تعليقة» للإمام علي، ثم تلته جهود أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩)، في كتابه «المختصر»، وجهود تلاميذه ومَن خلفهم في الآثار الباقية حتى يومنا هذا[٢].

والحق أن بذور تلك المقولات قد أنبتت فروعاً متكاثرة، ازدهرت في العقود الأخيرة من القرن الأول، وأثمرت جنًى متعدد التوجهات والآراء والأحكام، حتى ضاق بعض العلماء حينئذ بما كان، وعَبَّر عما يمارسه النحويون المتخصصون من تجاوز لحاجات المهارة اللغوية. فهذا أحد رجال الحديث، أبو عروة القاسم بن مُخَيمِرةَ الهمداني (ت ١٠٠) -وهو معلم يمارس مهنة التعليم للتلاميذ والطلاب في الكوفة- يقول في ذلك: «النحو أوله شُغلٌ، وآخره بَغيٌ»[٣].

إنه يتحدث عن خبرة وتجربة، ويصف ما يعانيه هو وأمثاله من نقلِ التعقيدات التي أنجزها النحاة في تلك الآونة إلى الأجيال الناشئة، وتحمُّلِ

(١) أمالي الزجاجي ص ٢٣٨-٢٣٩ ومعجم الأدباء ١٤: ٤٨-٥٠ ونزهة الألباء ص ٤-٦ والأشباه والنظائر ١: ٧-٨ وشرح قواعد الإعراب ص ٦٣ .

(٢) انظر ابن عصفور والتصريف ص ٤٠-٤٢ .

(٣) تنبيه الألباب ص ٦٦ وصبح الأعشى ١: ١٧١ وروضة الأعلام ص ٩ .

تعنتهم في التعقب والإلزام والازدراء، وتبجحهم بالغطرسة لِما مَنحوا أنفسهم من تسلط على ألسنة الناس. وقد فسر القلقشندي نهاية عبارة ابن نُخَيمِرة، بأنها تفيد التعمق في الإعراب، والمبالغة فيه.

وقد أكد هذه الناحية، مع شيوع التعلق بالأصول والخلافات، والتقعر في الأداء والتحكم، قول الشاعر يزيد بن الحكم الثقفي (ت ١٠٥)، يصف مجالسهم وما فيها من خصومات ومشاحنات[١]:

إذا اجتَمعُوا علىَ ألِفٍ، وباءٍ

وتاءٍ، هاجَ بَينَهُمُ جِدالُ

هذا ما كان في القرن الأول. وأنت معي في أنه ذو دلالة تاريخية حقيقية ظاهرة، تغير كثيراً مما تعارفه المؤرخون المعاصرون لنا، وتفرض إعادة النظر في مقولاتهم المضطربة.

٣- إعراب البِنْية

وهو دلالة الصيغة في بُنية المفردات، بما تحمله من نمط وحركات وسكون، على المعاني الصرفية التي تتضمنها. فقد ذهب بعض المتقدمين من النحاة إلى أن هذه الظواهر، وما يشبهها من ضوابط، هي إعراب أيضاً. فقولك «مضرب» مثلاً يختلف معناه بكسر الميم وضمها وفتحها، مع فتح الراء وكسرها أو تشديدها وفتح الضاد. وكذلك لفظ «همزة»،

(١) سر صناعة الإعراب ص ٧٨٢ والمقتضب ١: ٣٧١ و٤: ٤٣ ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٦١ ودرة الغواص ص ١٠٦ وشرح المفصل ٦: ٢٩ والخزانة ١: ٥٣-٥٦ . وروي أيضاً في الثانية: قِتالُ.

بضم الهاء مع فتح الميم وسكونها، أو فتح الهاء مع فتح الميم وسكونها أيضاً. وفي الأفعال يبدو هذا الاختلاف الدلالي كذلك. فقولنا «علم» يكون لضبط العين واللام أو تشديدها أثر ظاهر في تغير المعنى، بين صيغ المعلوم والمجهول والتعجب والتعدية، وكون العِلم للغريزة والسجية. ثم إن الفرق واضح بين «يَدِقُّ» بكسر الدال وضمها...

ولسوف ترى أن أبا الأسود الدؤلي، حين قام بإعراب القرآن الكريم ونقط المصاحف، ضبط بذلك حركات أواخر المفردات وما أشكل من حركات بُنيتها أيضاً[١]، فكان أول من حقق معنى إعراب البنية كما بسطناه. ولمّا استبدل الخليل بن أحمد الحركات بتنقيط أبي الأسود جعلها شاملة للبُنى وللأواخر أيضاً، فكان ذلك تأكيداً لِما ذهبنا إليه. وهذا قلّ من تنبه إليه[٢]، من الدارسين المعاصرين، إذ توهموا أنه خاص بإعراب أواخر المفردات، مع أن دلالته واضحة في أذهان القدماء وألسنتهم، بدليل الروايات التي حملت أبا الأسود على إنجازه.

والنحاة مدركون لهذه الحقيقة العلمية، حاضرة في أذهانهم عندما يبحثون أو يقررون. هذا أستاذ الكوفة أبو زكريا الفرّاء (ت ٢٠٧) تراه يَعرض للآية الكريمة[٣]: ﴿وإِن تَلْوُوا أو تُعرِضُوا فإِنَّ اللهَ كانَ بِما تَعمَلُونَ خَبِيراً﴾، فيعلق عليها بأنّ الذين قرؤوا «تَلُوا» أرادوا «تَلْؤُوا». فيهمزون الواو لانضمامها، ثم يتركون الهمز، فيتحول إعراب الهمزة إلى اللام،

---

(١) انظر دراسات في تاريخ الخط العربي ص ٦٥ و٦٧ و٧٢.

(٢) ينظر أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي ص ١٨٩-١٩٠.

(٣) الآية ١٣٥ من سورة النساء.

فتسقط الهمزة[١]. لقد جعل حركة الهمزة إعراباً -كما ترى- وهي ليست مما يُسمَّى كذلك، ثم عبّر عنها بالاسم نفسه، مع أنها أصبحت على فاء الكلمة وكانت من قبل على عينها.

وقريب من هذا ماتجده في تعليقه على «مَعُونة»، حيث يذكر أن العرب نقلوا إعراب الواو -وهو ضمة- إلى العين، وهي فاء الفعل[٢]. وأوضح منه، في الدلالة على ما ذهبنا إليه، قول أبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨): «وقال أهل الإعراب: الحِجّة: السَّنة. والحَجّة: الفَعْلةُ من الحج»[٣]. فقد كان صريحاً أن اختلاف حركة الفاء هو من الإعراب. وكذلك ما أورده أبو منصور الأزهري (٣٧٠) عن الزجاج، وهو أن «مِن» إعرابها الوقف، ولكنها تفتح لالتقاء الساكنين، وأما إعراب «عنِ الناس» فلا يجوز فيه إلاّ الكسر[٤]. ومثل هذا التعبير، وما مضى قبله، بعيد جداً عما يتداوله الناس بين المتأخرين والمعاصرين، من مفهوم الإعراب. إلاّ أنه -بلا شك- ذو دلالة معنوية أو صوتية أحياناً لايُستهان بها.

ثم إنك واجد ماهو أبعد وأدق، في البيان عما نزعمه من إلحاح النحاة على إعراب البُنية. أعني ما تقف عليه لدى أبي علي الفارسي (ت ٣٣٧)، من عنوان عقده[٥] لـ «الإعراب»، ثم عرض تحته ما استغرق تسع صفحات، في بحث الصيغة الصرفية للفعل «آمَنَ». فهي تحتمل في الظاهر

---

(١) معاني القرآن ١: ٢٩١. وانظر الحجة للقراء السبعة ٣: ١٨٥-١٨٦.

(٢) تهذيب إصلاح المنطق ص ٣٠٤.

(٣) شرح القصائد التسع ص ٣٠٣.

(٤) تهذيب اللغة ٣: ٣١٧.

(٥) الحجة للقراء السبعة ١: ٢٣٥-٢٤٣. وانظر منه ص ٣٢٤-٣٢٩. والشعر والشعراء ص ٤٥-٤٨ وكتب أعاريب القرآن.

أن تكون على وزن: أفعَلَ، أو فاعَلَ. ولكل منهما دلالة معنوية خاصة بها، إذ هي في الأول بمعنى: صدّق وانقاد. هذا على حين أن المعنى للوزن الثاني هو: شاركَ غيرَه في الأمن.

وكي يحدد الصيغة الحقيقية، لهذا الفعل في الآية الكريمة المَعنيّة، لجأ إلى السبر والتقسيم، فوضع الافتراضات المحتملة، واستعان بضوابط الإعلال والإبدال، في نحو: آدم وآوَى وآتَى وآجَرَ، ثم استدل بالمضارعِ: يُؤمنُ، مهموزاً أو ممدوداً بالواو، وجوازِ الهمز وغيره في مثل: بؤس ومؤسَى وائتَمَنَ ورُؤيا ومُؤهَب، وما يكون من صور مختلفة من الإعلال والإدغام والإظهار والإمالة.

ومن ثَمّ انتهى، بعد تلك الجولات التصريفية المتطاولة، إلى أن الفعل «آمَنَ» وزنه: أفعَلَ، ليتضمن معنى التصديق والانقياد. وقد أكّد حضورَ هذا المعنى الإعرابي في أذهان النحاة تلميذُه ابن جنّي (ت ٣٩٢)، حين بحث موضوعات صرفية خالصة، للصيغ والبُنَى والتحولات الصوتية، في كتاب عنوانه «سرّ صناعة الإعراب».

٤- الإعراب التحليلي

وهو تمييزُ العناصر اللفظية للعبارة، وتحديدُ وظائفها التركيبية ومعانيها النحوية وعلاقاتها الإعرابية، وذكرُ الأدلة على ذلك بالنَّسَق والنمط والصوت، لفظاً أو تقديراً أو محلاً[1]. وهذا الضرب من الإعراب

(١) المورد النحوي الكبير ص ٨-١٢ .

لايقتصر أيضاً على مُعرَب الكلمات، بل يضم المَبنيّات منها، ويتناول أشباه الجمل، ثم يستغرق الجمل والمصادر المؤولة، وهي مركبات تعبيرية ولا تحمل شيئاً من رموز الإعراب.

وقد ظهرت بوادر هذا الضرب من الإعراب في العقود الأولى من سني الهجرة، إذ تعرض كثير من الصحابة والتابعين لتحليل مواقع بعض العناصر اللفظية، وتحديد وظائفه ومعانيه وعلاقاته، مع بيان شيء من الأدلة الواقعية. وأقدم ماعثرنا عليه، في هذا الميدان، أن عبد الله بن مسعود (ت ٣٢) كان له عدة مقولات محفوظة. ومنها ماذكره في التعليق، على قول الله تعالى[١]: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ والشُّهَدَاءُ عِندَ رَبِّهِم﴾، من أن «الشهداء» معطوف على «الصديقون»، والكلام متصل. يعني أن ذلك من عطف المفردات[٢].

ثم تقف على عبارات للإمام علي (ت٤٠)، من هذا القبيل، كالذي جاء في تفسير هاتين الآيتين[٣]: ﴿كَلاَّ سَوفَ تَعلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلاَّ سَوفَ تَعلَمُونَ﴾، إذ روي عنه أنه قال في معنى ذلك: كلاّ سوف تعلمون في القبور، ثم كلاّ سوف تعلمون في البعث. غايرَ بينهما بحسب التعلق، وتبقى «ثم» على بابها في الزمان[٤]. أما حَبر الأمّة عبد الله بن عباس (ت ٦٨) فقد كثرت عنه مقولات الإعراب التحليلي، حتى ليصعب على

(١) الآية ١٩ من سورة الحديد.

(٢) البحر المحيط ٨: ٢٢٣ .

(٣) هما الآيتان ٣ و٤ من سورة التكاثر.

(٤) البحر ٨: ٥٠٨ والدر المصون ١١: ٩٧ .

الباحث استيعابها. فهو عندما كان يفسر قول الله، عز وجل[1]: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾، سأله أحد المسلمين: لِمَ رُفِعَ الأولُ ونُصِبَ الثاني؟ فقال: أي: هو الحقُّ وأقولُ الحقَّ[2].

وفي تفسير الآيتين الكريمتين[3]: ﴿وتَرَكْنا عَلَيهِ فِي الآخِرينَ * سَلامٌ عَلَى نُوحٍ فِي العالَمِينَ﴾، تسمعه يقول: مفعول «تركنا» محذوف، تقديره: ثناءً حسناً جميلاً في آخر الدهر[4]. ويقف على قول الله سبحانه: ﴿إذا قُمتُم إلَى الصَّلاةِ فاغسِلُوا وُجُوهَكُم وأيدِيَكُم إلَى المَرافِقِ -وامسَحُوا بِرُؤُوسِكُم- وأرجُلَكُم إلَى الكَعبَينِ﴾[5]، مبيّناً سبب النصب للأرجل بعد معطوف عليه مجرور، بقوله: عاد الأمر إلى الغسل[6].

ثم تجد لأبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩) شذرات من التحليل الإعرابي، تمثل الصور العملية وحدود بعضها في نصوص مختلفة، وتقرب إلينا البوادر المتوالية، وما ينبني عليها من تطور ونماء. فقد روي عنه أنه قال: «مِن العرب مَن يقول: لولاي لكان كذا وكذا. وقال الشاعر[7]:

وكَم مَنزِلٍ لَولايَ طِحتَ، كما هَوَى

بأجرامِهِ، مِن قُلَّةِ النِّيقِ، مُنهَوِي!

(١) الآية ٨٤ من سورة ص.
(٢) شرح قواعد الإعراب ص ٦٣-٦٤ . وانظر معاني القرآن للفراء ١: ١٥٥ و٢: ٤١٢ .
(٣) هما الآيتان ٧٨ و٧٩ من سورة الصافات.
(٤) البحر ٧: ٣٦٤ .
(٥) الآية ٦ من سورة المائدة.
(٦) تفسير الطبري ١٠: ٥٥ .
(٧) البيت ليزيد بن الحكم. الأمالي ١: ٦٨-٦٩ .

وكذلك: لولا أنتم ولولاكم. ابتداء وخبره محذوف»[١].

وروي أن معاوية أرسل إليه من يسأله عن تردده بالتعبير الشرطي، فيما قال من محبته للنبيّ ﷺ وأهل البيت[٢]:

فإنْ يَكُ حُبُّهُم رُشداً أُصِبْهُ

ولَستُ بِمُخطِئٍ، إنْ كانَ غَيّا

فقال له المرسَل: أشككتَ. يا أبا الأسود في حبهم أرشدٌ هو أم غَيّ؟ فأجابه: قل له: ما كنتُ أحب ألاّ تعلم أنّي متحقق متيقن في حبهم أنه رشد. فإنّ اللهَ -عز وجل- قال[٣]: ﴿وإنّا أو إيّاكُم لَعَلَى هُدًى أو فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾. أفيُرَى اللهَ -عز وجل- شكَّ في ضلالهم؟ ولكنّه حققه بهذا عليهم.

وقد كان لأبي الأسود جهود تعليمية، في موضوعات مختلفة من النحو، حتى إن عمر بن الخطاب طلب، من أبي موسى الأشعري والي البصرة، أن يقوم أبو الأسود هذا بتعليم الأعاجم والموالي ما يوجّه ألسنتهم إلى فصاحة العربية[٤]. وقد مارس تلك المُهمّة زمناً، ثم تصدر لتحليل النصوص القرآنية، لغة ودلالة وإعراباً. وحقق ذلك فيما اخترعه

---

(١) العقد الفريد ٢: ٤٨٥.

(٢) نور القبس ص ٩-١٠ وأمالي المرتضى ١: ٢٩٣ وديوان أبي الأسود ص ٧٤-٧٥ وسرح العيون ص ١٦٠.

(٣) الآية ٢٤ من سورة سبأ.

(٤) إنباه الرواة ١: ١٦.

من تنقيط الإعراب، حيث ضبط مفردات القرآن الكريم، بما ييسر لفظها على الصواب، ويبين الصيغ والعلاقات والوظائف النحوية.

وهذا «حرّ بن عبد الرحمن النحوي القارئ، سمع أبا الأسود، وعنه طلب إعراب القرآن أربعين سنة»[1]. ولو كان ذلك الطلب مقصوراً، على مجرد النقط المشهور، لما احتاج عالم نحوي قارئ إلى هذا الزمن لضبطه وتعلمه. فلابد أنه كان مع تلك الإشارات دراسة وتحليل وحوار وبيان، لبعض الوظائف والمعاني والعلاقات، مع ذكر الأدلة المناسبة يومذاك.

ولقد شارك أصحاب ابن عباس وأبي الأسود، ومَن أخذ عنهم أيضاً، في توسعة هذا الميدان، فكان لهم تحليلات إعرابية غفيرة للنصوص. فأبو مالك (ت ١٠٨) -وهو من تلاميذ ابن عباس- يحلل «لولا» من قول الله تعالى[2]: ﴿ويَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا: لَولا نُزِّلَتْ سُورةٌ﴾، فيذكر أن «لا» زائدة، والتقدير: لو نُزّلت[3]. وهذا يعني أن «لو» للتمني، وزيادة «لا» للتوكيد والمبالغة في المعنى. وقتادة بن دِعامة (ت ١١٧) -وهو من تلاميذ أبي الأسود- روي عنه، في الآية الكريمة[4]: ﴿فإنَّها مُحَرَّمةٌ عَلَيهِم أربَعِينَ سَنةً يَتِيهُونَ فِي الأرضِ﴾، أن الظرف متعلق بـ «يتيهون»، فيكون التَّيه مؤقتاً والتحريم مطلقاً[5].

---

(١) بغية الوعاة ١: ٤٩٣ .
(٢) الآية ٢٠ من سورة محمد.
(٣) البحر ٨: ٨١ .
(٤) الآية ٢٦ من سورة المائدة.
(٥) تفسير الألوسي ٦: ١٦١ .

أما عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (٣٠-١١٧) فقد كان من أصحاب تلاميذ أبي الأسود، وكثُر عنه التحدث في المشكلات الإعرابية، ولاسيما ما كان بينه وبين الشعراء. فهو يسأل الفرزدق عن إنشاد هذا البيت[١]:

وعَينانِ، قالَ اللهُ: كُونا، فكانَتا
فَعُولانِ، في الألبابِ، ماتَفعَلُ الخَمرُ

فقال الفرزدق: كذا أنشده، أي: «فَعُولانِ». فقال ابن أبي إسحاق[٢]: ما كان عليك لو قلتَ: فَعُولَيْنِ؟

أجاب الفرزدق: «لو شئتُ أن أُسَبِّحَ لسبّحتُ»، أو «لو شِئتَ أن تُسبِّحَ لسَبَّحتَ». وانصرف من المجلس، فلم يعرف أحد ما أراد. قال ابن أبي إسحاق: لو قال «فعولَيْن» لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما. ولكنه أراد: هما فعولان بالألباب ماتفعل الخمر. وهذا يعني أن الرفعَ بالخبرية لمبتدأ محذوف و«كان» فعل تامّ، والنصبَ بالخبرية لـ «كان» على أنه فعل ناقص.

والظاهر من هذا كله أن بعض مصطلحات الإعراب أصبحت متداولة، بين رجالات العلم والمعرفة وفي أوساط اجتماعية مختلفة، في تلك الآونة، حتى رأيناها تطرح في مجالس البحث، ضمن عبارات السؤال والإجابة، ويتقبلها جمهور السامعين، على ما فيها من مفاهيم علمية خالصة.

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٢١٣ .

(٢) مجالس العلماء ص ٨٥-٨٦ والخصائص ٣: ٣٠٢ .

ولقد ورد شيء من ذلك في مجالات بعيدة جداً عن ميدان النحاة، كالذي روي عن إبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٦) -وهو من الحفّاظ والقُرّاء والفقهاء المجتهدين في الكوفة- أنه قال: «التكبير جزم، والتسليم جزم». يعني أنهما لايُمَدّان ولاتُعرب أواخر حروفهما، ولكن تُسكَّن فيقال: اللهُ أكبَرْ، والسلامُ عليكم ورحمةُ الله[1].

بل لقد أصبح للتحليل النحوي مجالس خاصة، في المؤسسات العلمية. فهذا ابن أبي إسحاق الحضرمي كان له في المسجد الجامع بالبصرة حلقة طلاب، إلى جانب حلقة محمد بن سيرين الفقيه المشهور (ت١١٠)، الذي يبغض النحويين ويذمهم. وكأنه حصل بينهما من الوقائع ماحمل ابن سيرين، على التصريح بالقول: «لقد بغّض إلينا هؤلاء المسجدَ».

ثم بلغ ابنَ أبي إسحاق أنّه يعيب عليه تفسير الشعر، ويقول: «ما عِلمه بإرادة الشاعر»؟ فقال: «إنّ الفتوى في الشعر لاتُحِلّ حراماً، ولا تُحرّم حلالاً. وإنّما نُفتي فيما استتر من معاني الشعر، وأشكل من غريبه وإعرابه، بفتوَى سمعناها من غيرنا، أو اجتهدنا فيها آراءنا. فإن زللنا أو عثرنا فليس الزلل في ذلك كالزلل في عبارة الرؤيا، ولا العثرة فيها كالعثرة في الخروج عما أجمعتْ عليه الأئمة من سُنّة الوُضوء، وكرهته الجماعة من الاعتداء في الطَّهور»[2].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٢٧٠ والفائق ١: ٢١٢ واللسان والتاج (جزم). وانظر الجمل في النحو للخليل بن أحمد ص ٢٢٦ .

(٢) إنباه الرواة ٢: ١٠٦-١٠٧ .

ولما بلغ ذلك القول ابنَ سيرين أقصر عما كان عليه من الإفراط في الوضوء، وأصبح إذا جاءه الرجل يسأله عن الرؤيا يقول: «هاتِ حتى أظنَّ لك». وصار ابن أبي إسحاق، بعد أن بلغته مقولة ابن سيرين، يقول: «أظنّ الشاعر أراد كذا، واللغةُ توجب كذا». ولا شك أن ذكر الإعراب في هذه الحادثة يعني التحليل الذي نبسط بيانه الآن، وإن كان حينئذ في صور بسيطة مختزلة، وعبارات هلامية فضفاضة غير موحّدة.

ويفسر هذا الجانب ماورد، بعدُ في المصادر التراثية، عن تحليل النصوص القرآنية وغيرها، تحليلاً فيه لمسات من الإعراب الذي نحن بصدده. فقد روى الهيثم بن عدي أن زهيراً الفُرقُبي (ت١٥٠) -وهو نحوي كوفي أخذ عن تلاميذ أبي الأسود ويلقب بالكسائيّ- كان يجتمع عليه الناس، ويسألونه عن القراءات والعربية، وهو يجيبهم ويحتج على ما يقوله بأشعار العرب[1].

والمفضل الضبي (ت ١٦٨) راوي الكوفة وعالمها في اللغة والشعر، يتأثر خطوات شيوخه ومعاصريه من رجال المدينتين، فيعرض لبعض النصوص محللاً معرباً. فقد أنشد قول قيس بن زهير، في ذكر الحرب:[2]

وإن شَمَّرَتْ لكَ، عَن ساقِها،
فَوَيهاً، رَبيعُ فلا تَسأَمِ

(١) المصدر نفسه ٢: ١٨ .

(٢) أمثال العرب ص ٣٩-٤٠ .

ثم قال: إذا نصبتَ «ربيع» أراد الترخيم: ياربيعةُ. فلما حذف الهاء للترخيم ترك العين مفتوحة. ومن رفع ذهب به مذهب الاسم التام المفرد، وإن كان مرخّماً، كقول ذي الرُّمة:(١)

فيامَيُّ، مايُدرِيكِ؟

ثم لايخفى ما كان عصرئذ لدى أمثال: عيسى بن عمر (ت١٤٩)، وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤) والخليل بن أحمد (ت١٧٥) وسيبويه (ت١٨٠) ويونس بن حبيب (ت١٨٢)، والكسائي (ت١٨٩) والفراء (ت٢٠٧)، والذين عاصروهم أو خلفوا بعدهم، في متابعة التحليل الإعرابي، بين ثنايا المصنفات والمجالس والمناظرات العلمية والأدبية.

فالنحاة كانوا، عندما يعرضون الضوابط والقواعد، يفسرونها بأمثلة تحليلية توضح المقاصد وتنير السبيل للدارسين. والمفسرون للقرآن الكريم يبسطون كثيراً من التحليلات الإعرابية، لبيان وجوه القراءات ومضامين الآيات. والشارحون للأشعار والخطب والأمثال والحكم يعرضون بعض المسائل، من التحليل للنصوص التي بين أيديهم. والمعربون للآيات والأحاديث والأشعار يلتزمون الوقوف عند كل مشكلة تعبيرية، يوجّهون مسالكها ويبينون العلاقات والوظائف الإعرابية ومعاني الأدوات الواردة فيها. وحسبك أن تطّلع على كتاب «مجالس العلماء» لأبي القاسم الزجّاجي (ت٣٤٠)، لترى مدى ماكان يتداوله الناس ويختلفون فيه، من مسائل في الإعراب التحليلي.

(١) ديوانه ص ١٧٢ .

٥- الإعراب الصوتي

وهو «الإبانة عن المعاني بالألفاظ»، كما قال ابن جني[(١)]، أي: تلوينُ أواخر الكلمات المعربة بما يناسب التركيب، من رفع ونصب وجر وجزم، أو تغييرُ هذه الأواخر للدلالة على الوظائف التركيبية لها، تبعاً لمتطلّبات التعبير. وقد اختلف النحويون في هذا اللون الإعرابي: ألفظيٌّ هو أم معنويٌّ؟ وعندي أنه يضم الجانبين، لأنه لفظ مخصوص يدل على وظيفة تركيبية وموقع نحوي.

ولا شك أن العرب كانوا يُجْرونه في كلامهم شعراً ونثراً، وفي كتاباتهم قبل الإسلام، خلافاً لِما يدّعيه بعض المستشرقين والمستغربين، ثم نزل القرآن الكريم فزاده وضوحاً وتحقيقاً واستعمالاً. حتى إنه قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أعرِبُوا القُرآنَ، والتَمِسُوا غَرائبَهُ»[(٢)]. وقد قيل: إنّ الإعراب هنا هو تعرف بدائع القرآن ودقائقه، أو معرفة معاني الألفاظ[(٣)]. وهذا تفسير بعيد جداً عن معنى السياق للحديث، ودلالة الأمر بالإعراب، وقد رويت الجملة الثانية منه كما يلي: «فإنَّهُ عَرَبِيٌّ».

---

(١) الخصائص ١: ٣٥ . وانظر دائرة المعارف الإسلامية ٣: ٥٤٣ .

(٢) المستدرك ٢: ٤٣٩ . وقال الحاكم فيه: ((هذا حديث صحيح الإسناد، على مذهب جماعة من أئمتنا)). ورواه البيهقي في شعب الإيمان وابن أبي شيبة في مصنفه. وزاد في آخره بعض الرواة: ((فإنّ الله يُحِبُّ أن يُعرَبَ آيُ القُرآنِ)). الورقة ٢٢٣ من المنخل في إعراب شواهد المفصل. وانظر إيضاح الوقف والابتداء ص ١٥-١٦ وفضائل القرآن ص ٢٠١ وتنبيه الألباب ص ٧٥ وفيض القدير ١: ٥٥٨ ومجمع الزوائد ٧: ١٦٣-١٦٤ وكنز العمال ١: ٦١١ والتيسير بشرح الجامع الصغير ١: ١٦٩ . وقيل: إن الحديث موضوع لا أصل له. ميزان الاعتدال ٢: ١٠٣ .

(٣) الجامع الصغير ١: ٧٥ والإتقان ١: ١١٣ و٢: ١٧٥ .

والدليل على ما ذكرنا أنه قد روي حديث آخر مع ذاك، جاء فيه: «أعرِبُوا الكَلامَ، كَي تُعرِبُوا القُرآنَ»، ثم قيل في تفسير الجملة الثانية منه: لتنطقوا به سليماً من اللحن[1]. وأوضح من هذا، في الدلالة على مازعمنا، أن عائشة قالت: «ماجمع رسول الله ﷺ بيت شعر قط، إلاّ بيتاً واحداً:

تَفَاءلْ بِما تَهوَى، يَكُنْ، فلَقَلّما

يُقالُ لِشَيءٍ: كانَ، إلاّ تَحَقَّقْ

ولم يقل: تَحقَّقا، لئلاّ يُعرِبَه فيصيرَ شعراً»[2]. وهذا نص صريح لايحتاج إلى تفسير أو بيان.

فالمراد إذاً بالإعراب هنا هو الأداء الدقيق، كما تقتضي لغة العرب الفصحاء، إذ الإعراب في الأصل اللغوي هو الإيضاح والبيان والتحسين، وليس التعرف والاستبانة. يؤيد هذا ما روي عن أبي بكر الصديق، من قوله[3]: «لتَعلّمُ إعراب القرآن أحبُّ إليَّ من تعلّم حروفه»، وعن عمر بن الخطاب أيضاً أنه قال: «تعلّموا إعراب القرآن، كما تتعلّمون حفظه»[4]. فالمراد أن يكون التعلم للحفظ مقروناً بالضبط السليم المتقن، بعيداً عن اللحن والاضطراب.

(١) الجامع الصغير ١: ٧٥ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٢٢ .

(٢) تفسير ابن كثير ٣: ٥٥٦ وفتح القدير ٤: ٥٣٥ .

(٣) تنبيه الألباب ص ٧٦ . وانظر إيضاح الوقف والابتداء ص ٢٠ و٢٣ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١: ١٦٦ . وقد أورد النحاس هذا القول على أن المراد به التحليل الإعرابي. والظاهر خلاف ذلك.

ولقد تتبع أبو الأسود الدؤلي مظاهر هذا الإعراب، في ممارساته التدريسية والتعليمية خلال عشرات السنوات، ورصد صورها وأشكالها المختلفة، ثم شرع يثبتها في المصحف الشريف، بمدينة البصرة على عهد واليها زياد بن أبيه (٤٥-٥٣). قال[1]: «رأيتُ أن أبدأ بالقرآن». واختار مَن يثق به مِن بني عبد القيس، وأمره بقوله: «خُذِ المصحف وصِبغاً يخالف لون المِداد. فإذا فتحتُ شفتَيَّ فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتُهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتُهما فاجعل النقطة في أسفله. فإن أتبعتُ شيئاً من هذه الحركات غُنّةً فانقط نقطين». فابتدأ بالمصحف من أوله، حتى أتى على آخره بذلك، ثم صنف كتابه الذي سمّي «المختصر»، يبسط فيه الأصول والفروع التي تبدت له من تنفيذ ذلك العمل الكريم.

ولابد من الإشارة ههنا إلى أن الإعراب الذي نفذه إبو الأسود، في المصحف الشريف، لم يكن مقصوراً على أواخر الكلمات المُعرَبة، كما يقرّر كثير من الدارسين للنحو في العصر الحديث، بما صرحوا في كتب ومقالات ومحاضرات ومؤتمرات وندوات. وإنما شمل جمهور الحروف المكوّنة للكلمات، من دون تمييز بين معرب ومبني، فضبطها كما قال، وكان فيه تحقيق لِما ذكرنا في إعراب البُنية قبل. وهذا ما تنبهتُ إليه،

(١) إيضاح الوقف والابتداء ص ٤١ والمحكم في نقط المصاحف ص ٧ ومراتب النحويين ص ١٠ . والزعم أن هذا النقط كان يعرفه العرب العدنانيون قبل صنيع أبي الأسود، أو أنهم أخذوه عن العرب السريان، ادعاء باطل عاجز عن البرهان، وتقوّل مردود بإجماع الروايات المتواترة والأخبار الصحيحة الموثقة. وكان أبو الأسود يعلم تلاميذه بعض ذلك منذ عشرينات القرن الهجري الأول، كما مر بنا في ذكر الحر بن عبد الرحمن النحوي قبل قليل.

بفضل الله -جل وعلا- وقل من ذكره من النحاة القدماء والمعاصرين، مع أن أصحاب علوم القرآن كانوا على إدراك له صريح، وبيان لأبعاده بدقة ووضوح.

فأبو عمرو الداني (ت ٤٤٤) مثلاً، حين عرض لنقط أبي الأسود، قال: «فإذا ضبطتَ قوله، عز وجل: ﴿الحمد لله﴾ جعلتَ الفتحة نقطة بالحمراء فوق الحاء، وجعلت الضمة نقطة بالحمراء أمام الدال، وجعلت الكسرة نقطة بالحمراء تحت اللام وتحت الهاء. وكذلك تفعل بسائر الحروف المتحركة بالحركات الثلاث»[١].

وقد انتقلت هذه الظاهرة الإعرابية إلى مصاحف ذلك العهد، بصور مختلفة من الاستيعاب، فكان بعض النُّسّاخ يتخففون في النقط، وآخرون يتوسطون، كما ترى في النماذج الثلاثة المصورة بعدُ. ثم إن بعض العلماء كانوا يكرهون ذلك الضبط[٢]، صيانة للنص القرآني من التقحم، ولئلاً يعتمد العرب الفصحاء على الضبط وحده ويستمرئوه، فينسوا ملكتهم الأصيلة.

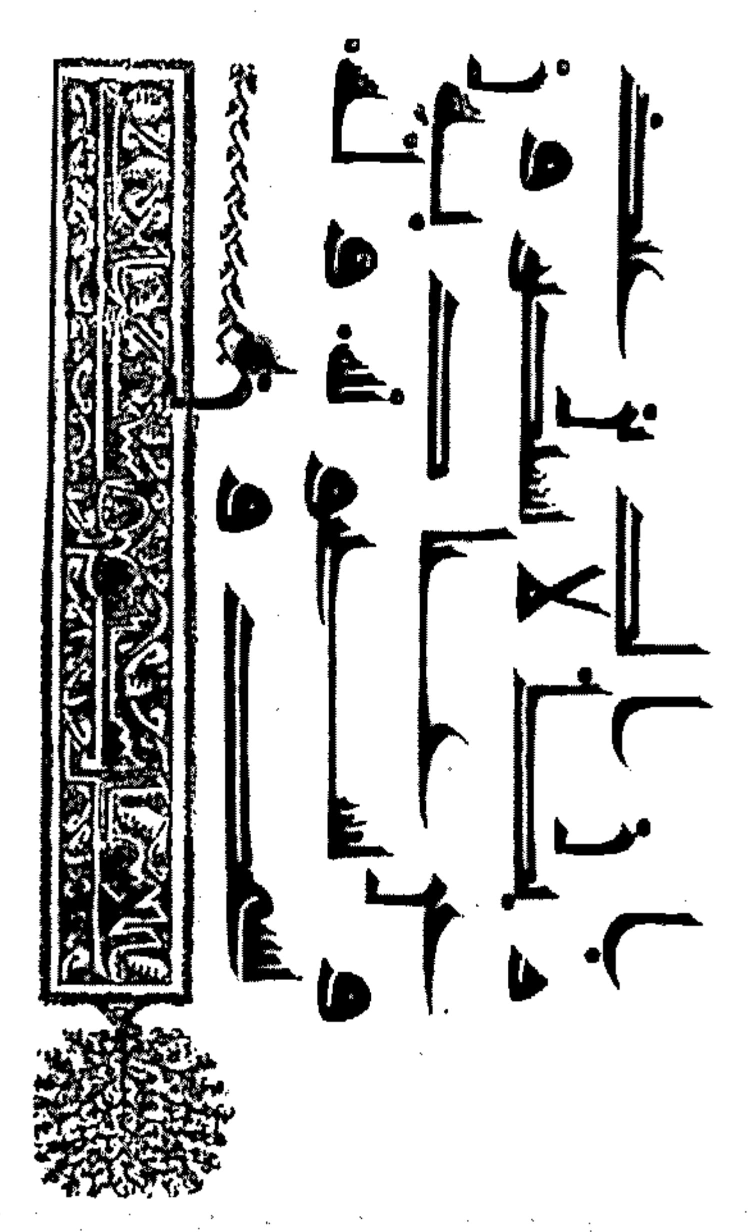
غير أن من خلف بعد ذلك، من النحاة واللغويين، استطاعوا تمييز هذا النوع المخصوص من الإعراب، حين اكتشفوا من الألفاظ ما يلزم آخره صورة واحدة من الضبط، مهما تغيرت وظائفه في التركيب

---

(١) انظر ص ١٢٦ من المقنع في: معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط. والصواب أن هذا الكتاب فيه مصنفان: الهجاء في المصاحف، والنقط. وكلاهما لهما عنوان واحد هو المقنع. انظر ص ١٣ من مقدمته وص ١٢٢-١٢٥ منه.

(٢) المحكم في نقط المصاحف ص ١٠ .

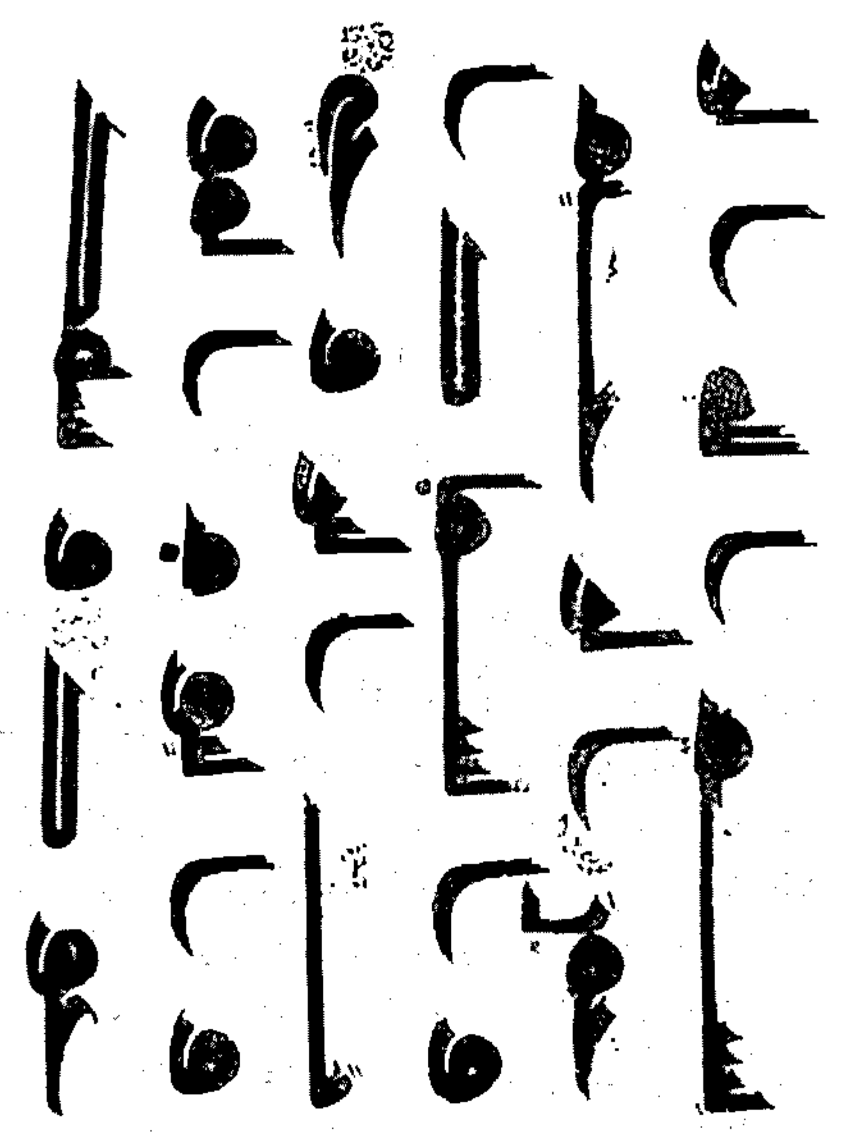
التعبيري. ولذلك أصبح لديهم في المفردات ما هو مُعرَبٌ، أي: متعدد أوجه الضبط بحسب مواقعه في السياق، وما هو مبنيّ، أي: محتفظ بصورته دائماً أو غالباً حيثما وقع من التعبير. ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي، فهذب أسلوب الدؤلي في الضبط، بوضع الحركات المتعارفة الآن، مع زيادة صور للسكون والهمز والتضعيف والتخفيف والمد والروم والإشمام...



آخر سورة الأعراف، بخط كوفي مشكول على طريقة ابي الأسود: إِنَّ الذينَ عندَ ربِكَ لا يستكبرونَ عن عبادتِهِ، ويسبحونَهُ وَلَهُ يسجدونَ. (وفي الذيلِ توطئة لسورة الأنفال).



صفحة من القرآن الكريم، بالخط الكوفي المشكول على طريقة أبي الأسود: الرومُ في أدنَى الأرضِ، وهم من بعدِ غَلَبِهم سَيغلِبُونَ، في بضعِ سنين. للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ. ويومئذ يفرحُ ا.



صفحة رق غزال من المصحف المنسوب إلى الإمام عليّ، في خزانة الروضة الحيدرية بالنجف، وفيها بالخط الكوفي المشكول بنقط أبي الأسود: بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ. والسماءِ ذات البروجِ. واليومِ المَوعودَ. وشاهدٍ.

الفصل الثاني

نظريات لتفسير العمل

لو استعرضتَ معنا تلك الأنواع من الأعاريب، التي بسطنا القول فيها حتى الآن، واسترجعتَ محتواها وأبعادها، وتصفحتَ الجوانب المختلفة لها، لرأيتَ أن الأخير منها كما يفهمه الدارسون، أي: الشطر الأول مما ذكرنا في ختامه من تميز بين نوعَي المفردات، هو يمثل العمل الإعرابي. بيد أن كثيرين من قدماء النحاة تسامحوا في استعمال الاصطلاح أحياناً، فتُوُهِّمَ عليهم ما لم يقصدوا. ومن ثَمّ بدا في كتب المتأخرين والمعاصرين، وفي مقولاتهم وأحكامهم، تخليط ظاهر بتوظيف هذه الأعاريب المختلفة، واستخدامها في مواقع وسياقات غير مناسبة، من الدرس والبحث، وكثر الخلاف والحجاج نتيجة لذلك التخليط[١].

وعندما تتصفح كتب النحو القديمة، تجد حديثاً مفصلاً عن الإعراب الصوتي هذا، وتعبيراً عنه بأنه عمل لغوي، يتمثل في أثر ظاهر لدى كثير

(١) ينظر ص ١٥-١٨ من ظاهرة الإعراب وص ١١-١٦ من دراسات في الإعراب.

من مفردات التركيب النحوي. إلاّ أنّ هذا التعبير وذلك العرض لم يقدّما تفسيراً محدداً لآلية العمل المذكور، وإن كانا قد رجعا به إلى الحاجات التركيبية التي تعتّوِر الكلمات في العبارة، وتُحمّلها دلالات إعرابية مختلفة، تقتضي صوراً تلازم كلاً منها، وتدل عليها السامع والقارئ؛ لتحدد لهما مقاصد إنجاز الكلام.

فالعمل الإعرابي -كما ترى- ظاهرة حاضرة في أذهان المتكلمين والسامعين، ولدى الكتاب والقراء والباحثين في المجال النحوي. ثم إن الحديث عنها مستفيض، يشغل جميع الكتب والرسائل النحوية، ويعرض نماذج واقعية كثيرة جداً تحقق ما ذهبنا إليه، وتحمل الدارس على الاهتمام بها ومتابعة استطالاتها المتكاثرة. إلاّ أن هذه الظاهرة اللامعة المستفيضة المتطاولة، مع ماذكرناه من أهميتها، لم تُولَ حقها من البحث الدقيق، ولم يوضع لها حل واضح في المصادر التراثية. وقد حاول كثير من النحاة والدارسين بعدُ أن يتناولوها بالتفسير، ويردوها إلى أسباب مباشرة أو غير مباشرة، يمكننا استعراضها في النظريات التالية:

١- النظرية اللفظية

يصادفك في مصادر التراث النحوي عبارات، تَنسب العمل الإعرابي إلى ألفاظ ظاهرة أو مقدرة. فالخليل بن أحمد جعلَ[1] «نعم وبئس»

(١) الجمل في النحو ص ٧٠ و١٢٨ و١٣٥-١٣٧ و١٦٧ و١٧٢ و٢٠٢ و١٥٨ و٣٦ و٩٤ . وانظر منه ص ٣٤-٣٥ و١٩٠ .

وأخواتهما تنصب النكرة وترفع المعرفة، وجعل «أنّ» تنصب الأسماء، و«مذ ومنذ» يرفعان مابعدهما ويجرانه، وذكرَ الرفعَ بـ «هل» وأخواتها من حروف الرفع، والجرَّ بـ «عن» وأخواتها، وذكر أيضاً أن الفاعل يُرفع بفعله، والمبتدأ يُرفع بالابتداء، والمفعول به يوقع عليه الفعل، وأشار إلى العمل الإعرابي حين ذكر لغة تميم في التعبير بـ «ليتما».

وخلف الأحمر (ت ١٨٠) يضع في مقدمته[١] أبواباً، للحروف التي ترفع والتي تنصب والتي تخفض والتي تجزم، ثم يجعل «إنّ» وأخواتها ناصبة للأسماء والنعوت ورافعة للأخبار، و«كان» وأخواتها رافعة للأسماء والنعوت وناصبة للأخبار، و«أنْ» وأخواتها ناصبة للأفعال، و«منذ» خافضة و«مذ» خافضة ورافعة، و«رُبَّ» و«كم» خافضتين فحسب. كل ذلك تفصيل لما نص عليه في خطبة كتابه، من مجموع العوامل.

أما سيبويه فقد كان أبعد في التعبير عن هذا المعنى، إذ صرح بلفظ العامل مراراً[٢]، وذكر أن النصب والجر والرفع والجزم تحدثها العوامل التي لكل منها ضرب من اللفظ في حرف الإعراب، وأن الفتح والكسر والضم والوقف بناء، لايزول ولا أثر للعوامل فيه، وأن العرب إذا أعملت شيئاً مضمراً لم تخرجه عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع، وأن ما يعمل في الأفعال لايعمل في الأسماء، وما يعمل في الأسماء أيضاً لايعمل في الأفعال.

---

(١) ينظر نصوص نحوية ص ١٢-١٤ و٢١ و٢٥-٢٦ و٣٠ و١١ .

(٢) الكتاب ١: ٣ و٥٤ و٤٠٩ .

وكذلك كان شأن من عاصر هؤلاء أو جاء بعدهم. فالفراء يقول[١]: أعمِلْ في «ما» و«أيّ» الفعل الذي بعدهما، ولا تُعمل الفعل الذي قبلهما إذا كان مشتقاً من العلم، والظنُّ ناصب، و«كان» و«ليس» يرفعان، و«إنّ» وأخواتها ينصبن، ولمّا حُذف الناصب رفعتَ...

ولقد تلبث النحاة بعد هؤلاء الأعلام إزاء تلك العبارات وأمثالها، يتناولونها بالبحث والتأويل، فكان أن حددوا مراميها بالقول: إن العامل هو المفردات، من فعل أو اسم أو حرف. لكأنهم يريدون ما في هذه المفردات من معنى للمصدر مضمن[٢]. ثم تابعهم المتأخرون بتفسيرات وحواش وتقريرات، فإذا العامل هو لفظ هذه المفردات نفسه مجرداً من معناه، لأن المعاني -كما قالوا- إنما تعمل في المبتدأ والمضاف إليه والتابع مثلاً.

وبهذا صار لديهم عوامل كثيرة بلغ عددها المِائة[٣]، فيها أصلي وفرعي، وقوي وضعيف، وملفوظ ومقدر، وموجود ومعدوم، ومبدل ومبدل منه... كما تميز فيها نواصب وجوازم وحروف جر، وما يرفع وينصب، وما ينصب ويرفع، وما ينصب مفعولين أو ثلاثة... وكثر الخلاف بين العلماء والحجاج والاستدلال، فاختلطت تلك الأصناف والأقسام والألوان وتداخلت برمتها في نظريات متعددة، حتى رأينا مثلاً أنّ[٤]:

---

(١) معاني القرآن ١: ٤٦ و٥١ و٥٣ .

(٢) انظر الخصائص ٢:٢٧٧ .

(٣) انظر كتاب ((العوامل المائة النحوية)) لعبد القاهر الجرجاني وشرح الأزهري عليه، والمرتجل لابن الخشاب.

(٤) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١: ١٩٣ و٢: ٤٣ و٨٧ و١٠٩ و١٢٢ و١٢٦ و١٣٥ و١٤٣ و٢٣٨ والمسائل ٦ و١٠-١٣ و١٩-٢٤ و٢٩-٣٤ و٥٥-٥٧ و٧٤-٧٩ و٨٢-٨٨ و٩١ و١١٩ و١٢٠ من الإنصاف في مسائل الخلاف.

رافع المبتدأ هو الابتداء أو الخبر، أو الذِّكر الذي في الخبر، أو التجرد من العوامل، أو الإسناد أو الأولية، أو الشَّبَه بالفاعل.

ورافع الخبر هو المبتدأ أو الابتداء، أو الابتداء والمبتدأ معاً، أو الابتداء بوساطة المبتدأ.

ورافع الفاعل هو الإسناد، أو الشَّبَه بالمبتدأ، أو الفعل وما أشبهه، أو الفاعلية، أو تفرغ الفعل له، أو إحداثه للفعل.

ورافع الفعل المضارع هو تجرده من العوامل، أو وقوعه موقع الأسماء، أو حرف المضارعة، أو المضارعة للاسم، أو الإهمال، أو السبب الذي أوجب له الإعراب.

وناصب المفعول به هو الفعل وما أشبهه، أو الفاعل، أو الفعل والفاعل معاً، أو المفعولية. وكذلك سائر المفعولات. وقيل: بل ناصبها شَبه المفعول به. وزيد في عامل المفعول معه أنه هو الواو، أو الفعل المضمر أو الخلاف. وقيل: الواو مهيئة لنصبه نصبَ الظرف «مع».

وناصب المستثنى هو «إلاّ»، أو ما قبلها من الفعل، أو الفعل بوساطتها، أو «أنّ» مقدرة بعدها، أو «أنْ» مخففة من «أنّ» رُكّبت مع «لا» فكُسرت الهمزة، أو الخلاف، أو فعل مقدر.

وجارُّ المضاف إليه هو المضاف، أو الإضافة، أو حرف جر محذوف، أو «عند» محذوفة.

وجازم جواب الشرط هو الأداة، أو فعل الشرط، أوالأداة مع فعل الشرط، أو الجوار.

وجازم جواب الطلب هو الأداة المحذوفة، أو الطلب نفسه، أو الأداة نائباً عنها الطلب، أو معنى الجواب، أو اللام المحذوفة...

ثم ظهر أن للعوامل تقسيماً آخر، يضم خمسة أنواع: ما يعمل لفظاً ومعنى، كحروف الجر والنصب والجزم، والمضاف إضافة مجازية. وما يعمل معنى فقط، كحروف الاستفهام والعطف. وما يعمل لفظاً فقط، كأحرف الجر الزائدة. وما يعمل معنى ولفظاً ولايعمل حُكماً، كاللام الزائدة في: لا أبا لك. وما يعمل حُكماً ولا يغيّر معنى ولا يؤثر في لفظ، كقولك: علمتُ لَزيدٌ صادق. وقد يكون في العامل ما يشبه النوعين الأول والثاني، كما هو الشأن في «مِن» الزائدة بعد نفي أو استفهام بـ «هل» أو نهي، لأنها تفيد التنصيصَ على استغراق الجنس أو توكيدَ الاستغراق. وكذلك الباء الزائدة لتوكيد النفي[1].

ولهذا كله، بالإضافة إلى ما انصب فيه من اعتلال وجدال وتمحل، رأينا القاضي الظاهري ابن مضاء (ت ٥٩٢) في الأندلس يضيق بالنظرية اللفظية[2]، ثائراً عليها ومسفهاً إجماع النحاة وإصرارهم على تحكيمها في موضوعات النحو والإعراب. ذلك لأنه -كما يقول- يستحيل أن تُحدِث الألفاظ بعضُها بعضاً، ويجب في العامل أن يكون حاضراً حين العمل مع أنه لايَحدث الإعراب إلاّ بعد غياب العامل المزعوم، وليس في هذه العوامل ما يفعل بالإرادة كالحيوان، أي: المخلوق الحي، ولا ما يفعل بالطبع كالنار والماء.

---

(١) المقتصد ص ٨٨-٩١ . والأنواع فيه ستة، آخرها هو غير العامل. وانظر المرتجل ص ٣٢٢ .
(٢) الرد على النحاة ص ٨٧-٨٨ . وانظر الخصائص ١: ١٠٩ وأصول النحو العربي ص ٢٥١-

وكان في المشرق أيضاً من نفى أن يكون للعامل اللفظي أثر حقيقي في المعمول، وذهب إلى أن العوامل أمارات وعلامات لِما يقع من الإعراب[١]، فتعقبه من أنكر عليه هذا الزعم وأسقط نتائجه[٢].

ثم جاء في العصر الحاضر مِن الباحثين مَن يتابعون تلك الثورة على العامل اللفظي، ويزعمون أن حضوره في تراث النحو هو تأثر بالمنطق الأرسطي.

والحق أن هذا الزعم هو ادعاء مستورد تأثراً بمقولات المستشرقين، وهو مفتقر إلى دليل واقعي ملموس. أما الإشكال، في تحميل اللفظ وحده مسؤولية العمل، فظاهر في الاستعمال المنجز للتعبير. فأنت ترى أن اللفظ الواحد، بصورته المحددة، يكون حوله أعمال مختلفة جداً، وهو لم يطرأ عليه تغيير. مما يثبت أن عمله المختلف هذا لم يكن بلفظه وحده.

وذلك نحو قولنا: ضربَ القلبُ، وضرب الزمانُ، وضرب الجرحُ، وضرب زيدٌ في الماء، وضربتُ في الأرض، وضربتَ في الأمر بسهم، وضربنا عن السفر، وضربوا الدرهمَ، وضربْنَ الوتدَ، وضرب لونُه إلى السواد، وضربتُ بيدي إلى صدري، وضرب النومُ على أذنه، وضرب الدهرُ بينهم، وضربتُ به الأرض، وضربتِ عليه الحصار، وضربوا له مثلاً، وضربتُم عدداً في آخر، وضربتُما لي موعداً، وضربتُنّ قصتها مثلاً، وضربتُ على يدك، وضرب الليلُ بظلامه، وضربْن اللبنَ بالماء، وضربَتِ

(١) الإنصاف ص ٣٢-٣٣ وأسرار العربية ص ٦٨-٦٩ .

(٢) شرح المفصل ١: ٨٤-٨٥ .

الرُّزَّ، وضربتُم الرقمَ القياسيّ، وضربتُما أخماساً لأسداس، وضربتُ على أوتار قلبك، وضربتِ بالسهم في أعشار قلبه، وضُربَ بينهم بسور...

وفي أمثال هذه العبارات، تجد العمل النحوي كان مشتركا بين الأفعال وما ألحق بها من عناصر كلامية. حتى إن الفعل نفسه قد اكتسب بالعناصر الحاضرة وظائف لغوية وإعرابية متنوعة بما يوافق السياق النحوي، وكثيراً ما فقد بعض تميزه البنائي على الفتح أيضاً بما يجاري السياق اللفظي. ثم إن تلك العناصر تحملت من مجمل العبارات وظائف تركيبية وأصواتاً إعرابية تناسب وظائفها المستجدة في المقال.

هذا شأن الفعل المجرد وحده، والأمر في المزيدات أعقد وأبعد. وكذا الحال في الاسم والحرف. فالمصادر والمشتقات والأسماء المحمولة عليها تعمل عمل أفعالها، فيكون لها مثل تلك الوجوه المتعددة. ثم إذا انتقلتْ هذه المفردات بألفاظها إلى أسماء الذوات فقدت ما يكون لها من النشاط المتنوع. وكذلك شأن حرف المعنى، يتلون في التركيب أحياناً بوظائف تعبيرية متفاوتة. كأن تقول: إنْ تجتهدْ تنجحْ، وإنْ أنتَ إلاّ تلميذ، وإنْ أظنُّك لصادقاً، وما إنْ أخوك مريض.

فلو كان العمل للألفاظ وحدها لما وقع أمثال ماذكرت، من تعدد صور المعمولات مع وحدة الصورة اللفظية للعامل، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً. وعندي أن للعمل الإعرابي عناصر متعددة، تشارك اللفظ ويكون لها حضور ظاهر في التركيب. وهذا أمر يقتضي البسط في مجال آخر، إن شاء الله.

٢- النظرية المعنوية

اعتاد النحاة القدماء أن يكون لديهم، مع التفسير اللفظي للإعراب، شذرات تَنسب إلى المعاني النحوية عملاً في المفردات. وأنت تقف على كثير من العبارات في كتبهم، يَجعل للمعاني التي هي وظائف تركيبية أثراً صوتياً فيما يرافقه من المفردات، ويصطلح له اسماً يعبر عنه في التركيب. وقد عرضتُ فيما مضى، من النظرية اللفظية، نماذج وافرة تضم بعض هذه التسميات.

ثم إذا تصفحت المصادر النحوية القديمة صادفتك تلك المقولات، مبثوثة فيها على غير نظام. ففي «الجمل» للخليل[1]: النصب أحد وخمسون وجهاً: نصب من مفعول، ونصب من مصدر... والرفع اثنان وعشرون وجهاً: الفاعل، ومالم يُذكر فاعله... والخفض تسعة: خفض بالإضافة، وخفض بالجوار... والجزم: اثنا عشر وجهاً: جزم بالأمر، وجزم بالنهي، وجزم بجواب الأمر والنهي بغير الفاء، وجزم بالمجازاة، وجزم بخبر المجازاة، وجزم بالوقف، وجزم بالدعاء...

وهذا خلف الأحمر يحدثك بقوله[2]: كل مضاف أضفته إلى شيء فالمضاف إليه خفض، والرفع يأتي من ستة وجوه وهي: الفاعل، وما لم يُسمَّ فاعله، والابتداء، والخبر، واسم «كان»، وخبر «إنّ»، والنصب يأتي من اثني عشروجهاً، وخبر المعرفة منصوب أبداً نحو: ﴿وهذا بَعلي

(١) ص ٣٤ و١١٧ و١٧٢ و١٩٠.

(٢) نصوص نحوية ص ١٣ و١٥ و١٦ و٢٠ و٢٢ و٢٥.

شَيخاً﴾[١]، وباب النداء المفرد وهو رفع، وباب النداء المنسوب وهو نصب كله، وباب النُّدبة وهو منصوب، وباب الاستثناء وحروفه نصب كلها، وباب التحقيق وهو رفع كله، وباب التحذير والإغراء وهو منصوب كله...

وهذا الفراء أيضاً يقول، عن بعض النصوص القرآنية[٢]: ولو كان «اللسان» مرفوعاً لكان صواباً على أنه نعت، و«مَن» في موضع رفع، و«المقيمين» موضعه خفض، وتكون «أن» في موضع رفع، وإن شئت كانت في موضع نصب، وجاز النصبُ على الجواب والرفعُ على الاستئناف، والنصبُ جائز على الصرف، و«فاطِرِ السَّماوات» مخفوض في الإعراب تجعله صفة من صفات «الله» -تبارك وتعالى- ويُرفع «خالِقُ» على الابتداء وعلى أن يكون خبراً، و«ذكرَى» في موضع نصب ورفع...

فإن قلتَ: هذه العبارات، على كثرتها وأهميتها، ليست نصاً بالعمل النحوي أو الإعرابي، وتحليلها في تلك المصادر يحتمل العمل اللفظي أو الإنساني. قلنا: نعم فهي تحتمل ما ذهبنا إليه وما ذكرتَ. وإليك أمثلة أخرى هي نص في المقال وتأبى الاحتمال، ثم هي تؤكد العمل المعنوي في الإعراب.

فالمبتدأ مرفوع[٣] عند سيبويه بالابتداء، وقيل: هو مرفوع بالإسناد أو

(١) الآية ٧٢ من سورة هود.
(٢) معاني القرآن ١: ٥٦ و٦٥ و١٠٧ و٢١١ و٢٧٦ و٣٢٨ و٣٤٨ و٣٧٠.
(٣) الكتاب ١: ٧ و٢٩٢ والأشباه والنظائر ١: ٢٣٧-٢٣٨.

بشَبه الفاعل أو بالإخبار عنه. والخبر[1] مرفوع بالمبتدأ، أو بالابتداء مع توسط المبتدأ، وهذا العَقد بينهما أمر معنوي. والفعل المضارع مرفوع عند البصريين بحلوله محل الاسم، أو بالمضارعة للاسم، أو بالإهمال. والفاعل مرفوع بالفاعلية، أو بشَبه المبتدأ، أو بإحداثه الفعلَ، ونائبه مرفوع بالنيابة عنه. والمفعول به منصوب بالمفعولية، وكذلك سائر المفعولات أو بشَبهها المفعولَ به، إلاّ المفعول معه قيل: إنه منصوب على الخلاف، أو بانعقاد توسط الواو لدى الفعل. والمستثنى والظرف الواقع خبراً هما أيضاً منصوبان بالخلاف.

واسم «كان» وأخواتها مرفوع بشَبه الفاعل، وخبرهن منصوب بشَبه المفعول. والمضاف إليه مجرور بالإضافة. وجواب الطلب مجزوم بالطلب نفسه، أو بمعنى الجواب. والصفة معربة بالوصف لصاحبها، والتوكيد والبدل بالتبعية. ثم يكون معنى الجملة عاملاً في جملة أو مفرد، وقد يكون للحرف عمل لفظي وآخر معنوي[2].

تلك صور غفيرة من أصداء النظرية المعنوية، تجعل العامل في المفرد هو الوظيفة التركيبية التي يمثلها. ولو جمعتَ أنت بقية الصور الشبيهة بها كان عندك اتجاه معنوي واضح، في تفسير العمل الإعرابي. وقد تحمس كثير

(١) التبين عن مذاهب النحويين ص ٢٢٩-٢٣٠ . وأقحم في عنوان مطبوعة هذا الكتاب زيادة ((البصريين والكوفيين))، خلافاً لأصول التحقيق. وانظر الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٠٩-١١٠ .

(٢) أعجب العجب في شرح لامية العرب ص ١٢ و٦٠ والكشاف ٣: ٥٠٩ و٤: ٢٠٨ .

من المعاصرين لهذا التوجه، وجعلوه النظرية المُثلى في فهم ظواهر الإعراب(١).

بيد أن هذه المحاولات، على كثرتها وتعدد مصادرها، لاتستوعب كل ألوان التغيرات الصوتية في التعبير، نحو: اسم «إنّ» وأخواتها وأخبارهن، وبابَي الاشتغال والتنازع، والحال والتمييز، والمجرور بالحرف، والمنصوب بنزع الخافض، والفعل المضارع بعد النواصب أو الجوازم، وأساليب القطع والمدح والذم والاختصاص، والاسم بعد حروف العطف... ولذا سفه ابن مضاء هذه النظرية، ونفى وجود العقل عند من يدعيها(٢).

ثم هي تقيم أحكامها على أن العلاقات النحوية ووظائفها أمور معنوية خالصة، فتعيش محدودة الأبعاد، إذ تُغفِل ما في التركيب من علاقات وانفعالات لفظية، تتغلب أحياناً على الأبعاد المعنوية. فالمبتدأ والفاعل في المعنى قد يكونان مجرورين نحو: هل عندك من سؤالٍ؟ وكيف بالطفلِ إذا جاع؟ وأعجبني صدق أخيك. والمجرور بالحرف ينصب لحذفه: قعدتُ طريقَ السوق. والمنصوب قد يجر أيضاً: ﴿هَل تَرَى مِن فُطُورٍ﴾؟(٣) و﴿أَلَستُ بِرَبِّكُم﴾؟(٤) ﴿ولا اللَّيلُ سابِقُ النَّهارِ﴾(٥).

---

(١) إحياء النحو ص ٦٨-٧٢ وفي النحو العربي ص ٢٨ وأصول النحو العربي ص ٢٦٩-٢٧٠ والنحو الوصفي ص ٦٨-٧٢ .
(٢) الرد على النحاة ص ٧١ .
(٣) الآية ٣ من سورة الملك.
(٤) الآية ١٧٢ من سورة الأعراف.
(٥) الآية ٤٠ من سورة يس.

وكذلك الصفة تجدها أحياناً مخالفة للموصوف في إعرابه، مثل قولك: لجأتُ إلى صديق كريمةٍ أخلاقُه، وأصبح أخوك بعيداً نظرُه. فـ«كريمة» و«بعيداً» صفتان في المعنى لما بعدهما، وهما مخالفتان للموصوف الذي صار فاعلاً في التركيب. وإذا تقدمت الصفة على الموصوف أيضاً، مضافة إليه أو غير مضافة، خالفته في الإعراب، نحو: هذا مجردُ ادعاءٍ، و«لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ». بل قد تخالفه وهي بعده نظير: «وصَلّى وراءه قومٌ قِياماً»[1]، ومررتُ برجلٍ قائماً، وبماءٍ قِعدةَ رجلٍ، وعليه مِائةٌ بِيضاً[2].

والمميِّز للمبهم يتلوّن بأعاريب مختلفة. فأنت تقول: عندي خمسةُ اقلامٍ وعشرون كتاباً وستةُ دفاترَ، وهذا خاتَمٌ ذهباً وخاتَمُ ذهبٌ وخاتَمُ ذهبٍ وخاتَمٌ من ذهب. والجواب يجزم وينصب ويرفع في نحو: اجتهدْ تنجحْ، واجتهدْ فتنجحَ، وإن تجتهدْ تنجحْ، وتنجحُ إن اجتهدتَ، وإذا يشاءُ يفعلُ.

والخلاف المذكور في الظرف المخبَر به هو نفسه حاضر في المبتدأ مثلما هو في الخبر من قولك: الكتابُ أمامَك. فلماذا يقتصر النصب على الظرف من دون الاسم قبله، وكلاهما في خلاف؟ والمنادى يُنصب ويُبنى على الضم، كما في قولنا: يا رجلاً، ويا رجلُ، ويا عبدَ الله، ويامحمودُ، ويا أُميمةَ، وأبُنَيّ.

---

(١) الموطأ ص ٩٧ .

(٢) الكتاب ١: ٢٧٢ والمقتضب ٤: ٢٨٦ و٣٩٧ .

أضف إلى هذا أن الخلاف بين اللهجات، وبين التقديرات الصناعية، يولد أعاريب متباينة للعبارة الواحدة. ومن ذلك نظائر: إنّ حرّاسنا أسدٌ أو أسداً، وليت العمرَ شبابٌ أو شباباً، وكأنّ زيداً بحرٌ أو بحراً، وما أنت عدوٌ أو عدوّاً، ولا حولَ ولا قوةَ إلاّ بالله أو لاحولٌ ولا قوةٌ إلاّ بالله، وما جاء أحد إلاّ زيدٌ وإلاّ زيداً، ولم ينجح إلاّ عليّاً أحدٌ أو إلاّ عليٌّ، وكان مزاجُها عسلٌ وماءٌ أو عسلاً وماءً، وعليُّ بنُ أبي طالبٍ أو ابن أبو طالبٍ، و﴿والسّماواتُ مَطوِيّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ أو مَطوِيّاتٍ[1]، وزيدٌ -أظنُّ- ناجحٌ أو زيداً أظنُّ ناجحاً، وتقول أخوك مريض أو أخاك مريضاً، ويا جعفرَ بنَ محمد أو جعفرُ، ﴿ونَحنُ عُصْبةٌ﴾ أو عُصبةً[2].

والواجب على النظرية العلمية، التي تتعرض بالبحث لظاهرة، أن تشمل بالتفسير جميع العناصر المكونة لها، وتضع حلاً يستوعب تلك العناصر، ولا تُخل بجانب لتُشغل آخر، أو تهتم بقسم وتهمل الباقي. وقد تحقق أن النظرية المعنوية لم تستطع ذلك حتى الآن.

٣- نظرية التعليق

يرى بعض المتأخرين من النحاة أن العمل الإعرابي حصيلة، لتشبُّث الكلمة بما يتمم معناها[3]. وتفسير ذلك أن الاسم له معنى مستقل غالباً،

(١) الآية ٦٧ من سورة الزمر.

(٢) الآية ٨ من سورة يوسف. والنصب قراءة الإمام علي بن أبي طالب. البحر ٥: ٢٨٣ .

(٣) نتائج الفكر ص ٦٨ و٧٤-٧٥ . وانظر دلائل الإعجاز ص ٥-٦ و٤٦ و٤٨ و٢٠٧ . ولعل مصدر هذه النظرية هو ما عرف لدى القدماء، كرفع المبتدأ للخبر بالملازمة عند سيبويه وأنصاره وترافعهما عند الكسائي والفراء بالتلازم أيضاً.

ولاتشبُّث له بغيره، فليس له عمل أصلاً. أما الفعل فيدل على معنى في الفاعل، وهو أنه مخبَرٌ عنه. ثم إن تضمنه للحدث هو باشتقاقه من المصدر، فهو يدل على معنى في نفسه بالمطابقة، كما يدل المصدر، نحو: الضرب والجلوس والدفع والجمع. وهذا قصور في الدلالة يعني حاجته إلى الفاعل أيضاً، ليحقق فيه معناه ويتمم مقصَده.

ومن ثَمّ حملته هذه الحاجة على التعلق بالاسم، وأوجبت له أن يكون عاملاً فيه. وكذلك شأن الحرف، يدل على معنى في غيره من اسم أو فعل. فواجب عليه أن يكون عاملاً حقيقيًا، في كل ما دل على معنى فيه. وهذا التشبث للحرف بما بعده معنى يترتب عليه تشبث لفظي، هو ما نسميه بالعمل.

وقد تناول التهانوي (ت ١١٥٨) هذا التوجه بالتفسير، فأوضحه بشكل آخر قائلاً: تعلُّقُ الفعلِ وما أشبهه بالاسم المتمكن سببٌ لثبوت وصف فيه، كالفاعلية والمفعولية والإضافة. وهذه معانٍ معقولة، تستدعي نصب علامة يُستدل بها عليها. فالإعراب الذي هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها، والمعاني هي مقتضيات الإعراب، والكلماتُ التي تعلقُها بالاسم المتمكن سببٌ لحدوث هذه المعاني هي العوامل[1].

فالعامل إذاً هو اللفظ المسبِّب للإعراب، نتيجةَ تعلقه بما هو معرَبٌ

(١) كشاف اصطلاحات الفنون (عامل). وانظر ص ٧٨ من أسرار النحو و٣١٩-٣٢٠ من ظاهرة الإعراب.

لفظاً أو تقديراً أو محلاً. وذلك بعد تدخل الوظائف والمعاني التركيبية. وفي هذا شَبهٌ مبدئي بما ذهب إليه بعض المتأخرين[١]، حين جعل العاملَ سبب الوظائف المعتورة للألفاظ، والوظائفَ سبباً للعلامات. فالعامل هنا بعيد مرتبتين عن الإعراب، إذ الفاعلية والمفعولية والإضافة معانٍ تسببها عوامل لفظية أو معنوية، فتكون وظائفَ تستدعي نصب علامات عليها، ليحصل الإعراب. وأنت ترى العامل اللفظي أو المعنوي، في هذه التوجهات، هو ما به يحصل المعنى الطالب للإعراب.

ولعله يجوز لنا أن نطلق، على هذه النزعة، اسم النظرية السببية، لِما تعتمده من السبب المركب، في أسلوب مجازي معقد. فالعامل هنا لايقوم هو نفسه بالعمل، وإنما يوسّط ما يفعل ذلك، كما نقول: بنى المهندس مسجداً، وأحرق المعتصم عمُّوريةَ، وفتح عمرُ بلادَ الشام. فنسبة هذه الأفعال ههنا مجازية، والعاملون الحقيقيون هم غير من نُسبت إليهم.

وعلى هذا أيضاً ما يفعله الإنسان، من فتح بالمفتاح، وكسر بالمطرقة، وحصد بالمنجل، وبرد بالمبرد. فالفاعل الحقيقي هو هذه الآلات، وإن أوهم التعبير عن ذلك أنه الإنسان. ولِمُلابسة الآلة المعنى الحقيقيَّ للفاعلية، كانت على صيغة مبالغة اسم الفاعل، نحو: مِخرز ومِصعد ومِقصّ، ومِلعقة ومِسطرة ومِكواة، ومِنشار ومِقراض ومِيزان، وناعورة وطاحونة ونافورة، وجَرّار وبرّاد وصدّام، وسمّاعة وعصّارة وغسّالة، أو على صيغة اسم الفاعل نفسه، مثل: هاتف وحاجب وكاهل، ونافذة وساقية ورافعة، ومولّد ومحرّك ومحوّل، ومسجّلة ومكبّرة ومدّخرة.

---

(١) حاشية الصبان ١: ٤٧ وأسرار النحو ص ٧٧-٧٨ والنحو الوافي ١: ٧٤.

ولِمثل هذه الملابسة العملية أيضاً، صار يطلق على الإنسان نظير: طالب وعامل وعالم، ومعلّم ومدير وممرّض ومهندس، وحفّار وجرّاح ودهّان، ومعمار وقِسّيس. وكذلك ما أُطلق على غير الإنسان، من مثل: قارب وحائط، وزاوية وراوية، ومصيبة ومشكلة. فقد صارت هذه الصفات أسماء ذواتٍ بالغلبة مجازاً، والأصل فيها ملابسة الأعمال مباشرة أو بالوساطة.

ومع هذا كله، فإن هذه التوجهات السببية لاتسوّغ استقرار نظرية التعليق، لأنها لاتشمل أيضاً جميع صور الإعراب بالتفسير الكامل. فالفعل المضارع يُنصب في النفي بـ «لن»، ويُجزم في النفي بـ «لم» و«لمّا»، وهو يُجزم أيضاً في الشرط بـ «إن» وأخواتها، ويبقى على رفعه في الشرط بـ «إذا» وأخواتها.

والاسم يُنصب ويُرفع بـ «إنّ» وأخواتها، ثم يستقل بدخول «ما» عليها. وهو يُنصب بالفعل مفعولاً لأجله، ويجر بالحرف لهذا المعنى نفسه.

ثم إن المصدر الذي هو أصل في الاستقلال المعنوي يَنصب المفاعيل، ويرفع الفاعل ونائبه، وتتعلق به أشباه الجمل. فكيف يكون دالاً على معنى في نفسه، ثم يحتاج إلى تشبث بما يُتمّ معناه؟

٤- النظرية الصوتية

لقد تابع بعض الدارسين المعاصرين مسيرة ابن مضاء، في ثورته على العامل اللفظي أو المعنوي، وأضافوا إليها تسفيهات لأحلام القائلين به،

مع أدلة كثيرة يتعذر حصرها في هذا المقام، ثم نسبوا[1] إلى الخليل بن أحمد أنه أول حامل للواء هذه الثورة، حين جعل حركات أواخر المفردات وسيلة للتوصل إلى تيسير النطق بالكلام، لا علاماتٍ لمعان أو وظائف تعبيريةٍ أو أثرِ إعرابي.

وقد كان ما اعتمدوه في نسبتهم هذه قول سيبويه: «وزعم الخليل أن الفتحةَ والكسرةَ والضمةَ زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليُوصَل إلى التكلم به، والبناءَ هو الساكن الذي لازيادة فيه. فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو. فكل واحدة شيء مما ذكرت لك»[2].

وإذا رجعتَ أنت إلى هذا النص، في سياقه ودلالته، تبين لك غير ما فهم منه هؤلاء. فقد رواه سيبويه في «باب حروف البدل»، وأورد بعده «باب ما بَنَتِ العربُ من الأسماء والصفات»، الأمر الذي يُشعر أنه معروض في موضوعات صرفية صوتية، بعيدة عن المقاصد الإعرابية.

ويرجح هذه النتيجة أن السيرافي (ت ٣٦٨) علق عليه في شرحه للكتاب، بما يحصره في بُنية الكلمة، ويخص به زارية الصيغ. قال

(١) من أسرار اللغة ص ٢٣٧ ومدرسة الكوفة ص ٢٤٤ وأبحاث في اللغة ص ٩٨ ودراسات في الإعراب ص ٣٧-٣٨ والإعراب سمة العربية الفصحى ص ٣٤ و٣٦ و٦١ و٧٠ وفهارس كتاب سيبويه ص ١٠٠-١٠٢ .

(٢) الكتاب ٢: ٣١٥ .

السيرافي[١]: «يعني أن الفتحة تزاد على الحرف، ومخرجها من مخرج الألف. وكذلك الكسرة من الياء، والضمة من مخرج الواو».

وما يؤكد زعمنا، ويقطع الشك باليقين، أن الخليل هنا تعرّض للفتحة والكسرة والضمة، وهي حركات بناء لا إعراب، ولو قصد الثانية لذكر النصب والجر والرفع. ثم لقد نص على بناء الساكن، وبيّن أنه أصل الحروف قبل دخولها في صياغة المفرد، حيث تلحقها تلك الحركات، ليتمكن الإنسان من وصل الأحرف بعضها ببعض، ويتيسر له النطق بالمفردات. وهذا عامّ لحروف الكلمة كلها، لا خاصّ بآخر الكلمة المبنية، كما ادعى أحد المعاصرين[٢].

ثم إن قول سيبويه «زعم الخليل» يضعف جانباً من إطلاق ما ذهب إليه الخليل، ويجعله مرجوحاً في بعض أبعاده. ذلك لأن الحركات في بنية الكلمة، مع أنها تيسر النطق وتمكن من وصل الأحرف في اللفظ، كثيراً ما تكون أيضاً لِمعانٍ لغوية وصرفية، كالذي تراه في صيغ: فَعُلَ وفَعِلَ ويَفْعَل، ويَفعُل في المغالبة والتعجب، وفي صيغ المبالغة والمشتقات وجمع التكسير والتصغير والنسبة... ولولا ذلك لكانت هذه الحركات الداخلية المتباينة غير متعيّنة، ولجاز تبديلها بدون قيد، ولَما أجاز أبو الأسود الدؤلي وبعض النحاة لأنفسهم أن يجعلوها حركات إعراب تدل على معان مخصوصة، ويدخلوها فيما أسميناه إعراب البُنية.

---

(١) انظر حاشية الكتاب ٢: ٣١٥ والسيرافي النحوي ص ٥٨٦-٥٨٧ .

(٢) دراسات في الإعراب ص ٣٧-٣٨ و٧٠ .

٥- النظرية الخلافية

بالرغم من إجماع النحاة على الدلالة الإعرابية، للتغير الصوتي في أطراف المفردات المتعددة الوظائف داخل التركيب، فإننا نسمع عن أحد تلاميذ سيبويه، وهو قطرب (ت ٢٠٦)، أنه اعترض تلك الدلالة، بل أنكرها وسفّه الإجماع عليها. ولذلك حاول تفسير التغيرات الصوتية تفسيراً، قِوامه أن الحركات وُضعت لتخالف أصل السكون الملازم للوقف، معاقبةً بين التحريك والتسكين، وبغيةَ الاعتدال في أداء التركيب. والظاهر أن هذه المقولات لقطرب لاصلة لها بالنظرية الصوتية، خلافاً لمن ادَّعوا العلاقة بينهما، وإن كان من الجائز أن يكون قطرب قد فهم المقولة المتقدمة للخليل فهماً ظاهريا، شجعه على ما ذهب إليه.

فقطرب هنا يصرح أن تلون أواخر المفردات في التركيب[1] ليس لدلالة على وظائف أو معان، بل لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون، ولو جعل العرب الوصل بالسكون أيضاً لالتبس الوقف بالإدراج، وتعثر النطق عند وصل الكلام. فلمّا تيسر لهم التحريك في الإدراج جعلوا الحركات معاقبة للإسكان، ومساعِدة على اعتدال الكلام وسهولة إنجازه وأدائه.

وقد استدل على تحقيق مقولته وإبطال مذهب الجمهور، بورود أسماء متفقة الإعراب ومختلفة المعنى نحو: إنّ زيداً أخوك، ولعلّ زيداً أخوك،

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٧٠-٧١ والتبيين عن مذاهب النحويين ص ١٥٦-١٥٩ والأشباه والنظائر ١: ٧٨-٧٩ .

وكأنّ زيداً أخوك. وفي مقابل هذا ترد أسماء مختلفة الإعراب ومتفقة المعاني، مثل قولك: ما زيد قائماً أو ما زيد قائم، وما رأيته منذ يومين أو منذ يومان، ولا مالٌ عندك أو لا مالَ عندك، وما في الدار أحدٌ[١] إلاّ زيدٌ أو إلاّ زيداً، وزيدٌ قائم أو إنّ زيداً قائم، وليس زيد بجبانٍ ولا بخيلٍ أو بجبانٍ ولا بخيلاً، و﴿إِنَّ الأَمرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[٢]، أو «إِنَّ الأَمرَ كُلُّهُ لِلَّهِ» قرئ نصباً ورفعاً.

ثم خلص من هذا إلى القول: لوكان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه، ولا يزول إلاّ بزواله. وقد استجاب لهذه المقولات بعض المستشرقين، وظاهرَهم عليها بعض تلاميذهم من الدارسين العرب[٣]، فدافعوا عنها يدعمونها بالأدلة، ثم استغلها فريق للطعن في إعراب القرآن الكريم، مع أنها قائمة على افتراضات عقلية قِوامها المغالطة.

فلو كانت دوافع الإعراب هي جعلَ الوصل مخالفاً للوقف، وتيسيرَ النطق بالكلام المتصل، لاقتصرت تلك التغييرات على التعبير الملفوظ وغابت في المكتوب منه، ولشمل التحريك جميع مفردات العربية، ولكان

---

(١) في مطبوعة الإيضاح: أحداً.

(٢) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران.

(٣) من أسرار اللغة ص ١٤٢ و١٥٨ و٢٢٥-٢٢٨ وفي أصول اللغة ص ٤٧-٥٤ وفصول في فقه اللغة ص ٣٧٢-٣٨٥ وظاهرة الإعراب ص ١٩٦-٢٤٤ . وكان من ذلك ظهور الدعوة إلى العامية بإلغاء حركات الإعراب. انظر كلمات لقاسم أمين ص ١٢-١٣ وتاريخ الدعوة إلى العامية ص ٣١ .

في الملفوظ أيضاً يُجزئ العربيّ حركة واحدة لجميع الكلمات. ولا يدفع هذا ما اعتُذر به لطلب التوسع[١] في التكلم بتلوين الحركات، إذ لو صح الاعتذار بهذا لجاز الرفع والنصب والجر، في الفاعل والمفعول والمضاف إليه، دون تخصيص والتزام، ولم يكن في المقاصد فساد إذ ذاك.

فإن قيل: هذه جماهير العرب الآن، من العوامّ وبعض المثقفين، تقرأ النص الواحد بصور مختلفة من الإعراب مختلة مضطربة، وتفهم المراد، فلايكون ماتزعمون من فساد للمقاصد والمرامي. قلنا: لعل قطرباً استقى نظريته تلك من بيئة مستعربة أو مستعجمة في عصره، ثم طاب له أن ينقلها إلى لغة القرآن والأدب والعلم، فكان لديه قياس مع الفارق لايقره ذو جنان. فالعوام وأمثالهم، من المثقفين والمستعربين والمستعجمين، حين يقرؤون تيك القراءات المذكورة، يتولد لديهم صور مضطربة مسطحة من الفهوم، تبعاً لمستويات القراءة والمعرفة والخبرة والتجارب. ولن يستطيع أحد الادعاء أنهم على مستوى واحد من الاستفادة والاستيعاب.

وما ذكره ابن خلدون (ت ٨٠٨) عن العامية في عهده، وتعويضها من الحركات الإعرابية وسائلَ تعبيرية أخرى[٢]، ليس حجة على ما ذهبنا إليه، لأنه يخص العامية وحدها في كل مكان وزمان، وقد احتفظت برتب ثابتة للوظائف النحوية، وضحّت بطواعية الفصحى، وقدراتها البيانية

(١) الإيضاح ص ٧١ .

(٢) المقدمة ص ١٢٧١-١٢٧٢ .

البلاغية، لتستوعب المعاني اليومية والسوقية، دون أن تتطاول إلى لغة الفن والعلم، بلهَ لغة القرآن الكريم.

وكان هذه المسألة كانت تُطرح قديماً في وجوه النحويين، حتى رأينا الزجاجي يعرض لها، ويبين سقوط الاحتجاج بها[١]. فقد أوردها على لسان قائل في عصره، ثم ذكر أن معاني الكلام لاتُفهم على حقيقتها إلاّ بتوفية الإعراب، وأن فهم العامية محصور فيما هو متعارف مألوف بالدُّربة[٢]. حتى إنه لو أراد متكلم إيضاح معنى ملتبس بغيره، من دون تفهيمه بالإعراب، لم يمكنه ذلك.

ثم لو صح أن الغاية من الإعراب هي سرعة الإدراج لما كان للجزمِ بالسكون والبناءِ عليه مسوّغ في الكلام، إذ هو معرقل ومناقض لما فُرض أن الإعراب وُضع له، ولكان من الأولى أن تنساق حركات أواخر الكلم بما يناسب لفظ ما بعدها من الأوائل. أعني أن تلتقفه فتسقط همزته إن وجدت، ويبقى بعضها على سكونه، أو يدغم فيما بعده، ويحرك الباقي بالكسر أو غيره تبعاً للأصول التصويتية المَرْعِيّة، كما يحدث في اللغات الأعجمية الخالية من الإعراب.

ففي الإنكليزية مثلاً ترى الجملة:

كيف أنت: how are you تلفظ بالقطع: هَوْ أرْ يُو، وبالوصل: هَوَ رْ يُو؟

---

(١) الإيضاح ص ٩٥-٩٦.

(٢) في المطبوعة: ((بالدراية)). وانظر ص ١٥ منها.

وأنا رجل: I am a man تلفظ بالقطع: أيْ أمْ إ مَنْ، وبالوصل: أيَمِمَنْ.

وهذا صديق قديم: this is an old friend تلفظ بالقطع: ذِسْ إزْ أنْ ألْدْ فْرِنْدْ، وبالوصل: ذِ سِزَنُلْدِفْرِنْدْ.

وفي اللغة الفرنسية أيضاً تجد الجملة:

هي كلمة جامدة: il est un mot invariable تلفظ بالقطع: إلْ إي انْ مُوْ أنْفَرْيابْلْ، وبالوصل: إلِتَمُتَنْفَرْيابْلْ.

ونصطف للدرس هنا: nous classons ici تلفظ بالقطع: نُوْ كْلَسُنْ إسِيْ، وبالوصل: نُكْلَسُنِسِيْ.

وبعدُ فما الدليل على أن السكون فيه تبطئةٌ، للفظ الوصل بين المفردات؟ إننا نرى اللهجات المحلية في أقطار العرب كلها، حتى في الغناء والتمثيل وكثير من الأناشيد، قائمة على تسكين بعض الأحرف وأواخر الكلمات عامة، مع أنها وسيلة التواصل السريع في جميع مستويات العمل والأداء للحياة اليومية، وعلى الرغم من أن اللهجات هذه أميل إلى الخفة من الفصحى كما يقول اللغويون، وأكثر تتبعاً لها واقتناصاً. وها هو ذا جمهور اللغات الأعجمية يعتمد السكون في عديد من خواتيم مفرداته المستقلة، ولايفرط فيه إلاّ قليلاً.

وأخيراً تجد قطرباً، إذا استعرضتَ الأمثلة التي اعتمدها لنقض ارتباط المعاني بالأعاريب، بعيداً عن الدقة والصواب. فالجمل «إنّ زيداً أخوك،

ولعلّ زيداً أخوك، وكأنّ زيداً أخوك» يبدو فيها الاختلاف المعنوي مع نصب الأوائل ورفع الثواني، لأن المراد بالأولى التوكيد، وبالثانية الرجاء، وبالثالثة الظن. نعم هذا صحيح لاغبار عليه.

إلاّ أنك إذا نظرت إليها من الزاوية النحوية، وعصت المعاني التي تتضمنها كل من الثلاث، رأيتها ترتد إلى بؤرة واحدة. أعني أن المصدرَ المصوغَ منه الخبرُ في المعنى هو مفعول به لفعلٍ فاعله المتكلم: أؤكّد أخوّةَ زيد لك، وأتوقّعُ أخوّةَ زيد لك، وأظنُّ أُخوّةَ زيد لك. وهذه الوحدة الوظيفية النحوية الإعرابية هي التي جعلت «إنّ» وأخواتها في باب واحد من شَبه الفعل، لنصب الاسم ورفع الخبر، وحملت النحاة من عهد الإمام عليّ بن أبي طالب ، على تميزها من سائر الأدوات في الوظائف والعلاقات.

والفرق بين قولك: «ما رأيته منذ يومين»، و«ما رأيته منذ يومان»، أن المراد بالمُدّة الأولى زمن محدود بيومين كاملين، لأن «منذ» فيها هي بمعنى «مِن» و«إلى»، أي: لابتداء الغاية وانتهائها معاً[1]. والمراد بالمُدّة الثانية أن ما بيني وبين لقائه يومان، وقد يكون الفراق أقل منهما أو أكثر، ثلاثة أو أربعة أو عشرة من الأيام، لأن «منذ» فيها هي بمعنى «مِن» وحدها، أي: لابتداء الغاية، وأنت أخبرت عن بعض ما مضى دون تحديد دقيق[2].

---

(١) التصريح على التوضيح ٢: ١٧-١٨ . وانظر اللباب في علل البناء والإعراب ١: ٣٧١ . وصواب اسمه: اللباب في علل النحو.

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح ٢: ١٩-٢٠ .

والخلاف بين القولين: «لامالَ عندك»، و«لا مالَ عندك»، أن المقصود بالأول مجرد نفي وجود المال، وبالثاني التبرئة والتنصيص على نفي وجود جنس المال إطلاقاً، وليس مجردُ النفي كالنفي المؤكَّد الذي استُقصيَ فيه آخر ما يمكن من المبالغة والتوكيد. ولهذا جُعلت «لا» الأولى من المشبهات بـ «ليس» أي: للنفي المجرد، وجعلت «لا» الثانية من المشبهات بـ «إنّ»، لِما بينهما من معنى التوكيد سلباً وإيجاباً(١).

وشبيه بهذا ما تراه من الفارق الدلالي في نحو قولك: محمداً أظنُّ مسافراً، ومحمدٌ -أظنُّ- مسافرٌ. ففي الجملة الأولى أعملتَ الفعل، لأنك بنيت الكلام على الشك. أما الجملة الثانية فقد ابتدأتها على يقين من سفر زيد، ثم أدركَكَ الشك في ذلك، فعبرت عنه بالفعل متوسطاً ملغىً. وقد يدركَكَ الشك بعد إيراد الاسمين، فتقول: محمدٌ مسافرٌ أظنُّ، كما تقول: زيدٌ ناجحٌ بلغني، وأنت كنت في يقين قبل التردد(٢).

واختلاف الجملتين: «ما في الدار أحدٌ إلاّ زيداً» و«ما في الدار أحدٌ إلاّ زيدٌ» قريب، مما لمسناه في عبارتَي «لامال». ذلك لأن كلمة «أحد» في الجملة الأولى جوهري حضورها، وإسقاطها يخل بالعبارة والمراد، ويقطع الصلة بين المستثنى والمستثنى منه. هذا في حين أن حضورها في الثانية هو عرضي لفظي، فيجوز حذفها مع احتفاظ الجملة بصحتها ودلالتها على الحصر.

ولذا فقد زعم بعض النحاة أن كل حصر، من هذا النوع الخالي من المستثنى منه، لابد له أن يقدر فيه مستثنى منه محذوف. فالتوكيد في الثانية

(١) التصريح على التوضيح ١: ٢٣٥.

(٢) الكتاب ١: ٦١.

-وهو مفقود في الأولى- مصدره أن «زيد» بدل من «أحد»، وللبدل حق تكرار التعبير الذي قبله فعلاً كان أوغيره، وفي هذا التكرير المقدر يتحقق التوكيد. وإلاّ فالمُبدَل هنا هو المقصود بالحكم، وإنما جيء بالنفي و«إلاّ» له وحده، فكان ما زعمناه من الحصر.

ولعلك واجد في تنغيم أداء الجملتين ما يثبت هذا الفرق. فأنت تقرأ الأولى متواصلة:

ما في الدارِ أحدٌ إلاّ زيدا.

وتقرأ الثانية بوقفة لطيفة بعد «أحد»:

ما في الدارِ أحدٌ - إلاّ زيد.

وفي هذا ما يعبر عن الاتصال المعنوي بين «زيدا» و«أحد»، والانفصال بين «زيد» و«أحد»، وعن تكرار التركيب في البدل وعدمه في الاستثناء، وعما ذكره القدماء من أن الاستثناء هو نصب لتمام الكلام، والمُبدَل مقصود بالحكم غالباً دون المبدل منه.

وقد عَبَّر سيبويه[(١)] عن مثل هذا بشكل آخر، حين وقف عند قولهم: ما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً، فذكر أن النصب ههنا هو على الانقطاع الإعرابي مما عمل الفعل في «أحد»، بدليل أنه على معنى: ولكنّ زيداً، ولا أعني زيداً. وهذا يعني أن «إلاّ» عملت فيه النصب. ولقد أتبع هذا الحكم بنحو قول بني تميم: لا أحدَ فيها إلاّ حمارٌ. وأوضح أنهم أرادوا: ليس فيها إلاّ

(١) نفس المصدر ١: ٣٦٣-٣٦٤.

حمارٌ. وإنما ورد «أحد» في العبارة توكيداً، ليُعلَم أنه ليس فيها آدمي، ثم كان الإبدال. فكأنهم قالوا: ليس فيها إلاّ حمارٌ.

وقريب من هذا الميدان ماتراه، بين القراءتين: «إنّ الأمرَ كُلَّهُ للهِ» و«إنّ الأمرَ كُلُّهُ للهِ». فالتركيب في الأولى جملة واحدة، جاءت فيه «كل» لتوكيد استغراق جنس ماقبلها، وهو في الثانية جملتان: كبرى تشمل جميع الكلمات، وصغرى هي «كله للهِ» في محل رفع خبر لـ «إنّ»، وكل: لاستغراق أفراد المعرفة التي بعدها. ولفظ «كله» في الأولى شبيه بلفظ «أحد» الذي جاز الاستغناء عنه افتراضاً. ولو ورد مثله في غير القرآن الكريم لجاز فيه ذلك صناعة، بينما هو في الثانية جوهري الحضور لأنه عمدة في الجملة الصغرى. ثم يكون في التلاوة اتصال تام بين مفردات القراءة الأولى، وتكون سكتة لطيفة بعد «الأمر» في الثانية. وهذا يعني أن الإخبار صار بجملتين، فهو أوكد من جملة واحدة، وإن خلا مما اصطلح عليه النحويون، لأنه توكيد لغوي بالتعدد والاستطالة.

فإن قلتَ: التعبير بالبدلية فيه تكرار يحقق التوكيد أيضاً، كما ذكرتم في المسألة المتقدمة. قيل: الفرق واضح بين الحالتين، مع اشتراكهما في معنى التوكيد. فالتكرار في قراءة الرفع هنا صريح بالجملة الصغرى، مبتدأ وخبراً، وهو في البدل مقدر افتراضاً، يجوز إغفاله وقد لايلاحظه كثير من الناس. هذا في حين أن حذف ركن من الجملة الصغرى المذكورة يخل بالتركيب وبالمعنى المراد.

أما نحو الجملتين: زيدٌ قائمٌ، وإنّ زيداً قائمٌ، فقد جابه الفيلسوف الكندي به أبا العباس ثعلباً (ت ٢٩١)، بدعوى أن المعنى واحد في الجملتين، والإعراب مختلف لوجود الحشو والتكثير في الثانية. وقد تصدى لاستشكال الفيلسوف هذا أبو العباس[١]، وقرر ما تناقلته صحف التاريخ بالإكبار.

وذلك مابيّن به من أن مراد الجملة الأولى هو مجرد الإخبار عن القيام، ومقصَد الثانية هو الإجابة عن سؤال سائل يطلب تثبيت الخبر، وأنه لو قلتَ: إن زيداً لقائمٌ، كنتَ تجيب من ينكر ذلك القيام. فهاتان الجملتان المؤكدتان لاتردان إلاّ في جواب مذكور أو مقدر، بخلاف الأولى التي تتصدر التعبير دون سابق كلام.

وأما قولك: «ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلٍ» أو «ولا بخيلاً»، فإن العطف في الأول يحمل معه أصداء التوكيد للنفي بما جلبه من الجر بالباء الزائدة، وهو في الثاني خال من ذلك التوكيد، لتفلته من لفظ الجر وتحمله لفظ النصب محلاً بالخبرية. وإنك لواجد فرقاً ظاهراً بين خبر «ليس»، إذا كان مجروراً بالباء، وبينه إذا كان خلواً منها. ذلك أن زيادة الباء تفيد الجملة توكيداً، حتى كأنها كررت لفظاً[٢]. وقد جاءت زيادتها أيضاً لمقابلة زيادة اللام في خبر «إنّ»، إذ جملة «ليس» مع الباء هي لنفي ما تتضمنه «إنّ» مع اللام. وعلى هذا يكون للعطف بالجر شيء مما يتلبس به الخبر المجرور.

---

(١) الإمتاع والمؤانسة ١: ١٢٢ ودلائل الإعجاز ص ٢١٩ ومفتاح العلوم ص ١٧١ . وزعم بعض المعاصرين أن أبا العباس هنا هو المبرد.

(٢) انظر اللباب ١: ٢٠٥ وشرح المفصل ٨: ٥٩ .

أضف إلى ماذكرتُ أن دخول الباء على الخبر يُوهِمُ، في أول وهلة، أن الخبر هو غير اسم «ليس» في المعنى، ثم يتضح أنهما لشيء واحد. وفي هذا إيهام وبيان، لايَرِدان إذا خلت الجملة من الباء. وتتضح لك هذه المسألة في مثل قولنا: لقيت بأخيك رجلاً فاضلاً. فإن قولنا «رجلاً فاضلاً»، وإن أردنا به أخاك، خرج في معرضٍ يُتصوّر منه أنه إنسان آخر. حتى كأنه قيل: لقيت بلقائي لأخيك آخرَ، هو رجل فاضل[1]. وفي هذا الإيهام مع البيان الضمني ما يفيد توكيداً ومبالغة. وكل ذلك منسحب على المجرور بالعطف في قولك: ولا بخيلٍ.

وأما نحو: «مازيدٌ قائماً» و«مازيدٌ قائمٌ» فهو في معنى واحد بلا شك. إلاّ أنه عُبِّر عنه بلهجتين لجماعتين مختلفتين. وليس من الضروري أن تتماثل اللهجات، في التعبير عن المعنى الواحد دائماً في لغة معينة.

وبعد ذلك التحليل للأمثلة التي اعتمدها قطرب، وبيان ما تحمله من خلافات معنوية ظاهرة أو دقيقة، يبدو لنا صاحبها إما غافلاً عما كشفناه، وإما مدفوعاً بحماسته لِما توهّم، يتجاهل الوقائع اللغوية المقررة، ويغالط نفسه والآخرين في البحث والجدال. ثم إنه قد روي عنه مراراً تعيين وظائف إعرابية للعلامات المشهورة. على أن هذا كله لاينفي صحة نظريته في غير الظواهر الإعرابية، كالتقاء الساكنين في كلمة واحدة أو في كلمتين[2]...

(١) المفردات في غريب القرآن ص ٩٠-٩١ . ولابد من ملاحظة أن الباء في هذا المثال هي غير زائدة أيضاً.

(٢) انظر ص ١٠١-١١٠ من أبحاث في اللغة.

٦- النظرية الإنسانية

في التراث النحوي أيضاً، ترى من العبارات ما يَنسب العمل الإعرابي إلى الإنسان، بتلميح أو تصريح. فالعرب[١] قد يضمرون في الفعل الهاء فيرفعون المفعول به في المعنى، نحو: زيدٌ ضربتُ. وإذا قلت: مررت بزيد الرجل الصالح، نصبت ما بعد «زيد» على المدح. وإن شئت جعلته بدلاً من «زيد» فخفضته، وإن شئت رفعته على إضمار: هو. والشعراء والمتحدثون ينصبون ويرفعون ويجرّون ويجزمون ما في عباراتهم، تبعاً للضوابط والأصول لفظاً أو تقديراً.

وعندما عرض خلف الأحمر للحرف جاء لمعنًى، قال: إنه الأداة التي بها[٢] تَرفع وتنصب وتخفض الاسم وتجزم الفعل. تقول[٣]: إنّ زيداً قائمٌ. نصبت «زيداً» لأنه اسم «إنّ»، ورفعت «قائمٌ» لأنه خبر «إنّ». و«منذ» تخفض بها كل شيء مما أنت فيه وما قد مضى، و«مذ» تخفض بها ما أنت فيه وترفع بها ما مضى. وإذا أردت بـ «كم» أن تأتي بمعنى «مِن»[٤] نصبتَ ما يأتي بعدها...

ونظير هذا كثير جداً في كتاب سيبويه، وغيره من مصنفات التراث

---

(١) الجمل في النحو للخليل بن أحمد ص ٣٦ و٦١ و٣٧ و٢٢٥ .

(٢) نصوص نحوية ص ١٢ . وقد سقط ((بها)) من مطبوعة ((مقدمة في النحو))، فتغير مقصد المؤلف.

(٣) نصوص نحوية ص ١٩ و٢٥-٢٦ و٣٠ .

(٤) أي: بتقدير معنى ((من)) بعدها.

النحوي، يتعذر حصره أو الإشارة إليه. وهذا الفراء يقول، في إعراب نصوص قرآنية[١]: «السلام» على معنيين: إذا أردتَ به الكلام نصبتَه، وإذا قدرتَ معه «عليكم» رفعتَه، وقال بعض الشعراء... فنصب، وإن أضفتَ إلى المعرفة شيئاً رفعتَ فقلت: نِعمَ سائسُ الخَيلِ زيدٌ!

تلك مقولات تحمّل المتكلم عمل الإعراب، وتنيط به القيام بتغيير العلامات واستبدال بعضها ببعض. ولما اشتدت موجة الاعتزال، وتغلغلت في مطاوي البحث العلمي، ظهرت لها آثار في ميدان النحو كسائر العلوم الإسلامية. ومن أصداء تلك الآثار ما نُسب إلى الإنسان، من خلق أفعاله بعيداً عن القدر، فكان أن انسحب هذا على معتزلة النحاة، فصاغوا نظرية تفسر العامل تفسيراً إنسانيًا صرفاً.

وقد مثّل ابن جني (ت ٣٩٢) هذه النزعة، حين عرض للبحث في العامل، مع أنه كان يقرر دائماً النظرية اللفظية، ويردها في النهاية إلى التوجه المعنوي[٢]. فعندما عرض للعوامل اللفظية والمعنوية[٣]، نص على ما يلي: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، لِيُروك أن بعض العمل يأتي مسبَّباً عن لفظ يصحبه... وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به... فأما في الحقيقة ومحصول

---

(١) معاني القرآن ١: ٤٠ و٥٥ و٥٧. والسلام هو في الآية ٦٩ من سورة هود.

(٢) الخصائص ١: ١٠٣-١٠٤ و١١٠-١١١ و٣٣٧ و٢: ٣٨٥.

(٣) المصدر السابق ١: ١٠٩-١١١. وانظر ص ٤٠-٤٢ من إحياء النحو وص ١٣٨ من كتاب في أصول النحو وص ٢٠٠ من أصول النحو العربي وص ٣١٩ من ظاهرة الإعراب. وزعم أحمد أمين أن ابن جني هدم، بمقولته هذه، قضية العامل. ظهر الإسلام ٢: ١١٧-١١٨.

الحديث فالعمل، من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لالشيء غيره».

فهو ينفي هنا أن يكون للصوت أو للمعنى عمل البتة، ويردّ ذلك كله إلى المتكلم وحده. وقد ظاهرَه في هذا بعض النحاة، كالرضي الأستراباذي (ت ٦٨٦)، إذ صرح بقوله: «المُوجِد للمعاني وعلاماتها هو المتكلم. ولكن النحاة جعلوا الآلة كالموجدة لها. ولذا سميت عوامل»[(١)]. ولما تعرض أبو حيان النحوي (ت ٧٤٥) للمستثنى ذكر أن «إلاّ» ليست هي التي تَستثني، ثم قال: إنما يُستثنَى بها، والمستثني هو المتكلم[(٢)].

ولعلك تتلمس في هذه النظرية، إذا أخذتْ كامل أبعادها، تطرفاً في تمثيل نزعة الاعتزال، وتحقيقاً للقدَريّة التي تجعل للإنسان حرية العمل مطلقة، وتردّ إليها ظواهر الأحداث في جميع مجالات الحياة، حتى التعبير اللغوي المقنَّن. ونحن إذا أطلقنا لها العقال، وفهمناها فهماً ظاهريًا، وسايرناها إلى آخر مدى ترمي إليه، رأينا الإنسان قد تملك زمام اللغة وتسلط على توجيهها والتصرف فيها بإرادته وأشواقه وصبواته، فكان في العربية مثلاً صور ونماذج مختلفة متناقضة من الأشكال اللغوية، كالذي ترى بعضه في اللهجات المحلية من الوطن العربي.

بل يحق لنا أن نتجاوز تلك الصور اللهجية، لنصير إلى رَطانات فردية،

---

(١) شرح الكافية ١: ١٨-٢٥ و٧٨. وانظر مفتاح العلوم ص ٧٦.

(٢) منهج السالك ص ٣٠.

تمثل توجهات كل إنسان على حدة، وتعبر عن نزعاته في التقعيد والتأصيل والتفريع، على غرار مايتبدى من تمايز، في سلوك الأفراد ومواقفهم وعواطفهم وتطلعاتهم. وهذا أمر يرفضه الواقع اللغوي، وينافي الطبيعة الاجتماعية للغات(١).

نعم قد يكون في هذا تمثيل لصور العبث الطفولي، أوالافتعال الحزلي بين أفراد بعض الأسر والمجموعات، بصياغة ما لايُعرف في التعبير من إنجازات الرَّطانات المحلية، وهو أمر آني يولد طِرحاً، فقد يكتب له العيش لحظات أو أياماً، لكنه محدود المدى ويحمل في طياته أسباب اضمحلاله السريع. أما اللغة، والعربية الفصحى منها بخاصة، فإنها بعيدة جداً عن الفردية المطلقة، ولاتعيش إلاّ في بيئة جماعية، وتمتد مع الزمان والمكان من غير حدود. ولذلك تتسم بالمحافظة والوحدة والمعيارية، مع الاستمرار في التوسع والاستيعاب لحاجات الحياة.

فنسبة العمل الصوتي إلى الفرد وحده، بدون وسائل محددة وضوابط وقوانين للإجراء والتنفيذ، تعني توزع النشاط اللغوي تبعاً للحاجة الشخصية والميول الفردية والقدرات الخاصة. فإذا الكلام بلا نظام ولا أحكام، وإذا اللغة مشتّتة متفرقة، لاتنقل فكراً أو شعوراً أو تجربة، ولا تصل ما بين أفراد الجماعة، فتفقد شخصيتها وخصائصها والغايات التي وُلدت لها في الكون. فإن أريد لهذه النسبة أن تفسر ظواهر اللغة، بالشكل

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥١ . وانظر اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ١٨٩-١٩١ وفي أصول اللغة والنحو ص ١٣٨ .

الحيوي الملائم لطبيعتها، كان لابد لها من ربط بمجتمع ينظم ويقنن، ووسائل تحقق وتنفذ.

والراجح أن هذه النظرية تتوهم العامل عنصراً مادياً فاعلاً، ينتج الأحداث والأصوات. ولذا تنسب الإعراب إلى الفرد، يكيّفه بجهاز النطق ويصدره مع الكلام. والحق أن العوامل في كثير من العلوم الطبيعية والتجريبية ليست كلها فاعلة، وإنما غالبيتها عناصر مساعدة، تصحب الظواهر وترافق حدوثها، كشروط لا كأسباب وعلل. هذا في العلوم المادية الصرف. فما قولك في العلوم الإنسانية، واللغةِ منها بخاصة؟

يضاف إلى هذا كله أن أرباب هذه النظرية لم يلتزموها، في كل ما صدر عنهم من الدراسات اللغوية، بل صرحوا بنزعات مختلفة، تمثل النظرية اللفظية أو المعنوية، كما ذكرتُ قبل. وهذا زعيمهم ابن جنّي مثلاً يرى أن العامل من الفعل هو ما فيه من الحدث، لا الفعل نفسه ولا المتكلم أيضاً. فقولك: ضربت زيداً، ليس العامل في الفاعل والمفعول منه نفس «ض ر ب». وإنما ثَمَّ حدثٌ، كما يقول، هذه الأحرف دالة عليه، وهو العامل. وكذلك القتل والشتم والإكرام...[1]

٧- النظرية الإلـهية

يرى بعض العلماء أن اللغة توقيف من الله -سبحانه- علّم أبا البشر آدم من أصولها ما يحتاج إليه حينذاك، ثم علّم من أنبياء العرب ما شاء،

---

(١) الخصائص ٢: ٢٧٧.

حتى ختم ذلك بما آتاه محمداً ﷺ تماماً على ما أحسنه من اللغة المعروفة[١]. وقد يبالغون فيزعمون أن ماتعلمه آدم من ربه هو كل شيء في اللغات، أسماء وأفعالاً وحروفاً وتراكيب، حتى إنه عرف أسماء جميع أبنائه، وسائر المخلوقات ما كان وما سيكون إلى يوم القيامة[٢].

لكأن هذا المذهب اللغوي صدر منافسة لِما ولّدته توجهات الاعتزال، من تحكيم واسع للعقل والإنسان، في قضايا اللغة ومسائلها المتعددة، واستمر له سلطان على بعض العلماء والمفكرين. حتى إذا شب المذهب الظاهري في الأندلس، وانتشرت آثاره في العلوم الإسلامية، وجد له منفذاً على يد ابن مضاء القرطبي في موضوع ظواهر الإعراب، فصار له نظرية تناسب مشربه في التوقيف والجبر والانقياد، إذ لافاعل عند أهل الحق إلاّ الله -تعالى- وفعلُ جميع المخلوقات هو فعله وحده.

فهذه الأصوات الإعرابية ليست لعامل لفظي أو معنوي، وليس المتكلم هو صاحبها كما ادعت المعتزلة. بل هي، في مذهب أهل الحق، من فعل الله عز وجل. وإنما تُنسب إلى الإنسان مجازاً، كما تُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية[٣]. ذلك لأن المولى -سبحانه- هو الذي هيأ للمتكلم إظهارها والنطق بها، ووجّهه إلى تحقيقها وتنفيذ صورها في

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ص ٣١-٣٣ .

(٢) تفسير الآلوسي ١: ٣٥٧ .

(٣) الرد على النحاة ص ٨٧ و١٠٦ . وانظر ص ١٥-١٧ من الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد. وزعم بعض الدارسين أن العامل عند ابن مضاء هو الإنسان.

الكلام. فالعمليات اللغوية في الإعراب يجب أن تُنسب إلى الله، تعالى. ولذا جعلنا هذه النظرية إلهية[١].

وبناء على هذا، استطاع ابن مضاء أن ينكر ضروب العوامل المذكورة بين النحاة، ويجرد الكلام من آثارها والاختلافات التي تكاثرت مع الأيام، ويضع مصطلحات جديدة تناسب مذهبه، هي: التعلُّق والمتعلِّق والمتعلَّق به[٢]. وكانت هذه تستخدم لدى النحاة -كما قال- في أشباه الجمل وارتباطها بالأحداث، فنقلها هو إلى ميادين الأصوات الإعرابية كلها، وحاول تطبيقها في نماذج التراكيب، ولاسيما بابا التنازع والاشتغال.

ونحن إذا أسقطنا على هذه النظرية أسلوب أصحابها الظاهري، ونسبنا إلى الله -عز وجل- العمل الإعرابي، ترتب على ذلك[٣] أن تكون ضوابط الإعراب ونماذجه في القبائل كلها واحدة، وتعذر على العربي أن يصدر عنه ما يخالف أخاه في لهجة أو لهيجة. غير أنك ترى، في قواعد الكلام وأمثلته، صوراً مختلفة بين قيس وتميم والحجازيين وهذيل وطيئ وأزد شنوءة وبلحارث... حتى في تلاوة القرآن الكريم ورواية الشعر.

ثم إذا سلمنا جدلاً، بما تقترحه هذه النظرية، وجب علينا أن ندع

---

(١) رأى بعض الباحثين أن تسمى توقيفية. وما ذهبنا إليه أقرب إلى تفكير ابن مضاء وتعبيره.

(٢) الرد على النحاة ص ٩٦-١٠٢ . والظاهر أنه استقى هذه المصطلحات من رجال المعتزلة والأشعرية. انظر المسائل البصريات ص ٥٧٢-٥٧٦ و٥٤٤ و٦٦٦ ودلائل الإعجاز ص ٥ و٦ و٤٦ و٤٨ و٢٠٧ و٢٧٨ .

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥١ . وماذكرنا هنا فيه أيضاً تجاهل لما توجبه النظرية الإلهية من وحدة لغوية في العالم كله.

البحث في الأسباب والعلل، للظواهر النحوية خاصة واللغوية عامة، بل انسحب ذلك أيضاً على جميع العلوم الطبيعية والتجريبية والاجتماعية والإنسانية، لأن السبب الأول في ظواهر هذا كله -بلا شك- هو الله تعالى. والنتيجة الظاهرية إذاً هي الانصراف عن دراسة العوامل القريبة والبعيدة، لأنها تعود في النهاية والبداية إلى هذه الحقيقة الثابتة الموحّدة بين جميع ما في الوجود، من كائنات وحوادث وأعمال. ومادامت قد عُرِفتْ وتحققت، فلا جدوى من البحث والمتابعة والاستقصاء.

نعم إن المولى -سبحانه- هو الذي خلق كل شيء بقدر، ووضع له نواميس دقيقة متواصلة متعاونة. فإذا قام الإنسان بعمل أو فكر أو شعور أو خيال، فإنما يسير وَفق هذه السبيل الإلهية، ويحقق قوانينها وما رسمَتْه في الكون، من حقائق وظواهر وتجارب. بيد أن المولى أيضاً قد جعل بينه وبين الوقائع لكل شيء سبباً، وكرّم الإنسان حين منحه قدرات الاختيار والإرادة والعمل القاصد.

فلابد للمرء، إذا أراد تحقيق إنسانيته، أن يتابع إنجاز الأعمال بنفسه، ويواصل البحث والاستقراء والتجريب والافتراض والاختبار، حتى يصل إلى شيء قريب من الصواب في فهم الوجود، والتمكن من استغلاله، وتسخيره للعمل الكريم وعبادة الله حقاً. ولهذا ولغيره ذهبت مقولة ابن مضاء جفاء، وطويت في مسارب الزمن بين صفحات التاريخ، فلم تجد لها من يتقبلها أو يدعو لها قط.[١] بل إن صاحبها نفسه كان قد

(١) انظر إحياء النحو ص ٥٠ واللغة والنحو بين القديم والحديث ص ١٨٩-١٩٠ .

وعد ببسطها وتحقيق أبعادها في كتاب، ولم يستطع أن يفعل ذلك، ليقدم شيئاً ذا بال يستحق الحياة.

٨- النظرية الاجتماعية

كانت الدراسة اللغوية في أوربة، حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، تتفرغ للمنهج التاريخي والمنهج المقارن، وتُغفل واقع اللغة كما هو في حياة الأمم. حتى إذا أطل القرن العشرون وانبثقت النزعات القومية، وسيطرت الدراسات الاجتماعية على كثير من العلوم، أصبحت تقودها نحو مقاصدها، وتزودها بالمناهج والأساليب والأهداف.

ومن ثَمّ نشأت الفلسفة البِنَوِيّة وتسربت إلى التفكير العلمي، فكان لها في اللغة نصيب موفور، تطور مع الأيام واتخذ أشكالاً متوالية، من وصف مجرد يستبعد كل تعليل، إلى نزعة وظيفية تعوّل على ظروف المقال والسياق، فاتجاه تحويلي يرى أن اللغة الناجزة ذات مستويين: خارجي سطحي هو المبنى، وداخلي عميق هو المعنى. فالاهتمام ينصب على دراسة العلاقة بين هذين المستويين وبين النظام الأساسي لقوانين العميق منهما، قبل تحوله إلى صورة المبنى الخارجي. وقد صدر عن هذا ميلاد في التعبير يمثل بُنيتين أيضاً، هما: البُنية الظاهرة، والبُنية المقدرة، تأثراً بالدرس النحوي العربي القديم[1].

---

(١) البنيوية ص ٧٤-٨٠ و٩٤-١٠٠ والنحو الوصفي ص ١٩-٢٤ وقواعد تحويلية ص ٢١-٢٤ وص ١٥١-١٦١ من تحليل النص النحوي.

والناظم لهذه الأشكال المتعددة هو النظرة البِنَوِيّة إلى اللغة[1]. ذلك أن اللغة -كما ترى هذه النظرة- ظاهرة اجتماعية[2] يؤسسها المجتمع، للرمز إلى عناصر معيشته وطرق سلوكه وتفكيره وأحاسيسه، ويحدد أساليبها ووسائل استعمالها. فالبحث فيها إذاً يجب أن يكون بدراسة لغةٍ ما في بيئة وزمان محددين، دراسة وصفية بعيدة عن التصورات السابقة والتوجهات الذهنية أو الفلسفية.

وقد كان الاتجاه الوصفي -وهو جَدّ السلالة البنوية- أكثر إصراراً على هذه الواجبات، وأبعد في التزامها والإجراء لها والتنفيذ، وأشد تعصباً لحرماتها والتعبد بمقدساتها. وهو -فيما أرى- منهج بدائي يمثل طفولة البحث المعرفي، ولا بد أن تتلوه مناهج أوسع أفقاً وأدق نظراً وأوفى اهتماماً، شأن ماجرى في الدراسات العربية الباكرة، على عهد الإمام علي ابن أبي طالب، ثم ما تلا ذلك من تفصيل وتفسير وتعليل. وإلاّ عاش الدرس اللغوي في خطوات طفولية وقوقعة سطحية، وغابت عنه عوالم غنية المضامين من الحقائق اللغوية.

وكان أن تسنى لبعض أبناء العروبة أن درسوا علم اللغة، في أوربة منذ عشرات السنوات، وعاصروا أوج الاتجاه الوصفي هناك، فصاحبوه وتشبعوا به، ونقلوه إلى طلابهم في الوطن العربي، وطاب للجميع أن يسقطوه على اللغة العربية، ويفسروا به ظواهرها وقوانينها وتاريخها،

(١) البنوية ص ١٠١-١٠٢ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٨ و٣٣٧ .

والأشكال والأنماط والتراكيب والدلالات[١]. وفي خلال ذلك عرضوا بالبحث والدراسة للعمل الإعرابي[٢]، فرأوا أن فكرة العامل في الدرس النحوي خرافة يجب استبعادها من مجال البحث، ليكون للإعراب تفسير صادر عن اجتماعية اللغة.

والحقيقة -كما يرون- أن اللغة منظومة متكاملة من الأجهزة، تتألف عناصرها من أساليب عُرفية، تتعاون لبيان المعاني الوظيفية للتعبير. فإذا رُفع الفاعل في العربية، ونصب المفعول وجر المضاف إليه، فلأنّ العُرف الاجتماعي هو الذي ربط بين هذه الوظائف وصور إعرابها[٣]. وبناء على هذا فإن المجتمع هو البديل من العوامل المصطنعة، وهو الذي يقوم بالعمل الإعرابي، ويقف وراء هذه الألوان المتغيرة للدلالة على وظائف التركيب. ثم إن العُرف اللغوي المرتبط بالمعاني الوظيفية يحقق الأشكال الصوتية الدالة عليها، دون تدخل من لفظ أو إرادة أو سلطان خارجي.

والحق أيضاً أنه قد كان لهذه النظرية بعض لمحات في كتب المتقدمين، مثل قول الفراء في التعليق على بعض نصوص القرآن وغيره[٤]: والعرب تنصب بالذم والمدح، وأما نصبهم «بعوضة» فيكون من ثلاثة أوجه، وهم يوقعون «سَفِهَ» على «نفسَه» وهو معرفة، وربما رفعوا «النازلون»

(١) أبحاث في اللغة العربية ص ٩ .

(٢) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٥-١٨٩ وفي النحو العربي قواعد وتطبيق ص ١٥ والمنهاج لتعريب النحو ص ٢١٨ ودراسات في الإعراب ص ٣١ .

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥١-٥٢ وأصول النحو العربي ص ٢٧٥ .

(٤) معاني القرآن ١ : ١٦ و٢١ و٧٩ و١٠٥ و١٣٠ و١٦٨ و٣٨٢ .

و«الطيبون» وربما نصبوهما على المدح، ويقولون: «عندي عشرون صالحون» فيرفعون، ويقولون: «عندي عشرون جياداً» فينصبون. ومن العرب من يرفع ما تقدم في «إلاّ»، وبعض بني أسد وقضاعة إذا كانت «غير» في معنى «إلاّ» نصبوها، تمّ الكلام قبلها أو لم يتمّ.

والحق أيضاً أن النظرية الاجتماعية تفيد البحث كثيراً، حين يتعرض لتطور اللغة، ويتتبع التغيرات الطارئة عليها في البيئات المختلفة والأزمنة المتوالية. فهي تفسر جانباً كبيراً من اللهجات المحلية والعامية، وتبيّن أثر الأعراف في تكوينها وتشكيل قوانينها وضرابطها وصورها. ثم تقف بعد هذا عاجزة عن تناول المخزون العربي الفصيح وسبر أغواره، لأنها تناقض بفهمها الاجتماعي المتغير ثباتَ القوانين والأحكام والأشكال الخالدة، مع اختلاف الأصقاع والعصور، وإن كانت تناسب ما انبثقت عنه في تاريخ الدرس اللغوي الأجنبي. فلا غرو أن يكون إقحامها في الدراسات النحوية العربية يراد به تسويغ الشيوعة للهجات العامية المحلية، حتى تصبح هي المسيطرة على عروبة اللسان، كما هي الحال في كثير من البلاد الأعجمية.

إنها تعتمد العُرف الاجتماعي مرتبطاً بالزمان والمكان، وتنسى ما له من أسباب مادية ومعنوية، وعوامل مختلفة، تؤثر فيه وتوجهه وتغير كثيراً من واقعه وأحكامه. ولكي يُفهم هذا العُرف جيداً لا مفر من دراسة تلك الأسباب والعوامل، واستقراء آثارها ونتائجها في ميادين حياة المجتمع، واللغةُ عنصر أساسي في تلك الحياة.

ثم ما هو العُرف اللغوي هنا؟ إنه ظاهرةُ الإعراب، عن الوظائف النحوية وعلاقة المفردات والجمل بعضها ببعض، والصورُ الصوتية المخصوصة الدالة على ذلك، من رفع ونصب وجر وجزم، والقانونُ الذي يضبط وينظم ومواقعها ودلالاتها. فإذا فسرنا الإعراب بالعُرف كنا كمن يفسر الشيء بالشيء نفسه، ولا يقدم أمراً ذا قيمة للمعرفة والبحث العلمي.

إن العُرف الاجتماعي هو مناط كل مظاهر المجتمع، من سياسة واقتصاد وعمل وتربية ولغة... فاعتماده في هذا المجال التعبيري، لتفسير العمل الإعرابي، سدٌّ لأبواب البحث وقطع لسبيل التفكير والدراسة، وتعطيل للإنتاج العلمي الإيجابي، شأن مارأينا من آثار النظرية الإلهية، مع تمهيد لاطّراح العربية الفصحى، وتسويغ لسيادة اللهجات المحلية، وجعلها مركزاً للبحوث اللغوية المعاصرة.

إن القانون العرفي يوجه الأحداث والأحوال والأعمال، وينظّم أشكالها وأنماطها المختلفة. إلاّ أنه لايولّد تلك الأحداث والأحوال والأعمال والأشكال والأنماط، ولا ينتجها دون عوامل تساعد وتعين وتحقق. فالقانون إذاً يفرض الإعراب، ويوجب التزامه في التعبير، فيتحقق في الأداء عمل إعرابي. أما الدرس النحوي عند العرب فقد تجاوز ضبط القوانين وصور تحققها، منذ ألف وأربعمائة سنة، ولسنا مضطرين أن نتجاهل ما مضى، ليُعيد التاريخ نفسَه نسخاً مكروة، فنسترجع المراحل كلها، لنقف عند أوائلها في طفولة البحث اللغوي، ونفسر ظاهرة

الإعراب تفسيراً اجتماعياً ساذجاً. ولابد لنا من وقفة متأنية، تقدم للعل
تجربة جديدة في تفسير ظاهرة العمل الإعرابي.

* * *

وختاماً لهذا العرض المفصل، وما تضمنه من تحليل وتقويم للمشارب
المختلفة، نرى ما اتسمت به النظريات المفترضة، من قصور وعجز عن حل
مشكلة العمل الإعرابي. وأنت إذا أسقطت النظريةَ الصوتية للخطأ الذي
بُنيت عليه في قول من نُسبت إليه، والنظريةَ الخلافية لبعدها عن واقع
العربية وإجماع النحاة، تحصل لديك ست محاولات عجزت كل منها عن
استيعاب ظاهرة الإعراب، وتفسيرها تفسيراً علميًا ناجحاً.

ثم لو جمعتَ بين هذه الست في أسلوب تكاملي كان لديك أن تقول: إ
الله -جل وعلا- هيأ للمجتمع العربي تأصيلَ قواعد الإعراب ودلالاته
وللإنسان في ذلك المجتمع قدرةً على استيعابِ ما أصّل وإنجازِه، فكانت
المعاني النحوية توجّهه، والقرائن التعبيرية تُمدّه بالوسائل والأدوات
وتحدّد أنماط الإعراب لتشبثها بما يُتمّ معناها ويحقق الضوابط والقواني
الناظمة. فإذا هو، متكلماً أو كاتباً أو قارئاً، يقوم بتنفيذ تلك الأصو
والواجبات.

على أن هذا الافتراض يشبه الحلول التوفيقية الهشة، أكثر مما يحتم
الحكم الجذري الوافي السديد، ولا يعفينا من إعادة البحث مراراً في هذ

المشكلة، لوضع نظرية واعية متميزة، تعالج واقع العمل الإعرابي، بفهم لجميع مظاهره، وما تتسم به العربية من ازدواجية في تحكيم المبنى والمعنى. وبذلك يمكننا أن نقدم حلاً علميًا إيجابيًا، بعيدًا من التحكم والنظرات الجانبية القاصرة. وهذ ما سيكون موضوع الفصل القادم، إن شاء الله، عز وجل.

الفصل الثالث

الاقتضاء والعمل الإعرابي

كنا قد تبعنا، في الفصل الأول، موضوع العمل النحوي في لغة العرب، وتبين لنا أنه يمثل جانباً من النحو، ويبعد عن الزاوية الصرفية، مما يوجب إلحاقه بالميدان الإعرابي الخالص. وعندما عرضنا ألوان الإعراب الاصطلاحية التي وردت على أقلام النحاة وألسنتهم، رأينا أن هذا العمل ألصق بالنوع الصوتي منه، حيث تنفعل أواخر المفردات المعربة بما يناسب التركيب، من دلالات وظيفية ومعنوية ولفظية، في الجمل والعبارات قراءة وكتابة وتعبيراً.

ثم حاولنا، في الفصل الثاني، أن نستقصي الأنظار التي انصبت، في بُوتقة هذه العمليات اللغوية الانفعالية، فإذا نحن أمام توجهات مختلفة، تطلعت إلى تفسير الإعراب الصوتي، وتحديد مصدر تولده وإنتاجه. وقد كان طبيعيًّا أن تختلف تلك الأنظار في المسير والمصير، لِما صدرت عنه من بيئات فكرية متفاوتة، ونزعات مذهبية تحمل أصحابها

على تناول الأمور من زوايا متباينة، وفهمها فهماً يوافق الأصول والفروع المُتبنّاة.

أما النزعة اللغوية فقد ولّدتِ الخلاف، بين أصحاب نظريات اللفظ والمعنى والتعليق. وأما المذاهب الفكرية فدفعت معتنقيها، إلى التوزع في تفسيرات إنسانية وإلهية واجتماعية. ثم كان للمنازع الشخصية تميز بطرح ماعرفناه تحت: النظرية الصوتية، والنظرية الخلافية. هذا من جهة، ومن الجهة الثانية كان الخلاف متشعباً بين جميع المقولات أيضاً، لمحاولة الوصول إلى حل يمثل الواقع اللغوي، مع لقاءات جانبية في بعض زوايا الانعطاف.

فقد اجتمعت الوجهة الشخصية الخالصة والنزعة الاجتماعية، في إنكار العامل أصلاً، حين زعمت الأخيرة أن الإعراب عُرف لغوي، يربط المجتمعُ بين صور أدائه وبين وظائفه، ويوجّه الأفراد إلى تحقيق ذلك بالتعليم والرقابة والمحاسبة العسيرة، وحين رفضت النظرية الخلافية الحاجة إلى العامل، بدعوى أن ليس للإعراب وظيفة معنوية، وحين وصفت النظرية الصوتية ظواهر الإعراب بأنها رموز اعتباطية لتيسير النطق بالكلام. وثمة اجتماع آخر بين سائر التوجهات، يُقرّ وجود ظاهرة العمل، ثم يشتق كل فريق سبيلاً خاصًا، لطرح مايفسرها ويحدد أسبابها المتصورة.

والحق أن أكثر تلك النزعات لم يكن وليد طفرة آنية، وإنما هو نتاج مقولات لكبار النحاة، انتثرت في المصادر المختلفة من التراث. فقد وقف

المنظّرون لتفسير العمل الإعرابي، على شيء من هذه الشذرات المتفرقة، ونظمَ كل منهم له سلكاً دقيقاً، يوجهه نحو هدفه الذي خطه وانطلق إليه. ومن هنا برزت نصوص صريحة تؤيد بعض النظريات، وأخرى خفية تساعد بعض التوجهات المتباينة، يشدها كل إلى سبيله بالرفق واللين أو بالقسر والإكراه.

على أن تلك المحاولات، مجتمعة ومتفرقة، لم تستطع أن تضع حلاًّ، يشمل كل ظواهر الإعراب، ويفسر وقائعه تفسيراً لغويًا عمليًا، وإن كانت قد طرحت حلولاً لبعض المسائل الجانبية المحدودة، مع خلاف في درجات الكم والنوع:

فكلٌ يَدَّعي وَصلاً، لِلَيلَى
ولَيلَى لاتُقِرُّ لَهُ، بِذاكا

ولذا كان على الدارس أن يواصل البحث، لوضع اليد على مفتاح لغوي، يستوعب جوانب القضية، ويكون أقرب ما يمكن من واقع لغة العرب، في أصولها وفروعها وخصائصها المميزة. وهذا مانحاوله في الصفحات القادمة، إن شاء الله.

مقدمات نظرية

موضوع العامل الإعرابي يطرح على الباحث مفهوماً مبدئيًا، يتطلب البيان والتوضيح. ذلك هو مصطلح العمل. إذاً لنبدأ بالفهم لمدلوله، وما يتسرب منه إلى عالم التعبير اللغوي. فالمشهور بين الناس أن العمل: بذل

الجُهد لتحقيق أثر أو إنتاج شيء. وعلى هذا فالعامل هو ما يقوم بذلك الجُهد، وهو المؤثر أو المنتج، أي: السبب والعلة الفاعلة. وقد نقل النحاة ذلك اللفظ إلى ميدان الإعراب، وتجوزوا في استخدامه بمعنى اصطلاحي متميز، دون أن يحددوه ويبينوا أبعاده بدقة ووضوح. وعندما وقف عليه المتأخرون والمعاصرون، توهموا فيه لمحات من الوضع اللغوي المعروف، فكان التوسع في الخلاف والنزاع.

لقد حُمل المصطلح العلمي حملاً ظاهريًا، فتبدى للمنظّرين والمفسرين أن المراد به هو المنتج والمؤثر، حتى عبر عنه بعضهم بأنه آلة الفعل، واشترطوا أن يكون أقوى من المعمول[١]. وإذ ذاك انطلقت الآراء، لتقول: إن العامل هو الله -تعالى- لأنه خالق كل شيء، أو المتكلم لأنه ينجز التعبير ويلوّن جوانبه باللمسات الصوتية الحاصلة، أو المعنى النحوي للمعمول نفسه إذ تفترض وظيفته لوناً متميزاً من العلامات، أو اللفظ اللغوي الذي يترك بصماته فيما يلازمه من الوحدات والتراكيب، أو العرف الاجتماعي المسيّر للنتاج اللغوي في نمطيّة تقليديّة موحدة...

ونحن نرى أن فهم طبيعة العمل الإعرابي تفرض على الباحث الوقوف، إزاء مايشتبك وإياه من المصطلحات العلمية المجردة، في وضعها اللغوي، ومقاصدها الخاصة. وأنت معي، في أن الفهم الوضعي للعمل أفرز التوجه إلى «السببية» بأشكالها المختلفة، وراح يتصيد ما تحتمله في الميدان الإعرابي، من وجوه شخصية واجتماعية ومذهبية وفلسفية. فما هو «السبب»؟

(١) انظر مفاتيح العلوم ص ٨٦ .

إنه في الوضع اللغوي مراد به الحبل، أي: ما يُتوصل به إلى المقصود. وذلك نحو القراءةِ سبباً للفهم، وطرقِ الباب وسيلة لفتحه، والنداءِ أداة للتنبيه والتوجيه. أما في الاصطلاح العلمي فهو ما يتوقف وجود المسبَّب عليه، ولكن لايتحقق المسبَّب بوجود سببه وحده. وهذا ما يُعرف بالسبب غير التام، كفتح باب القفص لانطلاق الطائر، وضغط زر الكهرباء للإنارة، ودخول وقت الصلاة لأدائها. ويقابله السبب التام، وهو ما يتحقق بوجوده وحده المسبَّب، ويسمى العلة الفاعلة أو السبب المباشر، كالطعام يحقق الإفطار، والطلاق تلزمه العِدّة، والكلام المخالف يفسد الصلاة.

ثم كان لدينا، فيما ذكرنا قبلُ، توجه الأنظار إلى «العِلة»، على أنها مرادفة للعامل. وهي في اللغة تعني ما يؤثر في غيره تأثيراً مباشراً، كالضرب بالسكين يتولد عنه الجرح، ودرجة الصِّفر تجمّد الماء الخالص، والدواء النوعي يكون عنه الشفاء بإذن الله. ثم تراها في الاصطلاح: ما يتوقف عليها وجود الشيء، وهي خارجة عنه ومنتجة له وفاعلة، كالمفتاح لإزالة الإغلاق، والطعام يولد الشبع، والشراب يُحدث الرِّيَّ، والنار تحرق، وظهور القمر وغروبه عِلتين للمد والجزر.

وهذه كما ترى مؤثرة بذاتها، وهي علة حقيقية تامة، يجب أن تسبق المعلول في الحصول، وترافقه في الوجود أيضاً، ومنها «الآلة» التي يُعمل بها، وتكون أعقد من الأداة، وأبسط من الجهاز. أما العلة العقلية فهي غير مؤثرة بذاتها، وتقارن المعلول في الوجود، نحو الحَيض يوجب ترك الصلاة، والسفر يجيز الإفطار وقصر الصلاة. إنها تقتضي الحُكم،

فتوجب وقوعه أو تجيزه، مثل قولنا: اسْمَعا ويكتبانِ وأغلقِ الباب وادخلَنْ، في وجوب حركة ما قبل الألفِ ولامِ التعريف ونونِ التوكيد، ومَبيع واشدُدْ وذِيب، مع جواز: مَبْيُوع وشُدَّ وذئب.

ثم إن العلة أنواع. فقد تكون فاعلةً منتجة، كالنجار والمصلّي والسائق وعامل المطبعة، ينتجون النجر والصلاة والسياقة والطباعة، أو ماديةً يُصنع منها المسبَّب، نحو: الخشب وحركات الصلاة والسياقة والحبر والورق. وقد تكون صُوريةً، فتمثل الهيئة التي يتوضّع عليها الشكل المصنوع، من مثل: الخزانة والصلاة وأسلوب السياقة وشكل الكتاب، أو غائيةً فتعني الهدف الذي صُنع له المسبَّب، كصون الملابس والعبادة وقيادة السيارة والقراءة.

وأخيراً ثمة العلة العَدَميّة. وهي التي تؤثر بتخلفها، فيحصل المسبَّب لفقدها من الوجود. ومثال هذه العلة انعدام بعض الحواس، يُنتَج عنه فقد القدرة على إدراك المسموعات، أوالمرئيات أو المشمومات أو المذوقات أو الملموسات. وكذلك انعدامُ المناعة في الجسم يكون عنه الاعراض والأمراض والأخطار، وانعدامُ المصلحين يتولد عنه الشر والفساد، وانعدامُ التنفس أو الهواء يحصل به الموت، وانعدامُ الجاذبية يولد الاستقلال المطلق للجسم.

وعندي أن هذه العلة هي غيابية لاعدمية، إذ تغيب فيحل محلها عناصر بديلة. فغياب الحرارة مثلاً ليس هو العلة لتجمد الماء، وإنما البرودة التي تَخلفها هي العلة لذلك. وغياب الأب عن الأسرة يكون معه اضطراب، علتُه تحكم النزعات المتضاربة والتوجهات القلقة. والجَزْر

ليست علته غياب الشمس والقمر، بل تفرُّد الجاذبية الأرضية والضغط الجوي والجزر في القشرة الأرضية وقاع البحار بالتأثير، مع ما يكون من مدّ في الطرف الثاني من الأرض. والأمراض ليست دائماً لغياب الحِمْية والهدوء والراحة، وإنما تحصل بوجود الإرهاق والانفعال والجراثيم وفقد بعض المقومات.

وثمة التباس للعلة الفاعلة بالسبب الحقيقي، يزيله ما بينهما من فوارق ظاهرة. فمنها أن هذا السبب يحصل الأمر عنده لا به، خلافاً لتلك العلة التي يكون الحصول بها نفسها. ثم إن الأمر يتولد بالعلة مستقلة دون وساطة شيء آخر، في حين أنه يتولد بوجود السبب مع الواسطة. يعني أنه يتراخى تولده، حتى توجد الشرائط وتنتفي الموانع. وهذا فرق آخر.

وهنا يظهر عنصر «الشرط»، وهو في الدلالة اللغوية يعني العلامة، أو إلزام الشيء والتزامه في أمر من الأمور. والمفهوم الاصطلاحي له أنه ما يتوقف عليه وجود الشيء، ولا يكون جزءاً منه ولا مؤثراً فيه. ومن ذلك دخولُ الوقت والوُضوءُ لحصول الصلاة، ونيلُ الشهادة الثانوية للانتقال إلى المرحلة الجامعية. وقريب من هذا ما عُرف بـ«الركن». وهو لغةً: أحد ما يستند إليه الشيء أويقوم به، واصطلاحاً: ما يَتم به الأمر وهو جزء منه، كالجدار للغرفة، والركوع والسجود في الصلاة، والضلع والزاوية في المثلث.

ومما يتعلق بهذه الدائرة النظرية ما يعرف بـ«الدليل»، أي: المُرشد، كآثار الأقدام دليلاً على المسير، وطرق الباب دليلاً على قادم. هذا معناه اللغوي. أما معناه الاصطلاحي فهو ما يلزم من العلم به علمُ شيء آخر،

نحو احمرار الوجنة إشعاراً بذات الرئة، واصفرار العينين إعلاماً باليَرَقان.

وقد تلتبس «القرينة» بالدليل، مع أنها متميزة عنه، لأنها في اللغة تعني ما يقارن الشيء، كالنفْس والزوجة للإنسان والزوج. وهي في الاصطلاح: ما يشير إلى المقصود، من لاحق الأمر أو سابقه، نحو قولك للمسافر: «مع السلامة»، أي: سِر مصاحباً إياها. وهذه قرينة حالية. ومن القرينة المقالية ورود «إلاّ» في نحو قوله تعالى: ﴿هَل جَزاءُ الإِحسانِ إِلاّ الإِحسانُ﴾؟[1] مشيراً إلى كون «هل» فيه للنفي.

و«الملزوم» مما يدخل في حيز موضوعنا أيضاً. وهو لغةً: المتعلّق به والمداوَم عليه والمحصول منه، واصطلاحاً: ما يلزم لوجوده وجودُ أمر آخر، هو اللازم، أي: الذي يمتنع انفكاكه عن الملزوم. وهذا مثل: الرعد للبرق، والدخان للنار، والسقف للجدار، والفاعل للفعل أو ما في معناه.

فهل العامل الإعرابي هو أحد هذه المصطلحات التي ذكرنا، أعني: السبب والعلة والآلة، والشرط والركن، والدليل والقرينة والملزوم؟ الحق أنه يلامسها ويلتبس بها، إلاّ أنه ليس واحداً منها خالصاً. فقد ترى في العامل سبباً لوجود الإعراب وعلة وآلة له، وشرطاً فيه وركناً له، ودليلاً عليه وقرينة مشيرة إليه، وملزوماً يصاحبه الإعرابُ ظاهراً أو مقدراً أو محليًا. إلاّ أنه، في الحقيقة، لايمكن أن يحصر في واحد من ذلك حصراً موضوعيًا مَرْضِيًا.

(١) الآية ٦٠ من سورة الرحمن.

نظرية الاقتضاء

لقد رأينا في المقدمات الماضية نماذج من المصطلحات النظرية، تتصل بالعامل الإعرابي، وتكاد تكون بمجموعها عناصر مفسرة له، ولكنها تعجز عن تحديده تحديداً جامعاً مانعاً. فإذا كان عاملنا هذا قد امتنع حصره فيها، أوفي بعضها أو في واحد منها، فلنتوجه إلى نقطة ثانية، تسعفنا في هذا المجال. وليكن وقوفنا إزاء مايسمى بالاقتضاء. فلعل فيه ما يحل مشكلتنا هذه، بعد أن اضطرب فيها النحاة، بضعة عشر قرناً.

فالاقتضاء يَرِد في اللغة بمعنى الطلب أو الاستيجاب أو الدلالة، والمقتضي هو الطالب للشيء. وقد ورد استخدام ذلك كثيراً في كتب المتأخرين، وله مفهوم لغوي وآخر نحوي:

أما الأول فيكون في الاسم المقتضي، نحو قولك[1]: أخٌ وشريكٌ وابنٌ وخصمٌ وجارٌ وتلميذٌ وشارٍ وقاتلٌ وزوج ومالك. فكل واحد من هذه الأسماء إذا ذكر اقتضى ما يترتب عليه، لأن الأخ يستدعي في الذهن أخاً أو أختاً، والشريك يتطلب شريكاً أو شركاء، والابن يقتضي أبا وأماً وقد يقتضي أجداداً وجدات، والخصم يستحضر من يخاصمه، والجار يترتب عليه جارٌ ومكان وزمان، والتلميذ لابد له من أستاذ وعلم، والشاري يستلزم بائعاً وبضاعة وثمناً، والقاتل يتطلب مقتولاً وسبباً ومكاناً وزماناً وأداة، والزوج يعني وجود زوجة أو اثنتين أو ثلاث أو أربع، والمالك يستدعي مملوكاً واحداً أو عشرات أو مئات.

---

(١) انظر الصاحبي ص ٨٦-٨٧ .

ثم لابد أن يكون بين المقتضي والمقتضَى تأثير وانفعال، يتمتع بأولهما الأقوى أو المتقدم، ويستجيب لثانيهما الأضعف أو المتأخر.

وأما الثاني ففي مثل قول ابن يعيش[١]: «ألا ترى أن االضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً؟... وكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولاً، مما تقتضيه تلك الحاسة. فالبصريقتضي مُبصَراً، والشم يقتضي مشموماً، والسمع يقتضي مسموعاً. فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدى إلى مفعول، مما تقتضيه تلك الحاسة». يضاف إلى ذلك ما يكون من زمان ومكان وسبب وغاية وآلة ومصاحبة وبيان.

ثم كان للاقتضاء حضور اصطلاحي في كتب المتأخرين من النحاة، سنعرض نماذج منه قريباً، إن شاء الله -تعالى- ونستأنس أخيراً بنماذج متعددة في بحث ما نرمي إليه. وفي عبارة لبعض المعاصرين أن المُقتضي عند النحويين: «ما تكون به الكلمة صالحة للإعراب، وهو العامل»[٢]. وفي هذا ما يوحي أن المقتضي هو العامل الإعرابي[٣]. غير أنك لو تتبعت سياق العبارة تلك، في ضوء ما ذكرناه عند الحديث عن «نظرية التعليق»، تبدى لك أنه يصدر عن هذه النظرية، ويعبر عنها تعبيراً غير دقيق. فأصحاب تلك النظرية يقولون: «إن المقتضي للإعراب هو توارد المعاني المختلفة على الكلام، بسبب التركيب. فإنها تستدعي مايُنصَبُ دليلاً على ثبوتها»[٤].

---

(١) شرح المفصل ٧: ٦٢. وانظر مغني اللبيب ص ٢٤٦ و٤٧٤ و٤٨٠ و٤٨١.
(٢) محيط المحيط (قضي).
(٣) انظر ص ٢٦٨و٤٢٠ من الخليل معجم مصطلحات النحو العربي.
(٤) لباب الإعراب ص ٤٩٩.

ثم إذا فسروا مقولتهم هذه ذكروا أن «محل المعاني المقتضية للإعراب هو الاسم. ومن ثم حُكم له بأصالة الإعراب»، وأن البناء في الأسماء «إما لفقدان المقتضي، وإما لوجود المانع. وهومناسبةُ غير المتمكن»، وأن المقتضي لإعراب الفعل المضارع هو «مضارعته لاسم الفاعل لفظاً ومعنى واستعمالاً». فوقوعه بنفسه موقعَ الاسم يقتضي له استحقاق الرفع، وبعدَ ما لايصلح للاسم أصلاً يقتضي له الجزم، وبعدَ ما لايصلح للاسم إلاّ بضميمة يقتضي له النصب أو الجر. وقد أوثر النصب لخفته، ولأن عامله يشبه ناصب الاسم[١].

وأنت ترى معنا، من هذا كله، صدى ماذكرناه قبلُ، من أننا إزاء بُعدٍ بمرحلتين: الاقتضاء والعمل. وقد ورد التعبير عن هذا كثيراً لدى النحاة المتأخرين. فعندما عرض الزمخشري للحديث عن الإضافة ذكر أنها «هي المقتضية للجر، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان للرفع والنصب»[٢]. وفي هذا نص صريح بتوسط الوظيفة النحوية بين العامل والمعمول.

وقد عمم ذلك ، بوضوح وتفصيل، أحد المعلقين على شرح الرضي للكافية، حين ذكر أنّ إعرابَ الأسماء، كالرفع والنصب والجر، له مقتضِيات لأجلها يثبت كل نوع منه.

فمقتضي نوع الرفع في الأصل الفاعليةُ، وكونُ الاسم مبتدأ، وكونه

(١) نفس المصدر ص ٥٠٢-٥٠٣ .

(٢) المفصل ص ٣٦ . وانظرالإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٠٤ وحاشية الصبان ١: ٤٧-٤٨

خبراً، ثم كونه قائماً مقام الفاعل، وكونه خبرَ «إنّ» و«لا» التبرئةِ أو اسمَ «كان»، وكذا كونه اسم «ما» الحجازية.

ومقتضي نوع النصب في الأصل المفعوليةُ، ثم كونُ الاسم اسمَ «إنّ» و«لا» التبرئة، وكذا كونه خبرَ «كان» وخبر «ما»، وكذا كون الاسم حالاً أو تمييزاً أو مستثنى.

ومقتضي نوع الجر كونُ الاسم مضافاً إليه معنى، أومشبهاً للمضاف إليه[1].

فالمُقتضي للإعراب هنا ليس عاملاً له، وإنما هو تحقُّق تلك الوظائف النحوية في المعمول، وهذه الوظائف أو المعاني تستدعي علامات تدل عليها. أما العامل فهو الكلمات التي تتشبث بالاسم أو ما يشبهه، وتحدث فيه تلك الوظائف. ولهذا كان المقتضي يتطلب وجود الإعراب ولا يوجده، فإذا فَقَدَ الاسم وظيفته النحوية، بانطلاقه من التركيب مثلاً، كان غُفلاً لايحمل دلالة إعرابية. وكذلك شأنه، إذا انتظمه تركيب وهو يحمل مانعاً من التلوّن الإعرابي. ولهذا أيضاً كان للفعل المضارع اقتضاء إعراب، في مواقع: الرفع والجزم والنصب.

وهكذا يظهر، لنا بوضوح، أن العبارة التي أوهمت هناك كون المقتضي عاملاً هي اختصار مقتضب لنظرية التعليق، تغيب فيه معالم الأصل المختصر، ويوجّه الأنظار إلى غير ما رمَت إليه. ولستَ تخرج على

(١) شرح الكافية للرضي ١: ٢٩٨-٢٩٩ .

الصواب، إذا زعمت إيهامه أيضاً أن المقتضي هو مايسبب صلاحية المفردات للإعراب. وهذا غير ممكن حصره في مفهوم العامل الإعرابي، لأنه مرمى بعيد جداً عنه، وليس له من الإصابة شيء. وقد عبر عن مثله قول الشاعر متغزلاً:

سَهمٌ أصابَ، وراميهِ بذِي سَلَمٍ،
مَن بالعِراقِ، لقَد أبعَدتِ مَرماكِ

فالمقتضي في «نظرية التعليق» هو حالات وظيفية للمعمول في العبارة، أي: صفات تلابسه فتستدعي الإعراب عن ذاتها بعلامات دالة. وهذه العلامات ليس من الضروري أن تكون محدَّدة، بحيث تلازم كلَّ موقع معيَّن صورةٌ مخصوصة متميزة، بل يجوز أن تبقى عامة مطلقة.

ثم إن تلك الحالات ليست هي العاملة للإعراب. وإنما العامل، في النظرية المذكورة، هو اللفظ الذي يولدها في التركيب، بسبب حاجته إلى ماحوله منها. وقد بسطنا، فيما مضى، قصور هذه النظرية وعجزها عن حل المشكلة حلاً كاملاً.

ولذلك نقف من المقتضي موقفاً آخر، يساعدنا على الوصول إلى النظرية المُبتغاة، فنقول: المقتضي هو ما يصاحب الشيء ويطلبه ويمنع تركه، فيكون كالموجِب، وقد يجيز تركه فيكون كالنادب. والأول منهما يشمل الباعثَ المتقدم على ذلك الشيء والغايةَ المتأخرة عنه معاً، أو يخص كلاً منهما على حدة، في حين أن الثاني يكون خاصًا بالغاية، فيقتصر على مايهدف إليه.

ويمكننا أن ننقل هذه المفاهيم إلى الحيز النحوي، لنربطها بالميدان الذي نحن فيه، فنرى في الاعتراض وحرف الجر وجملة الشرط ما يمثل شمول الطرفين، إذ كل منها يستوجب متلازمين. أما الخبر والفاعل والصفة فهي تعبير عن متقدم عليها، وهو المبتدأ والفعل[1] والموصوف. وأما الاستئناف والمضاف وقولنا «أوّلاً» فيقتضي كل منها ما يترتب عليه، لأن الاستئناف يلزمه قطع التركيب، والمضاف يلازمه المضاف إليه، والأول لابد له من ثان مثلاً.

وإذا رجعنا إلى مفهوم العامل، في العلوم التطبيقية والطبيعية والإنسانية، لمسنا منه ضرباً من الاقتضاء. فالمعروف لدى العلماء أن العامل هو أحد العناصر التي تصاحب الظاهرة، وتكون مرافقة لحدوثها. إنه يساعد على ذلك، وليس العلة الحقيقية التي تقوم به أو تنتجه.

فعوامل الصحة مثلاً بعد تقدير الله -تعالى- هي: وراثة وغذاء ورياضة ونشاط ومأوى ولباس وخُلق وتربية. وقلة الثمار في موسمٍ ما تترتب على عدم كفاية المطر والسماد والعناية وغبار الطلع، وعلى قسوة الرياح والصقيع والحشرات. والنجاح في المشاريع العلمية أو العملية يقتضيه ذكاء وخبرة وجد وكياسة وظروف مادية ومعنوية. وضعف المهارات اللغوية يتولد من قصور الطالب والأستاذ والمنهج والأسلوب والكتاب والبيئة والاهتمام والترغيب والجدوى...

---

(١) اقتضاء الفعل للفاعل ضرورة عقلية، حتى إن الطفل إذا رأى شيئاً قال: من عمل هذا؟ ولا يقنع البتة بأنه حصل من دون فاعل. الفصل في الملل والأهواء والنحل ١: ١٢ . وانظر الخصائص ٣: ٩٨-٩٩ .

وعلى الرغم من التفاوت في درجة الفاعلية، بين ماعدّدنا من العوامل، فليس لك الزعم أن أحدها هو العنصر الوحيد المؤثر. وكذلك الشأن في موضوعنا المطروح: العامل الإعرابي. وإذا استرجعتَ النظريات التي عرضناها في الفصل الثاني، ووجهتَ إليها مارأيتَ من تعدد عوامل الظاهرة المعيّنة، كان لديك سلسلة منها في ظاهرة الإعراب. وهي: الله تعالى، والمجتمع الإنساني، والعُرف التعبيري، والإنسان المتكلم، واللفظ اللغوي، والوظيفة التركيبية.

ثم إن العمليات اللغوية ظاهرة إنسانية، لابد لها من عدة عوامل، تتفاوت مستوياتها ودرجة فاعليتها أيضاً. بيد أن النظريات المذكورة غفلت عن هذه الحقيقة، إذ توزعت تلك العناصرَ، واقتصر كل منها على جانب واحد أو اثنين، دون التوجه إلى مايسمى بالعامل المباشر. فالنظرية الإلّهية تقصد السبب الأول الميسّر، والاجتماعيةُ تتوجه إلى العلة الفاعلة للنظام الموجِّه، والإنسانيةُ تتردد بين اللفظ والمتكلم، والمعنويةُ تحدد وظيفة الإعراب، والخلافيةُ تعتمد ضرورات التركيب، واللفظيةُ تتوهّم المؤثر المنتج، ونظريةُ التعليق توسّط الوظائف بين اللفظ المؤثر والعمل الناجز.

ازدواج العمل الإعرابيّ

لقد كان ماذكرناه، من نظرية الاقتضاء، هادياً إلى الفهم العملي لظاهرة الإعراب، إذ وجّه الأنظار إلى زاوية مهمة جداً، هي مفهوم العامل وتحديد وظيفته في التعبير. إنه مقتضٍ للإعراب، أي: عنصر مساعد ومؤيد، وليس منتجاً حقيقيًا أو مؤثراً طبيعيًا. ولابد أن نذكر هنا ما انتهينا إليه، في تمهيدنا بـ «التفاعل الصوتي».

فقد تبين لنا هناك أن بين الأصوات تبادلاً واضحاً للتأثر والتأثير، بعضه لعلة فاعلة منتجة، والآخر لمقتض يوجب أو يجيز. وهذان النوعان ينتثر منهما ألوان في التركيب النحوي، فيكون لثانيهما حضور متميز في العمل الإعرابي. أما النوع الأول فنغفله هنا، لأنه تفاعل خاص بين الأصوات في تركيب فيزياوي غير إعرابي.

ونحن في هذ المقام نريد أن نتوجه توجهاً لغويًا خالصاً، يستبعد الأفكار النظرية والمادية المعرقلة، لنقف على العنصر المباشر في العمل الإعرابي. فالعمل هذا هو ظاهرة لغوية، ولابد أن يكون العمل فيها من طبيعتها ومحتواها، ولا غرو أن نستبعد تلك النظريات المذكورة، لاعتمادها مابيّنّا من العناصر البعيدة.

وكلنا يعلم، من حيث المبدأ، أن اللغة الناجزة هي: لفظ ومعنى وشكل. فلا مفر إذاً من اعتماد هذه المكوّنات الثلاثة، في تفسير كل ظاهرة تركيبية. ثم إن التعبير اللغوي أقدم مرحلة له هي الكلام، أيًا كان نوعه. وهذا يعني أنه فكر وصوت ونمط، أي: تفكير عقلي وأداء متفاعل وكتلة متآلفة. فالتفكيرُ يوجه إلى المعاني والوظائف، والأداءُ يحقق التفاعل الصوتي، والتكتلُ المصوغ يؤلف بين العناصر، ليشكل وحدة تعبيرية قاصدة.

ولو نظرتَ إلى هذه المكونات المذكورة لرأيتَ أن أقربها إلى العامل الإعرابي هو الأول والثالث، أي: التفكير القاصد والصياغة التركيبية. أما الأداء فأقرب ما يكون إلى الجانب الصرفي الذي أشرنا إليه آنفاً. وإذا كان منه بعض حضور في علامات الإعراب فلأنه صدى، للتفكير أو

الصياغة النحوية، لا لمقتضٍ نحوي خالص. ومن ثمّ كان العامل عند جمهور النحاة معنى تركيبيًا أو لفظاً نحويًا، ودار الخلاف بينهم في هذين الميدانين.

والحق أن الجمع بينهما هو الذي يوافق طبيعة العربية بين اللغات. إنه الازدواج المتآلف، غفلت عنه جميع النظريات المطروحة، حين فسرت العامل الإعرابي، فوقفت على قدم واحدة، أو انصرفت إلى عناصر جانبية بعيدة عن الطبيعة اللغوية.

وما يرد أحياناً في أقوال بعض المتأخرين، مما يشبه مذهبنا، هو قريب منّا ولكنه لايعني مانريد. فما ذكره ابن يعيش من أن الابتداء يعمل في المبتدأ والخبر لأنه يقتضيهما معاً[1]، وزعمُ المالقي (ت ٧٠٢) أن العامل يستدعي المعمول ويتضمنه ويختص به ويطلب التأثير فيه[2]، وقولُ الأزهري (ت ٩٠٥) مثلاً[3]: «العامل ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً»، وذكرُه المقتضي للإعراب في التفسير للعامل، هذه الأقول محدودة بالمعنى أواللفظ وحده، وتحمل معنى الوجوب.

وهذا مخالف لِما زعمنا من الازدواج، ولِما ورد من جواز الإعمالِ والإهمال، للمشتقات والمصادر، و«ما» و«لو» و«أن» و«كي» و«إذا» «إلاّ» و«إذن» و«ليتما»، والشرط الجازم الذي وَلِيَه ماض، والنصبِ بـ«لم»

(١) شرح المفصل ١: ٨٥. وانظر حاشية شرح الكافية للرضي ١: ٢٩٩.

(٢) رصف المباني ص ٧٠ و١١٩.

(٣) العوامل المائة النحوية ص ٧٣ والتصريح على التوضيح ١: ٦٠.

والجزمِ بـ «لن»، والرفعِ لاسم «أنّ» المباشر والمتأخر، والإلغاء لِبعض الأفعالِ أو اعتدادها زائدة في التركيب...

ولولا تلك الملاحظ المذكورة، وأمثالها كثيرة جداً، لكان قول الجزولي (ت ٦٠٧): «المفعول: ماتضمنه الفعل، من حدث وزمان، والتزمه الحدث من مكان، واستدعاه من محلّ وباعث ومصاحب»[١]، قد طبّق المَفصِل وأصاب المحَزّ، مما نحن في صدده، لأنه يحوي كثيراً من التوجهات التي اعتمدناها، في تحديد معنى العمل الإعرابي وشخصية العامل.

إنّ الطبيعة الازدواجية عندنا حاضرة في عملية الإعراب، لأن المادة والمعنى هما العنصران المتفاعلان في التعبير، وعن ذلك التفاعل يصدر الناجز من الكلام، ليقدم المقاصد والتجارب والتواصل الإنساني. وإذا كان للوظائف النحوية في ذلك نصيب وافر، لِما للغة من المهامّ الفكرية الأصيلة، فإن العناصر الصوتية هي أيضاً ذات مهامّ دلالية أصيلة. بل ربما دخلت على تلك الوظائف، فصار للصوت ازدواج طارئ آخر في التعبير، مع احتفاظ التركيب بما كان فيه، من دلالات المعنى النحوي.

وهذا كثير جداً، فيما يعرف من الإعراب، كدخول المضافِ على التميز والفاعل ونائبه والمفعول به، وحرفِ الجر على المبتدأ والخبر والفاعل وأغلب المفاعيل والتميز، ودخول «كان» و«إنّ» وأخواتهما على جزأين متساندين، والقلب في التركيب إذ يكاد يعكس المعنى. وقد

---

(١) القانون في النحو ص ٢٢-٢٣ . والنص فيه مضطرب.

يُحذف اللفظ فيبقى أثر تدخله، كما في نزع الخافض مثلاً، وقد يكون الإتباع على اللفظ أو الجوار، فيحصل عن كل هذا تغير ظاهر في التعبير الإعرابي، دون أن تلتبس الوظائف النحوية الأصيلة على مخاطَب أو قارئ.

ومن هذا ترى أن العنصر المادي أظهرُ وأطغى من المعنوي، ولاسيما في اللغة المكتوبة، إذ يغيب ما في مقتضى الحال من دلالات وإشارات ورموز، تُعيّنُ المقاصد وتوجّه المقال. ولذا كان اللفظ أولى بالاعتماد، فانصرف أكثر النحاة إليه وحده، إذ يتوجب عليهم تفسير الظواهر اللغوية الصوتية، بعناصر من جنسها، واللفظُ الملازم للمعنى وإعرابه هو أقرب العوامل، وأنسبها وأظهرها في المقال.

بيد أنهم، في هذا التوجه، غفلوا عن جانب آخر مهم، من وظائف التعبير الإعرابي. ذلك هو ما يكون من دلالات تعبيرية، بقلب التركيب، أو بدخول اللفظ على الوظائف، وتصرفه في علامات الإعراب. فالمعروف أن نقل التعبير، من الصورة الأصيلة المطردة إلى صورة فرعية قياسية، يتطلب زيادة أو حذفاً أو قلباً، وهو كثيراً ما يكون وسيلة مقصودة للمبالغة والتوكيد. وعليه فهذا التدخل المستبد يساهم، في إثبات تلك الوظائف التي امتزج بها، فيضيف إليها لمسات من الظهور والإبلاغ، ويصبح الازدواج الصوتي الظاهر معنويًا أيضاً بتأييد وظائف الإعراب، ويحقق ما زعمناه من الازدواج المتآلف في حيز التركيب.

ثم إن هذا التآلف الازدواجي مصدره طبيعة العمل الإعرابي، لأنها

مكوَّنة من عنصرين لغويين متعاونين أيضاً. ذلك لأن العامل الحقيقي في الإعراب غالباً ما يكون ذا وظيفتين معاً مختلفتين، هما: العمل اللفظي في عناصر الكلام، والعمل المعنوي في دلالة التركيب[1]. ولسنا، في هذه السبيل، نحاول التوفيق بين نظريتَيِ اللفظ والمعنى. فقد ذكرنا، من قبل، ضعف المساعي التوفيقية وهشوشة نتائجها، الأمر الذي يثنينا عن متابعتها والسير في ركابها. وإنما نحن هنا ندرس واقع التعبير اللغوي، ونستنبط من طبيعته تآلف الازدواج، لتحقيق ظاهرة الإعراب، وتحديد العنصر المباشر الذي تُنسب إليه، واحداً كان أو أكثر.

الرمز المركب

ذكرنا غير مرة أن العمل الإعرابي تعبير صوتي، للدلالة على وظائف معنوية. وهذا يعني أنه ظاهرة لغوية متميزة، العامل فيها ذو طبيعة لغوية، وليس مؤثراً ماديًّا أو منتجاً طبيعيًّا، كالحيوان والنار والماء والسلاح. إنه عناصر رمزية كما أجمع النحاة، أي: أمارات ودلالات[2] تتطلب سلوكاً تعبيريًّا، يناسبها ويحقق مقاصدها، نحو إشارات المرور والأرصفة والشوارع والأنفاق وسكك الحديد، لتوجيه أشكال السير والمواصلات في المعمورة.

(١) انظر المقتصد ص ٨٨-٩١ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٦ وشرح المفصل ١: ٨٤-٨٥ .

ذلك لأن العامل في التعبير هو مصطلح علمي، وُضع لدلالة مجازية خاصة، بعيدة عن المعنى اللغوي للفظه وصيغته. فليس مقصوداً به مايكون في العمل المادي المعروف، إذ لامُشاحةَ في الاصطلاح. وهذا شائع مشهور لدى علماء العربية، في كثير من المفاهيم النظرية: كالشاذ والفاعل والفعل الناقص والأجوف والمنقوص وحرف الجر والضرورة ونائب الفاعل... إذ لو حُملت هذه الألفاظ على معناها اللغوي لكانت إحالاتٌ ومفارقات، تفسد الدرس العلمي والفهم النحوي المقصود.

وإذا تتبعنا ماظهر لدينا حتى الآن، من مظاهر العمل في التركيب النحوي، كان لنا أن نعرّف العامل بأنه: «ما يقتضي كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب». فهو الرمز اللغوي الذي يدل على معان تركيبية تناسبه، ويقتضي التعبيرَ عنها بألوان من الأصوات، وجوباً أو جوازاً. إنّ قولك مثلاً: «جَمَعَ الضابطُ الجنودَ، لأمر القيادة سريعاً بصوته، صباحاً خارجَ الثُّكنةِ، وطلوعَ الشمسِ، بُغيةَ التدريبِ»، تجد فيه الرمز «جمع» يتضمن معاني متعددة، تشمل من قام بالجمع، ومن جرى فيه ذلك، والسبب الباعث له، والنوع الذي كان عليه، والآلة التي قامت به، والزمان والمكان اللذين استوعباه، وما كان مصاحباً له، والغاية التي كان لها.

إنه يفتح، حين يأخذ حيزه في الأداء، دائرة واسعة تناسب محتواه في التعبير، فإذا هو ذو مقاصد متشعبة، اقتضى ذكرَها مع وظائفها أيضاً، فكانت أواخر المفردات متحلية بما يؤدي ذلك. وقد لبثت تلك الدائرة مفتوحة الجَنَبات، تستوعب الألفاظ والأصوات، وتربط

بعضها ببعض، حتى استوفت مداها كله. ومن ثمّ تيسر إغلاقها باكتفاء، وبدون حاجة إلى مزيد.

هذا في حين أنك إذا سُئلتَ مثلاً: ماذا فعل الضابط بالجنود؟ تقول: «جمعهم». فتكتفي بالتعبير عما سُئلت عنه، مما يعني أن الفعل هنا ذو مقصَدين: القائم به ومَن جرى عليه. وفي مناسبة أُخرى فإنك تقرأ نحو: «مَن يَسمعْ يَخَلْ»، و«أنت تجمعُ وتطرحُ»، و«مَن يَعِشْ يَرَ»، فتجد الفعل فيه محدوداً بنفسه، أو بمقصَد واحد لا يقتضي غيره. ذلك أن الدائرة التي فتحها في الأداء ضيقة المجال، يملؤها وحده، أو مع عنصر آخر يكون كافياً مغنياً، إذ الغرض هو الإعلام بمجرد الفعل، أو بمجرد إيقاع الفاعل له. ولو تتطلب غير ذلك لاستمرت الدارة مفتوحة، حتى تتم الأغراض[1].

ثم إذا تقريت هذه الآيات الكريمة: ﴿وجَمَعَ فأوعَى﴾، و﴿إنَّ النّاسَ قَد جَمَعُوا لَكُم﴾، ﴿ورَحْمةُ رَبِّكَ خَيرٌ مِمّا يَجمَعُونَ﴾، و﴿اللهُ يَجمَعُ بَينَنا﴾، ﴿فكَيفَ إذا جَمَعْناهُم لِيَومٍ لا رَيبَ فِيهِ﴾؟ ﴿ولَو شاءَ اللهُ لَجَمَعَهُم عَلَى الهُدَى﴾، ﴿ونُفِخَ فِي الصُّورِ فجَمَعْناهُم جَمعاً﴾،[2] ثم ماورد في هذه الأحاديث: «جَمَعَ الحَجَّ والعُمرةَ»،[3] و«جَمَعَ بَينَ صَلاتَينِ مِن غَيرِ

---

(١) مغني اللبيب ص ٦٧٦-٦٧٨.

(٢) الآيات ١٨ من سورة المعارج و١٧٣ من سورة آل عمران و٣٢ من سورة الزخرف و١٥ من سورة الشورى و٢٥ من سورة آل عمران و٣٥ من سورة الأنعام و٩٩ من سورة الكهف.

(٣) الموطأ ص ٢٢٩.

عُذرٍ»،[١] و«جَمَعَها إليهِ في شوّالٍ»،[٢] و«لو جَمَعتُ هؤلاءِ على قارِئ واحِدٍ كانَ أمثَلَ»،[٣] رأيتَ الفعل بلفظه ومعناه تختلف الوظائف النحوية التي يتطلبها، ليسدد حاجاته في التركيب.

فقد يكتفي بمن قام به، وقد يقتضي معه التعليل أو السببية، أو المفعول به أو فيه، أوالمفعول به أيضاً مع الظرفية الزمانية، أو مع الاستعلاء، أو مع التوكيد. ومن هذا، تلاحظ أن الدوائر التي يشغلها الفعل الواحد، بحروفه الأصلية الخالصة، ومعناه الوضعي المعجمي، تتعدد مساحاتها ومكوّناتها، وتختلف حاجاتها، بحسب ما يتطلبه المَقام والسياق ومُرسِل الكلام، في حدود الضوابط اللغوية.

ثم إذا قصد به هذا المرسل أبعاداً مختلفة، للتعبير عن مقاصد متفاوتة، ألبسه أشكالاً متباينة من الدلالات المعجمية، مع احتفاظه بمادته الأصلية في لفظها ونسقها، فصار له دوائر أُخر، بعدد تلك الدلالات، وفي كل منها مقتضَيات تناسب الأبعاد المستهدفة. وحسبنا أن نتابع فعل الجعل في هذه الآيات التالية[٤]:

---

(١) سنن الترمذي ١: ٢٣٥ .

(٢) سنن ابن ماجه ص ٦٤١ .

(٣) الموطأ ص ٨٥ .

(٤) الآيات ٦١ من سورة الفرقان و٣٠ من سورة الأنبياء و٧٠ من سورة يوسف و٣٤ من سورة الحج و٣٣ من سورة الإسراء و٥٩ من سورة الكهف و١٠ من سورة الفرقان و٥٣ من سورة طه و٨ من سورة الزمر و١٣٦ من سورة الأنعام و١٢٤ و٦٢ من سورة النحل و١٥ من سورة يوسف و١٢٥ من سورة الأنعام. وانظر الفعل ((دعا)) مثلاً، في المعاجم، لترى نماذج واسعة، وما تحمله لفظة القول من الوظائف النحوية في الكليات لأبي البقاء ٤ : ١٨-٢١ .

جَعَلَ في السَّماءِ بُرُوجاً، وجَعَلنا مِنَ الماءِ كُلَّ شَيءٍ حَيٍّ. فـ«جعل» هنا بمعنى: خلقَ.

جَعَلَ السِّقايةَ في رَحلِ أخيهِ، أي: وضعَ.

لِكُلِّ أمةٍ جَعَلنا مَنسِكاً ، أي: شَرعْنا.

جَعَلنا لِوَلِيِّهِ سُلطاناً، أي: فَرضْنا.

جَعَلنا لِمَهلِكِهِم مَوعِداً، أي: سَمَّينا.

جَعَلَ لكَ خَيراً من ذلِكَ ، أي: وهبَ.

جَعَلَ لكُمُ الأرضَ مَهداً، أي: صيَّرَ.

جَعَلَ للهِ أنداداً، أي: ظَنَّ.

جَعَلُوا للهِ مِمّا ذَرأ، مِنَ الحَرثِ والأنعامِ، نَصِيباً، أي: مَيَّزوا.

إنَّما جُعِلَ السَّبتُ على الَّذِينَ اختَلَفُوا فِيهِ، أي: فُرِضَ تقديسه.

يَجعَلُونَ للهِ ما يَكرَهُونَ، أي: يَنسبون ويَحكمون.

أن يَجعَلُوهُ في غَيابةِ الجُبِّ، أي: يُسقطوه.

كَذلِكَ يَجعَلُ اللهُ الرِّجسَ على الَّذِينَ لايُؤمِنُونَ، أي: يُلقي أو يُسلِّط.

ثم تتابع نحوَ «جَعَلتْ على نَفْسِها مَشياً إلى مَسجِدِ قُباءٍ»،[1] أي:

---

(١) الموطأ ص ٣١٤ .

نَذرتُ، و[١] «جَعلتُ يَومِي مِنكَ لِعائشةَ»، أي: وهبتُ، و«لَمّا خَلَقَ اللهُ الأرضَ جَعَلتْ تَمِيدُ»،[٢] أي: أخذتْ، ومثلَ قولنا: جعلتُ القِدرَ: أنزلتُها بما تُمسك به، وجعلتُ للعامل كذا على عمله: شارطتُه، وجعلتُ له جُعلاً: قدّرتُه، وجعلتُ الكتب بعضَها دون بعض: رصفتُها، وجعلتُك صديقاً: ظننتُك، وجعلَ اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها، أي: أنشأها.

وقولك: جعلتُ المتاع بعضَه فوقَ بعض، ذكر سيبويه أن «جعلته» يكون فيه بمعنى: عملتُه، أو ألقيتُه، أو صيّرتُه[٣]. وجاء في تفسير الجلالين أن «ضربنا» في قوله تعالى[٤]: ﴿ولَقَد ضَرَبْنا لِلنّاسِ فِي هذا القُرآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ بمعنى: جَعَلْنا، فعُلّق عليه بما يلي: «جعلنا أي: أوجدنا وبيّنا»[٥]. وقد ورد أيضاً أن «جعل» يكون بمعنى: قال، أو حكم، أو وصف[٦].

فإذا قمنا بتلك المتابعة تبدت لنا أمداء متفاوتة، ودوائر متداخلة متشابكة، من الحاجات الإعرابية، تتوزع في أشكال مختلفة متعددة، ولها بؤرة مستبدة هي مادة «جعل»، لِما فيها من القدرات المعنوية الكامنة.

---

(١) صحيح مسلم ص ١٠٨٥ .

(٢) سنن الترمذي ٩: ٨٩ .

(٣) الكتاب ١: ١٥٦ . والظرف يعلق بحال أو بجعل أو بمفعول ثان. انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ص ٢٧٧-٢٧٨ .

(٤) الآية ٢٧ من سورة الزمر.

(٥) الفتوحات الإلهية ٣: ٥٩٨ . وانظر الآية ١٣ من سورة يس في تفسير الجلالين أيضاً.

(٦) انظر الفتوحات ٤: ٧٦ و٧٩ و٨٠ وتفسير البغوي ٤: ١٣٣.

وهذا التسلط الكبير، بضروبه الواسعة التباين والتعدد، ملحوظ في المادة المذكورة مجردة خالصة. وهو يقيم علاقات تأثر وتأثير بينه وبين العناصر المحيطة به، فتتلون بمفعولها المتنوع معانيه ووظائفه، ويكسبها بطاقاته دلالات حيوية متميزة.

تلك حال الفعل في تجرده وخلوصه. ولو أضفت إليه زيادات صرفية لظهرت تطلبات أعقد وأكثر انتشاراً. وكذلك الحال حين تصله بأحرف جر مختلفة، لأن تلك المعاني الكامنة فيه تثير منها الأحرف مايناسبها، فتنكشف لك صور غنية من التوزع والنشاط[١]، وتزداد قدرته على العطاء والتأثير والتلون، وتتفتح فيه جوانب وافرة من الحساسية والانفعال والتأثير ضمن ما حوله من عناصر الكلام.

كل هذا مرهون بمقاصد المتكلم وضوابط لغته. فهو يتناول من تلك المادة ما يعبر عن المراد، ويحيطه بحاجاته الإعرابية التي تناسب مقتضى الحال، أي: المقام والسياق، لينقل ما في نفسه وخياله وعواطفه، وعملاً ما يترتب على ذلك من المعاني النحوية. وبذلك يأخذ العامل حاجاته، ويؤدي وظائفه، ويفي بالمراد. فالمقتضَيات والمقاصد والحاجات والوظائف المذكورة إنما هي مطالب العامل نفسه، لابمعناه وحده، بل بما فيه من ازدواج لفظي معنوي.

ولتَبيُّن مشاركة اللفظ في هذه العمليات الإعرابية، نذكر مايكون من

(١) الأشباه والنظائر ٣: ١٧٦ .

الترادف الذي يقتضي صورة واحدة من التركيب. فأنت تقول: وَضَحَ الشيءُ وبدا وانكشفَ وظهرَ وتبيّنَ، وقطعتُ الحبل وجذمتُه وبترتُه وصرمتُه وجذذتُه، فترى ما تقتضيه المجموعة الأولى محصوراً فيما أُسند إليه الفعل، وما تقتضيه المجموعة الثانية هو المسند إليه وما وقع عليه الفعل، وكل لفظ في مجموعته يشارك الآخر في مقتضاه، وإن خالفه في المادةِ المكوّنة، وبعضِ الفوارق الدقيقة من الدلالات المعجمية. وهذا يعني أن الوظائف كانت واحدة للألفاظ المختلفة، مما يؤكد أن معنى الفعل وحده ليس له التفرد بما يكون من اقتضاء وعمل.

أضف إلى هذا أنك تقول: بانَ الأمرُ وأبانَ وبَيّنَ وتَبيّنَ واستبانَ، وجازَ الطفلُ الشارعَ وأجازَه واجتازَه وجاوزَه وتجاوزَه، فتجد أن الألفاظ المختلفة، للفعل الواحد هنا، تشترك في وظيفة محدودة أو وظيفتين، الأمر الذي يحقق أن المقتضَى الإعرابي يترتب على حاجات الصيغ بلفظها ومعناها، مهما اختلفت صورها ومقاصدها البلاغية، مادامت تنحصر في دلالة مشتركة بينها.

ولهذا نقول: إن العامل يتضمن، بلفظِه ومضمونِه في المَقام والسياق ومقصَدِ المتكلم وضوابطِ لغته، حاجات معنوية تحقق غاياته. وهذه الحاجات يكون التعبير عنها بعلامات معيَّنة، بها يتم التركيب. إنه عامل ذو جانبين متآزرين: لفظي ومعنوي، لأن الإعراب النحوي نفسه هو لفظ مخصوص، يدل على وظيفة محدَّدة. وإذا كان المقتضي هو معنى نحوي، قد ترجحُ كفته في ظاهر العمل، فإن اللفظ أساس في ذلك المقتضِي، يعاونه في تكوين أبعاده وحاجاته. وهذا ماعبرنا عنه بالازدواج في العمل الإعرابي.

ولِمُساهمة العنصر المعنوي فيه، جاز حذفه وتكراره، وتقديمه أو تأخيره لفظاً ورتبة ، بحسب مقاصد التعبير.

فالعامل إذاً ليس سبباً، إذ السبب لايتضمن ما يقتضي الظاهرة، بل يتوقف وجودها عليه مع غيره، ولا تكون قبله ولا يجوز غيابه أو تكراره. ولذلك أيضاً لم يكن علة[1] أو آلة، إذ كل منهما تنتج الظاهرة ويكون لها تأثير معتبر، ولم يكن شرطاً أو ركناً أو قرينة أو دليلاً، لأن هذه العناصر لا تُحذف ولا تَتأخر، والركن أيضاً جزء مكوّن للظاهرة، والقرينة تشير إلى المقصود ولا تقتضيه، والدليل يؤيد الموجود ولا يتطلبه. وبُعدُ الملزوم عن هذا الميدان أيضاً، مع جواز تأخره، ثابت لعدمِ تضمنه ما يطلب العمل، وكثرةِ حذف معمولات مع إعرابها، خلافاً لما يلزمه.

وليس ما نحن في صدده واحداً من عوامل العلوم الأُخرى، لأن العامل لدى كل منها لايحتاج إلى الظاهرة، لتحقيق ذاته، وهي لاتحصل بغيابه أو تأخره. إن ما نتحدث عنه عنصر مباشر للعمل، ومشارك للتركيب في طبيعته اللغوية. وذلك شأن السكّين في قطع اللحم مثلاً. فحدوث القطع عوامله كثيرة أيضاً، ولكن المباشر منها هو المقصود. فإرادة الله وتقديره، مع العادات الحركية المستخدمة، والخبرة العملية المكتسبة، والقدرات العضلية للجزار، واليد الممسكة الضاغطة، والمعدن المكوّن للشفرة، والنصل المقوّم للحركات، وطراوة اللحم ومطاوعته أيضاً، والظروف الحيوية للقطع... هذه كلها تشارك في العملية

(١) إن قيل: العلة العقلية لاتؤثر بذاتها، وتقارن المتأثر. قلنا: قد يؤخر العامل كثيراً عن معموله، بخلاف العلة مله.

المذكورة. إلاّ أن السكين، وهي عنصر مادي مباشر، تمثل العامل الفعال في ذلك، حين التحدث عنه.

ولأن العامل الإعرابي مفهوم نحوي خالص، ذو فعّاليتين لغويتين: لفظية ومعنوية، كما ذكرنا قبل، فإنه لايمكن تحديده وتفسيره إلاّ بتوجه لغوي تركيبي، يزاوج بين اللفظ والمعنى، على ما مرّ بنا مراراً من قبل، ثم ينحصر في العنصر المباشر وحده. ولو تفحصتَ ظواهر التركيب النحوي لرأيت أنه يتفق غالباً في التعبير عنها مقتضَيا العامل، من وظيفة إعرابية، ولفظ يدل عليها، نحو قولنا: حضر الطلابُ، وامتد الحبلُ، والعلمُ مفيدٌ، ولاتسافرْ مساءً. ففي هذه الجمل، تجد الوظائف الإعرابية المتحققة موافقة للعلامات التي تناسبها.

ولكن حينما تورد بعض الكلمات المبنية، في التركيب، تغيب معالم الوظائف النحوية والعلامات الإعرابية اللازمة لها، نحو: هذا أخطأ، وذاك أصابَ، وجاءَ الذي هربَ، ويا زيدُ، ونصحتُكَ من قبلُ، ومتى سافرتَ؟ ومن أنتَ؟ ثم عندما تقول مثل: كفى بزيدٍ صديقاً، ومارأيتُ من غريبٍ، وربَّ كاذبٍ صَدَقَ، وبحسبِكَ دينارٌ، ورجعْنا عدا زيدٍ، وأنائمٌ الطفلانِ؟ ومساعدةُ العاجزِ واجبةٌ، وقُتِلَ المجرمُ، وعندي خاتمُ حديدٍ، وهذا زيدٌ مقبلاً... تجد تغلباً ظاهراً للفظ على الوظائف الإعرابية المطلوبة. ففي اللفظ، ورد الفاعل والمفعول به والمبتدأ والمستثنى مجرورات، والمسند مفرداً خلافاً لتثنية المسند إليه، والواقع عليه القتل مرفوعاً، والتمييز مجروراً، والخبر الحقيقي منصوباً.

وقليلاً ماتتغلب الوظيفة في ذلك، نحو: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، وسرني حضورُ الطلابِ والطالباتُ، وهذا ضاربُ زيدٍ وعَمراً، وضاربٌ

زيداً وعمرٍو[1]. فقد نُصب «بخيلاً» لأنه معطوف على منصوب محلاً، ورُفع «الطالبات» لعطفه على الفاعل المعنوي، ونُصب «عمراً» لعطفه على المفعول المعنوي، ثم جُرّ لأن المعطوف عليه «زيداً» يجوز فيه الإضافة، حيث تقول: ضاربُ زيدٍ.

وعلى هذا الأخير، حُمل قول امرئ القيس[2]:

فَظَلَّ طُهاةُ اللَّحمِ مِن بَينِ مُنضِجٍ
صَفيفَ شِواءٍ، أو قَديرٍ ، مُعَجَّلِ

إذ ورد «قدير» مجروراً، حملاً على وظيفة «صفيف» التي هي في موقع الإضافة معنًى، وإن كانت منصوبة على المفعولية. أما قول زهير[3]:

بَدا لِيَ أنّي لَستُ مُدرِكَ ما مضَى،
ولا سابِقٍ شَيئاً، إذا كانَ جائيا

فقد جُرّ فيه «سابق» لِما كان يحتمله «مدرك» من الجر بالباء الزائدة.

ومن هذا القبيل ما ورد من قراءة، في نحو: ﴿لا الشَّمسُ يَنبَغِي لَها أن تُدرِكَ القَمَرَ ولا اللَّيلُ سابِقُ النَّهارَ﴾،[4] بنصب «النهار» مع عدم تنوين «سابق»، لِما في التركيب من معنى المفعولية. وكذلك قراءة: ﴿وجَعَلَ

(١) شرح القصائد التسع للنحاس ص ١٨٣-١٨٤ .
(٢) ديوانه ص ٢٢ . والقدير: المطبوخ في القدر.
(٣) ديوانه ص ١٦٩ .
(٤) الآية ٤٠ من سورة يس.

اللَّيلَ سَكَناً والشَّمسَ والقَمَرَ حُسباناً﴾،[١] بنصب «الشمس والقمر» للعطف على محل «الليل» من المفعولية، كقول الشاعر[٢]:

هَل أنتَ باعِثُ دِينارٍ، لِحاجتِنا،

أو عَبدَ رَبٍّ، أخا عَونِ بنِ مِخراقِ؟

ومنه أيضاً القراءة: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا واللهُ يُرِيدُ الآخِرةِ﴾[٣]، إذ التقدير: يريدُ ثوابَ الآخرةِ، كما جاء قول أبي دواد الإيادي[٤]:

أكُلَّ امرِئٍ تَحسَبِينَ امرَأً،

ونارٍ، تَوَقَّدُ بالَّليلِ، نارا؟

و المراد: وكلَّ نارٍ.

ومع هذا كله، فإن الكثير الكثير في الكلام هو الاتفاق، بين الوظيفةِ التي يقتضيها العامل، واللفظِ الذي يدل عليها، ليتم تحقق العمل المزدوج المنشود. وما ذكرناه من الخروج على ذلك، بتغلب أحدهما ظاهراً وغياب الآخر، هو قليل الورود، يمكن حصره في زوايا محدودة من التعبير. ولذا كان ما ألححنا عليه من الازدواج ضرورياً، في موضوع العمل الإعرابي، لتحقيق ما يقتضيه العامل في التركيب.

---

(١) الآية ٩٦ من سورة الأنعام.

(٢) الكتاب ١: ٨٧ . ودينار: اسم رجل. وعبد رب أي: عبد ربه. وهو اسم رجل أيضاً.

(٣) الآية ٦٧ من سورة الأنفال.

(٤) ديوانه ص ٣٥٣ .

مقتضيات العوامل

الكلمة المفردة، حين ترد وحدها خارج التركيب، تكون مستقلة بالدلالة الوضعية المعجمية، غير ذات حاجة إلى مساعد أو متمّم، اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً. ومن ذلك: إنسانٌ ورجلٌ وطفلٌ وفتاةٌ، وفرسٌ وجملٌ وثُعبانٌ وعُصفورٌ، وشجرةٌ وغصنٌ وزهرةٌ وثمرةٌ، وماءٌ وسماءٌ وجبلٌ وقمرٌ، وجلسَ وذهبَ ودخلَ ونامَ، ويسمعُ ويكتبُ ويلعبُ ويسألُ ويتكلمُ ويستغفرُ، واسلمْ واطلبْ واخرجْ وادفعْ، وسوفَ وليتَ وإلى وهل ولا وإنَّ ولم.

فمثل هذه المفردات غني عن العون، في دلالاته المعجمية الأساسية. وقد يحتاج بعضه كالأسماء مثلاً إلى رديف مسعف، ليتحمل معاني مجازية أو اصطلاحية أو فنية، نحو: ماءُ الحُسنِ وماءُ الشبابِ وماءُ الوجهِ وماءُ الكرمِ وماءُ السماءِ، ونارُ إبراهيمَ ونارُ البرقِ ونارُ الحُباحِبِ ونارُ الحربِ ونارُ الحُمَّى ونارُ الحياةِ ونارُ الشوقِ، وابنُ آوَى وابنُ الحربِ وابنُ السبيلِ وابنُ طامرٍ وابنُ الماءِ وابنُ الغمامِ، ويَنبوعُ العينِ ودمعُ العينِ وفرضُ العينِ وعبدُ العينِ ورأسُ عينٍ ونقدُ العينِ وقُرورُ العينِ.

وفي إلحاق مثل هذه الرُّدفاء يكون تفاعل بين الطرفين في اللفظ والمعنى. فالأوائل تُكسِب الثواني وظيفة الإضافة ولفظ الجر ظاهراً أو مقدراً، والثواني تُفقِد الأوائل استقلالها والتنوين اللفظي، وتلبسها مهمة المضاف لمقاصد نحوية معينة.

ثم إن كل اسـم أوفعل أوحرف، مادام خارج التركيب، فهو صالح غالباً للارتباط بآلاف من المفردات، ليكوّن كلاماً مفيداً. فإذا دخل حيز التركيب التعبيري صار بؤرة نشطة، لمجال محدود من تلك المفردات، يتفرغ لها دون سواها ويُشغل بها وحدها، فيكون بينهما تفاعلان صوتي ومعنوي، كما ذكرنا منذ قليل. وبذلك يكون له اقتضاءُ وظائفَ نحويةٍ، تحقق أبعاده ومقاصده في هذا التعبير نفسـه، بحَسَب لفظه ومعناه ومرامي المُنجِز للكلام، فيستقطب المفردات التي تقوم بتلك الوظائف، حتى تملأ حاجاته وتسدد مطالبه، وتتمم الدائرة المنفتحة بحضوره.

وإذا كانت هذه المفردات مما ينفعل آخره، بِسِمات الوظائف التي يمثلها، اقتضى فيها المذكورُ علاماتٍ تحدد لكل منها وظيفتها المشغولة بها، وتقدم لهذه البؤرة النشطة حاجاتها الصوتية التي تملأ الشطر اللفظي من الازدواج، وحاجاتها المعنوية بالوظائف الجديدة. وإلاّ كان في السياق ما يدل على ذلك، وغنًى عن العلاج الصوتي. ومن هذين المنطلقين العمليين يحق لنا أن نقول: لاعمل نحوياً بدون اقتضاء تركيبي، وإنما كان للعامل وظائفه في المعمولات لاقتضائه إياها[1].

وقد ظهر لنا، فيما مضى، أن المرادَ بلفظ الكلمة هو: المادةُ اللغوية بدلالتها، والصيغةُ المكوّنة بمدلولها، وأن المقصودَ بالمعنى هو الدلالاتُ النحوية المضمَّنة، وأن المعنيَّ بمرامي المتكلم هو الأبعادُ التركيبية التي استهدفها بعبارته، أي: ما يناسب مقتضى الحال، من حاجات المَقام

(١) شرح المفصل ٧: ٦٢ .

والكلام. ومجمل هذا كله يتطلب الوظائفَ المعبرة والعلاماتِ الدالة عليها، وهذه وتيك وتلك وهاتيك تختلف من سياق إلى آخر، بحسب العناصر الحاضرة في مضمون الكلام. ولذا قلنا: إن العامل هو ما يقتضي وظائفَ نحوية، وعلاماتِ إعرابية تخصِّصها وتحدِّد هُوِّيتها، في مجال التركيب النحوي. هذا مع العلم أن العامل قد يغيب لفظه أو يُضمر، فيُجزئ عنه العنصران الآخران: المعنى النحوي، ومراد مرسل الكلام.

ومن ثَمّ كان الفعل أظهر أقسام الكلم، في إجراء عملية التبئير هذه، إذ هو ذو حيوية متشعبة، وحاجات متعددة، يصلح للقيام بوظيفة المركزية النشطة المستقطبة. والسبب في هذا ما يتضمنه الفعل من معنى الحدث،[1] والعلاقات الإسنادية والزمانية والمكانية والسببية... وكذلك شأن الأسماء التي تتضمن الدلالة على الحدث مجرداً أومضافاً إليه غيره. فالمصادر الصريحة والمشتقات الوصفية، إذا لازمت وظائفها الصرفية، ولم تنتقل إلى حيز أسماء الذوات، فإنها تشبه الفعل في هذا المضمار، فتقتضي الوظائف والعلامات الإعرابية المخصَّصة، تبعاً للضوابط اللغوية المتعارَفة.

بل إن حروف المعاني كثيراً ما تشارك، في عملية الاقتضاء هذه، لِما تدل عليه من أحداث قاصدة. فالهمزة مثلاً قد تعني[2]: أنادي، و«ليت» معناها: أتمنَّى، و«كأن» يراد بها: أشبِّهُ، و«إنْ» تحضر لإرادة: أشترِطُ،

---

(١) انظر الخصائص ٢: ٢٧٧.

(٢) الخصائص ٢: ٢٧٤- ٢٧٦.

و«في» تكون للحيازة المكانية أو الزمانية، و«لن» يراد بها النفي المستقبلي، و«لم» تعني النفي الماضوي القاطع، واللام ترد لمقصَد الاستحقاق أو الملك أو الاختصاص أو العلة أو السبب، والباء للإلصاق أو التعدية أو الاستعانة أو السببية أو البدل أو المقابلة أو القسم...

ومع هذا فإنك ترى كثيراً، من حروف المعاني، مهملاً عاطلاً عن العمل. وتفسير النحاة لذلك أن الحرف، إذا كان مختصاً بالأسماء أو الأفعال، ولم يكن كالجزء منها، يعمل فيها، وإلاّ كان مهملاً[1]. ويَرِدُ عليهم أن ثمة ما يخالف قولهم، من حروف عوامل أو هوامل تخرج على شرطهم، بالإضافة إلى ما ذكرناه من جواز الإعمال والإهمال لكثير من الحروف أحياناً.

والحق أن الأصل في المفردات ألاّ يعمل بعضها في بعض، بخلاف الأصوات. فعدم العمل للحرف أصل في الكلام، وما كان أصلاً موضوعيًا لايُسأل عن علة له أو تفسير. وإنما يكون التفسير والتعليل لما خرج عن الأصل، كما يقول علماء الأصول. أضف إلى هذا أن الحرف المذكور يدخل التركيب لمقصَد معنوي، وهو في حضوره أو غيابه يؤدي المعنى المراد به، أي: أنه يقوم بعمله المعنوي الأصيل في التعبير، فليس مطالباً بتأدية وظيفة ثانية، إلاّ إذا كان ثمة مايُحْوِج إلى ذلك.

---

(١) معاني الحروف ص ٣٦ و٤٢ ورصف المباني ص ١٠٧ و١٠٨ و١٢٣ والجنى الداني ص ٢٦-٢٧ وجواهر الأدب ص ٤٣ ...

وعندما يرسل المتكلم أحد العناصر العاملة، تكون مقتضَياته حاضرةً في أجهزة التركيب لديه، فتنفتح الدارة المرسومة في ذهنه، تستدعي الوظائف والعلامات المحقِّقة لحاجاتها، حتى تستوعبَ العبارةُ جميع المعمولات، فتمتلئ الدارة وتلتئم. واستجابة المتلقي لهذا كله يوجهها مقتضَى الحال، أي: ظروفُ المقام والكلام. حتى إذا صدر عن المتكلم عاملٌ ما، في مقام معيّن، انفتحت لدى المتلقي دارة تناظر تلك، واستمر يتتبع التعبيرَ إلى أن يلتئم شمل التركيب، ويتم مقصَد التعبير. وإلاّ بقيَتِ الثُغرات متفتحة ترقب المزيد من العطاء.

هذا هو الاقتضاء العام للعوامل الأصلية، لِما تحمله من معنى الحدث الحيوي النشط. ثم ترى العوامل الفرعية في تضاعيف التركيب موزعة، بمستويات مختلفة ومقتضَيات متفاوتة. فالحرف المشبَّه بالفعل مثلاً يتطلب جزأين، ثانيهما مصدره كالمفعول في المعنى، لأن هذا الحرف يتضمن وظيفة الفعل المتعدي، لشبهه به في اللفظ والمعنى[١]، ولابد له من مفعول، هو مصدر المرفوع مسنداً في المعنى إلى المنصوب.

فقولي: إنّ الجهاد واجب، وأعتقد أنك مخلص، وكأنّ الطفل نائم، ولكنّ الصباح مقبل، وليت الشباب عائد، ولعل أخاك ناجح، ولامنافقَ صادق، يعني: أؤكدُ وجوبَ الجهاد، وأعتقد توكيدي إخلاصَك، وأظن نومَ الطفل، وأستدرك إقبالَ الصباح، وأتمنى عودةَ الشباب، وأترجَّى نجاحَ أخيك، وأنفي صدقَ المنافق. ولذا يقتضي(١) ورودُ هذا الحرف، في التعبير، أن يليه عنصران اثنان يتحقق فيهما ذلك المعنى المطروح.

---

(١) انظر شرح الكافية ١: ١٠٩-١١٠ .

إن الواحد من هذه الأحرف يتطلب شيئاً مؤكَداً، أو معتقَداً أو مظنوناً أو مستدرَكاً أو متمنًّى أو مترجًّى أو منفيّاً، يُنسب إلى شيء آخر، ليتم المعنى التركيبي الذي أُنشئ من أجله التعبير. وقد كان هذا حاضراً في أذهان النحاة، حين وضعوا قواعد التنظير والتطبيق، وعَبّر عنه بعضهم في مثل قوله: «إنّ: تدخل على مبتدأ وخبر... وإنّ: تقتضيهما جميعاً. فإذا عملتْ في الاسم الأول، لاقتضائها إياه، عملت في الثاني كذلك»[١]. وفي حديثه عن[٢] «لا» التبرئة، ذكر أيضاً أنها تقتضي اسمين، وقد عملت في أحدهما، فهي تعمل في الآخر مثل «إنّ». وهذا الزمخشري ينص أيضاً، على أن «كأنّ» تقتضي مشبهاً ومشبهاً به، وهي عاملة في الجزأين معاً[٣].

أما الفعل الناقص[٤] فيتطلب جزأين أيضاً، يُسنَد إليه مصدر ثانيهما كفاعل في المعنى منسوب إلى الآخر، لأن هذا الناقص يتضمن وظيفة الفعل اللازم، ولا بد له من فاعل، هو مصدر المنصوب مسنداً في المعنى إلى المرفوع. فإذا قلت: كان الدواء نافعاً، وأصبح الماء جامداً، وصار الهواء بارداً، وظل التلميذ غائباً، ومادام العدو بعيداً، وبدأ الظلام ينحسرُ، فإنما تعني: حدَثَ نفعُ الدواء، وحصلَ جمودُ الماء، وحدثتْ برودةُ الهواء، ودامَ غيابُ التلميذ، وحين استمر بعدُ العدو، وبدأ انحسارُ

(١) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٣٣-٣٣٤ و٣٤٣ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٦٩ .

(٣) المفصل ص ١٣ وشرحه ١: ٨٥ و١٠٢ .

(٤) شرح الكافية ٢: ٢٩١ . وإذا استعمل لفظ هذا الفعل تاماً فإنه يكون فعلاً لازماً يقتضي فاعلاً له أيضاً. انظرالمورد النحوي الكبير ص ١٢-١٤ .

الظلام. وبناء على هذا، ترى الفعل المذكور يستدعي ما يكون من شأنه ملء الفراغ المرسوم، فيقتضي العنصرين المحقّقين لذلك.

وإنما تُستثنى «إنْ وما ولا ولات»[١] من وظيفة «إنّ» وأخواتها، لأنها تُشبّه بالفعل الناقص عامة، وتلحق به في الدلالة النحوية، وتقتضي مثله مسنداً إلى فعل لازم. فقولك: إنْ زيدٌ ناجحاً، وما أخوك مريضاً، ولا جهلٌ نافعاً، يعني: انتفى نجاحُ زيد ومرضُ أخيك ونفعُ الجهل. ويقابل هذه الأحرفَ الأربعة استثناءُ «ليس وعسى» من الأفعال الناقصة، لأنهما مع كونهما منها هما أقربُ إلى «إنّ» وأخواتها. ولذا تلحقان بالأدوات، فتكون الأولى للنفي والثانية للتوقع. فقولي: ليس الكذب محموداً، وعسى زيد أن ينجح، يعني: أنفي حمدَ الكذب، وأتوقع نجاحَ زيد.

ولهذا الفارق الظاهر في الدلالة النحوية، بين مجموعتي «إنّ» و«كان»، أعطتِ العربية كلاً منهما أسلوباً خاصاً يخالف الآخر، فكان للأولى نصب الاسم ورفع الخبر، وللثانية رفع الاسم ونصب الخبر. ثم وقع بينهما ما هو مشارك لكل منهما في الشكل والدلالة، أعني زمرتي «إنِ» الحرفية و«ليس» الفعلية. ولما كانت هذه الدلالة غلاّبة في الميدان النحوي انحازت الزمرة الأولى الحرفية إلى وظيفة «كان»، والزمرة الثانية الفعلية إلى

---

(١) تلازم هذه الكلمات الأربع حيز الحرفية، لأنها بعيدة جداً عن خصائص الأفعال. فهي تشارك ((إنّ)) في الصيغة، و((كان)) في الوظيفة، فتكون مشبَّهة بالفعل الناقص. وعلى العكس من هذا ((ليس وعسى))، لأنهما يشاركان ((إنّ)) في الوظيفة، و((كان)) في الصيغة، فيكونان فعلين يقتضي كل منهما ما تقتضيه ((إنّ)) وأخواتها.

وظيفة «إنّ». والأصل المعتدّ به، في هذه الظواهر التعبيرية العملية، أن العامل في الاسم هو ما تعلق معناه النحوي به[١].

وهذه الأمداء، من المقتضِيات لِما ذكرتُ، هي أخصر مجال لما يدل على الحدث، من أفعال ومصادر ومشتقات، وأفعال ناقصة وأحرف مشبهة بالفعل. فإذا كان للمقام والمقال متطلبات فرعية استحضرها التركيب أيضاً، لتحقق مقاصد الكلام. وذلك بورود مفعولات متعددة، وجمل وأشباهها تكون في مواقع المعمولات، فيقدَّر في العبارة ما يُظهِر الوظائفَ الخفية، والعلاماتُ الدالة عليها. وتلك أمور معقدة، لايتيسر تفصيلها الآن.

ولذا كانت المفردات، التي تتضمن معنى الحدث، أصلاً في ميدان العمل الإعرابي. فهي ذات نشاط لغوي ظاهر، تستطيع أن تستقطب عدداً من المعمولات التركيبية: الفاعل ونائبه والمفعولات المعروفة، تشدها إلى البؤرة التي تحتلها بظواهر صوتية مقنَّنة، وتكوّن معها وحدة تعبيرية متماسكة. وهذا ماتبيّنّا نماذجه، في الصفحات الماضية، مع الأمثلة والتوضيح اللازم.

فإذا غادرنا تلك العوامل الظاهرة السلطان، لِما فيها من معنى الحدث، استقبلتنا عناصر تركيبية، يشملها ما زعمنا من نظرية الاقتضاء، كالمضاف والموصوف والمبهم وصاحب الحال. وهذه، حين تكون مجردة

(١) انظر اللباب ١: ٢٧٩ .

من الدلالة على الحدث، يقتضي كل منها كلمة واحدة تتمم معناه النحوي، في ظلال المَقام وسياق الكلام وضوابط اللغة.

إنها محدودة الحاجات لفقرها الحَدَثي، وتستهدف المعمولاتِ لعجزها عن القيام وحدها بوظائف التعبير. فالمضاف في التركيب مثلاً لفظ فاقدُ الاستقلال، ولابد له من ملحق به يمنحه ما فقده، ويخصصه أو يعرفه أو يمدحه أو يذمه. فلو قلت: «أصبح كتابُ جاهزاً، وحضر بائعُ» كان قولك قاصراً عن الفائدة، إذ كل من «كتابُ» و«بائعُ» يقتضي ما يحقق الاستقلال ويملأ الفراغ التعبيري، بمثل قولك: أصبح كتابُ النحوِ جاهزاً، وحضر بائعُ الفاكهةِ. ولذا يكون المضاف إليه من معمولات المضاف نفسه. ونظير هذا مايرد بعد حروف الجر، لأنها تتطلب في التركيب مايدل على الإضافة، أي: إيصال أحداث أو أسماء إلى الأسماء، ويطلق عليها أحياناً: حروف الإضافة.

والموصوف أيضاً قاصر عن الاستقلال، ويقتضي ما يرد إليه اعتباره، فيليه تابع له مستظل بحماه متأثر به[1]. والبدل محتاج، في التركيب النحوي، إلى ما يبيّنه أو يؤكده أو ينوب عنه، ويكون تابعاً له في الإعراب. وكذلك شأن ما يحتمل المجاز، تجده مفتقراً إلى مايثبت المعنى الحقيقي له، مؤكِّداً وتابعاً في الإعراب أيضاً. أما المتبوع في النسَق فيعتمد على حرف العطف، ليكون له مايتبعه وينفعل به. فالاسم المعطوف

---

(١) انظر الحجة للقراء السبعة ١: ٤٠-٤٣ .

عليه هو العامل في المعطوف. وهذا قريب من واو المصاحبة التي يعتمد الفعل عليها، لنصب المفعول معه.

والـمميِّز مبهم لايحقق الفائدة التعبيرية، إلاّ إذا كان له معمول يعيِّن نوعه. فقولك «عندي عشرون» مبهم فيه العدد، يحتمل آلاف المعدودات، ويبقى على إبهامه حتى تذكر معه معدوداً مفسِّراً، كأن تقول مثلاً: عندي عشرون كتاباً. وعلى هذا يكون المميِّز هو العامل في التمييز، لأنه أشبهَ اسم الفاعل المتعدي، وهو مفتقر إلى الاسم الذي بعده، يقتضيه ليتمم أبعاده ووظيفته التركيبية[١]. وصاحب الهيئة في الكلام أيضاً يلبث فيه عاجزاً عن الدلالة التركيبية، حتى يرِدَ معه لفظ الحال المنصوبة.

وحرف النداء ينوب عن الفعل المعبِّر عنه: أدعو، فيقتضي تعين المنبَّه الموجَّه إليه الخطابُ، نحو: يا بنَ أخي، يا عبدَ الرحمن، وا بَني عمّاه، أيا مالكَ الدارِ. وحرف الاستثناء كذلك ينوب عن الفعل، ليدل على ما أخرجناه من الحكم، فيقتضي وظيفة المنصوب، نحو: نجح الطلابُ إلاّ خمسةً، ولقيت الأصدقاء إلاّ سالماً، وحضر المدعوون إلاّ واحداً. فإذا ألغينا الاستثناء بالنفي أو النهي، مع إزالة المستثنى منه، صارت «إلاّ» لتوكيد الحكم بالحصر، وارتبطت وظيفة ما بعدها بما يتضمن ذلك الحكم.

ومن هذا ترى أن ما أوردناه، من موصوف أو مبدل أو مؤكَّد أو معطوف، وأصحاب حال أو منادى أو مستثنى، قد كان بينه وبين العناصر المقتضَيات تفاعلان لفظي ومعنوي أيضاً. فالأوائل حمّلت

---

(١) اللباب ١: ٢٩٦-٢٩٧.

الثواني وظائف تركيبية محدثة وأصواتاً إعرابية توضح ذلك، والثواني منحت الأوائل تحلية أو بياناً أو تحقيقاً أو تبعية أو تعيين هيئة أو تخصيص مقصود أو تحديد كمية، وسلبت أكثرَها استقلاليتها وبعض مظاهرها الصوتية.

أما المبتدأ فأمره، في مقتضَيات الإعراب، خاص متميز يعود بنا إلى مرتبة الأصالة النحوية. فالمفردات المنفعلة إذا دخلتِ التركيبَ ابتداء، أي من دون مقتضٍ ملفوظ أو مقدر، كان لها وظيفة ما يُبتدأ به مستقلاً عن التأثر بما حوله، وحملت علامة الرفع دلالة على ذلك، إذ الرفعُ أول ضروب التلوين الصوتي[1]، وأقواها ارتباطاً بالأصالة التعبيرية. ولذلك كانت علامةُ الإسناد، وما يُحمل عليه، في التركيب هي الرفعَ.

فأنت، حين تسرد مفردات من المُعرَبات مطلقة مستقلة عن التركيب، توردها كما يلي: طفلٌ وكتابٌ وطائرٌ وقمحٌ وفتاةٌ، واحدٌ اثنانِ ثلاثةٌ[2]. وإذا ذكرتَ اسماً وحده، من دون قصد لتكوين عبارة مفيدة، كان بمنزلة صوت تصوّته، كأن تقول «زيدٌ» وتسكت[3]. فهذا الاسم لايستحق الإعراب، وإنما كان له تنوين الرفع للدلالة على الاسمية

(١) الإيضاح في علل النحو ص ١٢٤ .

(٢) هذا خلاف ماذكره سيبويه والزجاج وابن جني. انظر شرح قطر الندى ص ١١٦-١١٧ والكتاب ٢: ٣٤ ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٥٩ وسر صناعة الإعراب ص ٧٨٣ . ويستثنى من هذا الحكم مايكون سرداً ، كتهجي حروف المعجم: ألف باء تاء ثاء جيم، وكلفظ الحروف في مطالع بعض سور القرآن الكريم. الكتاب ٢: ٢٤ والمقتضب ١: ٢٣٦-٢٣٧ و٤: ٤٣ والإنصاف ص ٧٤٢-٧٤٥ .

(٣) المقتصد ص ٢١٤ و٢٥٧ وشرح المفصل ١: ٨٤ .

والاستقلال والانفصال، وللإشعار أنه غير مضاف إلى مابعده، ولا متصل به(١).

وكذلك تكون المفردات في المعاجم، إذ ترِدُ محكيّة بالرفع، ليتيسر تفسيرها وبيان معانيها. فإن كان ورودها مصدَّرة لوظيفة الابتداء، ولتكون معتمَدَ فائدة بخبر، تحقق أن رفعها ملازم لها بالوضع، لامحيد عنه ولا محالة.

والقول المحقّق لدى جمهور البصريين أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، نعني أوّليّته كما جاء في النظرية اللفظية، أي: كونه أولاً مقتضياً ثانياً(٢). وهذا يعني أن الرفع هو علامة وضعية أصيلة تلازم الأسماء المنفعلة بالإعراب، إذا تجردت من مقتضِيات ملفوظة أو مقدرة، وهو كاف للدالة على ارتباط الأوّليّة بتلك العلامة التي هي، في عرف النحاة، رمز إلى الإسناد.

ومن ثَمّ، فإن إرادة الابتداء بالأسماء تقتضي مايُسند إليه معنًى ذو فائدة، أي: مبتدأ يمثل الوظيفة الوضعية الأوّليّة، فيكون الاسم المرفوع لذلك منطلق التعبير، وغنيًّا عن العوامل المصطنعة التي اختلف في تقديرها النحاة. إنه صاحب الوظيفة البدائية الأوّليّة، أعني أنه أصل في التعبير والتركيب، وما كان أصلاً وضعياً لم يُسأل عن علته وعوامله، كما هو مشهور بين العلماء. وإنما يكون ذلك السؤال عما هو فرع أو فُريع.

---

(١) انظر أمالي السهيلي ص ٢٤-٢٦ .

(٢) التبين ص ٢٢٤-٢٢٥ .

فحضور المبتدأ في التعبير، بلفظه ومعناه ومقصَد المتكلم وضوابط اللغة أيضاً، يحقق معنى الابتداء الأوّليّ، ويقتضي ما هو ذو دلالة على الخبرية، أي: الفائدة، لتتمّ دارته التي فُتحت ويُغلَقَ الإطار. وهذا مفاد ما ذكرنا في قول جمهر البصريين، حين رأوا المبتدأ مقتضياً لثان، وذلك الثاني حديث عنه[١]. فلاغرو أن يرد الاسم المقتضَى مرفوعاً لهذه الوظيفة، شبيهاً بما هو نفسه في المعنى، نحو: زيدٌ كريمٌ، والماءُ نافعٌ، والعلمُ نورٌ، ويكون خبراً والعامل فيه هو المبتدأ، الذي اقتضاه لتحقيق الفائدة التعبيرية.

فإذا ورد أحد النواسخ، قبل ذلك، اضمحل معنى الابتداء، ودخل التركيب في حيز آخر من المقتضِيات لكمال التعبير. وهذا ما قد أوضحنا من قبلُ صوره في الأفعال الناقصة، والأحرف المشبهة بالفعل التام أو الناقص. وقريب من ذلك ماتراه في أفعال القلوب، لأن كلاًّ منها إذا وُظف في التعبير، بكامل دلالته الوضعية ومقاصده التركيبية، فإنه يختص بالمبتدأ والخبر أيضاً، وينزع عنهما وظيفتهما النحوية، ليدخلهما دارة جديدة هو صانعها والمتفرد بالعمل فيها.

ولذا يكون هو نفسه العاملَ فيهما ما نعرفه بالنصب. وعلى سبيل المثال فإن قولك «ظننت» يقتضي الفعلُ منه مظنوناً فيه ومظنوناً، ليكونا مفعولين له ينصبهما هو بنفسه[٢].

---

(١) المقتصد ص ٢١٥ .

(٢) حاشية شرح الكافية ١: ٢٩٩ .

وكذلك شأن العِلم والدراية والحِسبان والخَيَلان والزعم... ويمكنك أن تقيس على هذا سائر الأفعال التي تتطلب مفعولين، مبتدأ وخبراً كانا في الأصل أو غير ذلك. فما يدل على التصيير يقتضي مايصيَّرُ ومايصيَّرُ إليه. وما يدل على العطاء يقتضي ما يُعطَى ومن يعطاه... ولايتم المعنى التركيبي لكل من هذه الأفعال وتلك، حتى يستقطب عنصرين، يكون كل منهما مفعولاً منصوباً أو في محل نصب.

والفعل المضارع شبيه بالمبتدأ، في هذه الصفة، إذ يكون له الرفع بالأوّليّة، أي: بالوضع ابتداء أيضاً كحاله حين يورد، مستقلاً خارج التعبير. وعلى هذا نقول: يذهبُ ويتعلمُ ويتواضعُ ويستقبلُ، ثم تجد أمثال هذه المفردات، في متون المعاجم، محكية بالرفع وهي دون تركيب. فإذا دخلتْ في التعبير ابتداء أيضاً، أي: دون مقتض للأفعال ملفوظ أو مقدر، كان معها علامة الرفع، إشعاراً بذلك الموقع الوضعي الأوّليّ.

فقولك: «يضربُ زيد» يُرفع فيه الفعل المضارع، لأنه وقع في التركيب كالمبتدأ، ومَن ابتدأ كلاماً منتقلاً من الصمت إلى النطق لايلزمه أن يكون أول كلامه اسماً أو فعلاً، وله الخيار في ذلك[1]. فلفظك الفعل أولاً شبيه بلفظ المبتدأ، مجرداً من المقتضيات الإعرابية، وهو يدخل التركيب بصورته البدائية الأوّليّة، أي: حاملاً صورة الرفع. وكذلك

(١) المفصل ص ١٠٩ وشرحه ٨: ١٢ .

شأنه حين يتوضع داخل العبارة، مستقلاً عن مقتضِيات النصب أو الجزم، لأنه يحتفظ بصورته الوضعية البدائية. ولهذا ترى نحو قولنا: أخوك يتعلمُ، والكريمُ ينصحُ، وإنّ الصدقَ ينفعُ، وأصبحَ الماءُ يترقرقُ، وظننتُ المسافر يعودُ، فيه المضارع مرفوع لأوّليّته المذكورة، وإن لم يكن في أول الكلام.

ثم إن العوامل في الأفعال شأنها شأن العوامل في الأسماء. فهي تلغي معنى الابتداء الأوّليّ للفعل المضارع، وتولّد في التركيب مايناسبها من المقتضَيات والعلامات المعبِّرة. فالنواصب مثلاً تقتضي ما يدل على المستقبل المنفتح، في حين أن الجوازم تقتضي ما يعبر عن القطع في الماضي أو المستقبل، والجوازم لفعلين متطلبها حدثانِ مترابطان، مسبَّب أحدهما عن الآخر قطعاً، حقيقة أو مجازاً أو افتراضاً.

فحرف الشرط الجازم عندما يستخدم في التركيب اللغوي يقتضي جواب الشرط، كما يقتضي فعل الشرط. ولأنه يعمل في الفعل الأول، فإنه يجب أن يعمل في الثاني أيضاً. ذلك لأن اقتضاءه لهما معاً يوجب له العمل فيهما معاً، قياساً على نظائره من العوامل في عنصرين، أمثال «كان» وأخواتها، و«إنّ» وأخواتها، وأفعال الظن واليقين، وخلافاً للحرف الجازم، الذي يقتضي فعلاً واحداً ليس إلاّ، فيكون محدود التطلب والفاعلية[1].

---

(١) الإنصاف ص ٦٠٨-٦٠٩ واللباب ٢: ٥١ .

وبهذا تكون تلك العناصر المقتضِية هي العاملَ الأساسي المباشر، في الحقول المذكورة. وعلى مثل ذلك المنوال، تستطيع أن تتقرى سائر مواقع العوامل، في مجالات التركيب، لتتبين ما تحتاج إليه من معمولات تسدد مفاقرها، بالوظائف والعلامات الدالة عليها، وتملأ الفراغات التي تطرحها في التعبير، وتغلق الدارات المنفتحة بحضورها. وليس من اليسير استيعاب ذلك كله، في مثل هذا المقام، بعد أن وضعنا مفتاح القضية بين أيدي الباحثين. فحسبنا أننا رسمنا الخطة، ونفذنا صوراً منها، بالدليل والبرهان، وأطلقنا الباب على مصراعيه لمن يريد المتابعة والاستيعاب.

العمل والاصطلاح الإعرابي

لكي تتضح هذه العلاقات الإعرابية، في الأذهان، ويظهر معنى العمل المقتضَى في التركيب، يحسن بنا أن نقف إزاء بعض المصطلحات الأساسية في النحو، لبيان المفاهيم وتوضيح الدلالة المقصودة. فالحَدَث هو العَمَل والفِعل، أي: وقوع الشيء. وتسميته مصدراً تعني أنه المكان الذي صدرت عنه المشتقات، من الأفعال والأسماء. وهذه تتضمن معناه الحركيّ، ودلالاتِ صيغِها الخاصةِ بها، وتقتضي ما يملأ حيزها من المعمولات المختلفة.

أما الاسم عامة فلفظ يدل على ما يُسمَّى به. وإنما أغفل بعض النحاة تعريفه، لأنه يتضمن الدلالة الوضعية له، وليس له مفهوم اصطلاحي مجازي. فإذا تجرد من معنى الحدث، في التركيب، انحصرت مقتضَياته في

دارة ضيقة، كما ذكرنا قبل، فكان مضافاً أو موصوفاً أو مؤكَّداً أو مميَّزاً أو مبتدأ. وحينئذ يتطلب ما يفي حاجاته ويحقق الوظائف اللازمة بعلاماتها المخصوصة. ولكنه إذا كان يتضمن الدلالة على حَدَث فإنه يقتضي، بالإضافة إلى حاجاته الخاصة، حاجات عملية تناسب ما يتضمنه، ليملأ الدارة التي فتحت لذلك. وهو في الحالتين ذو عمل مزدوج[١]: لفظي يظهر أو يقدَّر في العناصر المقتَضيات، ومعنوي ينعكس على تلك العناصر، فيستوعبه السياق ويؤديه الكلام.

وأما الفعل فلفظ يدل على الحَدَث والزمان بالاشتقاق والصيغة، أي[٢]: على المصدر بأحرفه وعلى الظرف بحركاته. وهو أيضاً يتضمن معنًى في الفاعل، فيقتضي ما يكون مخبَراً عنه بالحَدَث المذكور، في الزمن المحصَّل، ليعمل فيه عمله المزدوج أيضاً، بالرفع للفظ وبالدلالة الفعلية للتعبير. ذلك لأن الفعل عمل قام به الفاعل غالباً، أي: أنه مفعول في المعنى لهذا الاسم الذي أُسند إليه، لأن نحو: قام زيد، تقديره: فعلَ زيد قياماً[٣]. ولهذا فإن مصطلح «فِعْل» كان على صيغة من الأوزان الدالة على اسم المفعول مثل: طِحن وطِرح وقِسم، بمعنى: مطحون ومطروح ومقسوم.

وأما الحرف فلفظ يدل على معنًى تركيبي، تحدده مناسبات المَقام والسياق، ويتضمن دلالة على الحَدَث أيضاً، كالنداء والاستفهام

---

(١) انظر المقتصد ص ٨٨-٩١ .

(٢) اللباب ١ : ٢٧٢ .

(٣) انظر الإيضاح في علل النحو ص ٥٦ .

والتسوية والنفي، والنهي والأمر والحض والتمني والترجي. فإن كان مما يقتضي جملة استغنى عن العمل اللفظي، لأنه ليس ذا سلطة عليها، واكتفى بالعمل المعنوي الذي أضافه إليها. وهذا تراه في مثل: الاستفهام والنفي والجواب والتحقيق والتسويف والتنبيه.

وإن كان يقتضي اسماً، ليربطه بلفظ آخر، تطلب وظائف ما يجر أو ينصب أو يرفع. وإن كان يقتضي الفعل، للتعبير عن قطع فيه أو انفتاح، احتاج إلى ما يحقق وظيفة المجزوم أو المنصوب. وفي كلتا الحالتين الأخيرتين، يكون له العمل المزدوج في اللفظ والمعنى، كما رأينا قبلُ في الاسم والفعل.

والفاعل: ما أُسند إليه فِعلٌ، أي حَدَثٌ، مبني للمعلوم قبله. وسواء أكان هذا الحَدَث في إحدى صيغ الأفعال أم كان في إحدى صيغ الأسماء. فالفاعل لفظ يدل على من أوقَعَ ذلك الحدث، حقيقة أو مجازاً. إنه ذو صلتين متقابلتين بالفعل: يحدثه فيفعله معنى، وينفعل به فيرتفع لفظاً. ولهذا زعمنا أن الفعل مفعول للفاعل في المعنى.

والمراد بالمفعول به: ما فُعِلَ الحَدَث به. فهو لفظ يدل على ما وَقع به الفعل. وأما المفعول فيه فما فُعِلَ الحدث فيه، أي: اللفظ الذي وَقع الفعل في زمانه أو مكانه. وأما المفعول له فما فُعِلَ الحدث لوجوده، أي: اللفظ الذي وَقع الفعل بسببه أو لأجله. وأما المفعول معه فما فُعِلَ الحدث بمصاحبته، أي: اللفظ الذي يدل على ما وَقع الفعل مصاحباً له.

والمفعول المطلق هو ما يؤكَّد به أويُبيَّن مصدرُ فعله. يعني أنه لفظ يدل[١] على توكيدِ ما يتضمنه الفعل من الحَدَث،[٢] أو بيانِ نوع من أنواعه المختلفة مع التوكيد، لأن قولك: فرحتُ كثيراً، وتحاورنا تحاوُرَ العلماءِ، تقديره: فعلتُ فرحاً كثيراً، وفعلنا تحاوُراً تحاوُرَ العلماء. والمفعول المطلق توكيد للحَدَث المضمر.

و«المطلق» في قول النحاة لايعني، وهو المؤكّد أو المبيّن، أنه بدون قيد. وإنما يريدون به أنه مطلق، من التقييد بما ورد في غيره من المفعولات. أعني «به، وفيه، وله، ومعه». ولهذا أخّرنا ذكره بعد تلك المفاعيل، إذ بها يتبين تميُّزه وانفراده.

وقول بعضهم: «هو وحده المفعول، دون المفاعيل الأُخرى»، فيه نظر، لأن المفعول الوحيد الحقيقي هو المصدر الذي يتضمنه الفعل، وهذا مؤكّد له أو مبيّن مع التوكيد كما ذكرنا. ولما غاب ذلك مضمناً في الفعل تلبس هذا الملفوظ وظيفته، وكان فيه توكيد له أيضاً.

ثم إذا كان في المفعول المطلق المبيّن للنوع ضرب من التقيـيد، فإن القيد هو في الحقيقة للمفعول المطلق نفسه لا للحَدَث الذي يتضمنه الفعل قبلهما. ذلك لأن «كثيراً» هو صفة لـ «فرحاً»، كما رأيتَ، و«العلماء» هو تخصيص لـ «تحاوُرَ» يخرجه من حيز التنكير، ويبقى الحدث الأصلي على إطلاقة المعهود. أضف إلى هذا أن في حذف الموصوف أو ورود المضاف إليه ضرباً من التوكيد للمصدر المضمن أيضاً.

---

(١) اللباب ١: ٢٦١-٢٦٢.

(٢) شرح الكافية ١:١٢٢.

ومن هذا نرى أن الضمير المستتر، في لفظ «المطلق»[١] هو للمصدر أي: الحدث الذي يتضمنه الفعل العامل نفسه، إذ المراد أن مصدر ذلك الفعل لم يقيَّد مع هذا المفعول بشيء من تلك القيود. وقد خُلع في الأربعة الأولى ذلك الضمير المذكور من لفظ «مفعول» حين أُلحق به شِبه جملة، ونابت عن الضمير[٢] في كل منها شبه الجملة تلك، أي: به، أو فيه، أو له، أو معه.

ومثل هذا كثير في الكلام، نحو[٣]: مضاف إليه، ومعطوف عليه، وموثوق به، ومزمَّل فيه، ومغضوب عليه، ومهروب منه، ومرضيّ عنه، ومشغول به، ومختلف فيه، ومتفَق عليه... غير أن أكثر الدارسين والباحثين غاب عنهم ذلك المقصود، فتوهموا أن الضمير يعود على الاسم المنصوب، وكان منهم إحالات ومزاعم وخلافات لاتمت إلى النحو بصلة.

فقد تبين، من تفسير هذه المصطلحات، أن الحَدَث أصل في كل منها. فهو يجري مقتضياً المعمولاتِ التي تملأ حيّز حاجاته[٤]: مَن قام به أولاً، ثم منصوبات يقع هو بواحد منها، وفي ثان، ولوجود ثالث، ولمصاحبة رابع، ولتوكيده أو بيان نوعه مع التوكيد بخامس. فلاغرو أن

(١) إنما استتر الضمير في ((المطلق)) لأنه صفة لـ ((المفعول)) الذي صار بالوصف بعده اسم جنس.

(٢) انظر ص ١١٩ من حاشية العطار على شرح الأزهرية.

(٣) انظر الخصائص ١: ١٩٢-١٩٣ .

(٤) دلائل الإعجاز ص ٤-٥ .

يكون الفعل أصلاً في العمل الإعرابي، لأنه أكثر عدداً للمقتضَيات، ولا يكون عاطلاً عن العمل إلاّ إذا ورد زائداً للتوكيد، أو لمجرد الدلالة على الزمان. وحينئذ يكون حكمه حكم الحرف المقحم في التعبير، وعمله مقصور على الجانب المعنوي. وقد يضيق أفق حاجاته، حين يُلغى عمله اللفظي فيكتفي بالفاعل، أو يورَّد للخبر عن مجرد حصوله، نحو: زيدٌ - أظنُّ- ناجحٌ، وزيدٌ ناجحٌ أظنُّ، وجاء النصرُ، وما أخطأ أخوك.

وإنما يلي الفعلَ، في كثرة المقتضَيات، ما كان مصدراً أو مشتقاً من الأسماء، مع احتفاظه بمعناه الصرفي الذي يتضمن الدلالة عل الحَدَث. فكل من هذين الاسمين يتضمن حاجات الفعل نفسِه، ويجري مجراه في التركيب، بالعمل المزدوج أيضاً. وتكون أسماء الأفعال في مثل هذه المنزلة لأنها ضُمِّنت معنى الفعل، كما هو ظاهر في تسميتها.

ثم يلي ذلك فيقع في المرتبة الثالثة، من هذا الميدان، ما عُرف بالأدوات العاملة. وهي أكثر حروف المعاني وما يُلحَق بها من الأسماء. ذلك لأن الأداة تتضمن معنى حَدَث أو أكثر، كالأحرف المشبهة بالفعل، والجوازم لفعل أو فعلين، وحروف الجر والنداء، فيكون لكل منها نصيب في العملين المتلازمين: اللفظي والمعنوي.

وليس معنى هذا أن تُحصر العوامل في الفعل أو ما في معناه. فاسم الذات وارد في عداد العوامل اللفظية أيضاً، حين يقع مقتضياً للإضافة أو التميز أو التبعية أو الحال أو الخبر... فيكون له في كل منها حاجات تركيبية، من وظائف وعلامات. ذلك لأن الإعراب ليس عملاً مادياً

يرتبط بالحَدَث وحده، وإنما هو تعبير لغوي تركيبي، كما قلنا مراراً، والعامل المباشر فيه هو المفردات المقتضية له، بما فيها من لفظ ومعنى ومقصَد تعبيري، وما تضبطه قواعد التركيب النحوي.

ومن ثَمّ كان لهذه العوامل حق الظهور والخفاء، والتقديم والتأخير بمراحل في طيّات الكلام، خلافاً للعوامل المادية الخالصة. وعليه فإن فُقد لفظ العامل حذفاً أو إضماراً كان في حكم المذكور، لأن وظيفته الإعرابية، أي: دلالته النحوية المزدوِجة، حاضرة في التركيب، كالفعل أو المبتدأ أو الخبر أو الحرف المحذوف.

وليس للعامل، حين نذكر نظرية الاقتضاء، أن يكون معدوماً غير مقدَّر أي: معنوياً خالصاً، كما تدعي بعض النظريات المختلفة، في تفسير التجرد عن العوامل للمبتدأِ والفعلِ المضارع مثلاً. لابد أن يكون العامل، في رأينا، مذكوراً حاضراً بلفظه، أو مقدراً حاضراً بمعناه في ذهن المتكلم وإدراك المخاطَب، يُشعر به السياقُ التعبيري أو مقامُ الخطاب. فالمعدوم الذي ليس له معنى حاضر في التركيب لايوجب عملاً[1]، إذ فاقدُ الشيء لايعطيه.

فإذا حضر اللفظ المحذوف المقتضي كان له اشتراك ظاهر، في العملية الإعرابية المزدوِجة، ولم يبق للوظيفة النحوية انفراد بها. فاللفظ أصل إن وجد، وإن فُقد كان العمل للوظيفة المتشعبة هذه، مع ملاحظة المفقود تقديراً بلفظه ومعناه ومقاصده. لسنا نعني بالوظيفة ههنا موقع المعمول

---

(١) شرح المفصل١: ٨٤ و٨: ١٢ والإنصاف ص ٤٥-٤٦ و٤٨-٤٩ .

من سياق الكلام، أي: صفته النحوية في التركيب. فذاك أمر قد دفعناه من قبل، حين ناقشنا النظرية المعنوية. ولذلك وصفنا الوظيفة بـ «المتشعبة»، إشعاراً بتعدد حاجاتها والدلالات اللازمة.

ونضيف الآن أن تلك الصفة التركيبية الصوتية للمعمول قد تكون ذات حالتين مختلفتين، يتعذر تحقيقهما معاً، كما في قولنا: لاتجهلنَّ، ولن تنجحْنَ حتى تعملْنَ، وإن حضرُوا شاركُوا، ومن صدقَ أفلحَ. ففي مثل هذه الأفعال يتغلب التحقق لصورة البناء بسبب رسوخها، ويكون لصورة الإعراب تقدير ملحوظ. أما معنى العامل فحاضر في التعبير، يدركه كل مخاطب.

بل ربما تنازعت في اللفظ ثلاثةُ مواقع مختلفة الحاجاتِ التعبيرية، كأن تقول: من سعى نجا. فالفعل ههنا وقع في محل جزم، وصيغته تتطلب بناءه على الفتح، ولفظه يتعذر فيه كلتا الحالتين. ولذلك تراه أصمّ الطرف، وهو في محل جزم باسم الشرط، ومقدر فيه لفظ البناء الأصلي اللازم.

ومن ذلك ما ورد في القول المأثور: «فإمّا أدركَنَّ أحدٌ منكمُ الدّجالَ»(١)، إذ كان للفعل الماضي أن يبنى على الفتح أصلاً، وهو هنا في محل جزم بـ «إنْ»، ثم اتصل بنون التوكيد التي يبنى الفعل معها على الفتح أيضاً. وفي الأسماء مثل هذا أن تقول: إنّ هُداي صَفاي، وليت مُناي رِضاي.

(١) انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ٢٥٩ .

ومن خلال هذا التفسير للمصطلحات النحوية، تستطيع أن تجد منافذ حية، لتبيُّن عمليات الإعراب، وانطلاقها كالتيار الكهرباوي، بين حنايا المفردات والجمل وأشباهها، من بؤرة ناشطة متفتحة، وعناصر فقدت استقلالها، فتفرغت لاجتذاب مايحقق متطلباتها، وشُغلت به وحده، دون ماكانت صالحة له من آلاف الكلمات والتراكيب. فلا مفر بعدئذ من التفاعلات المعنوية والصوتية، تسري بين أوصال الكلام، لتتوضع آثارها في أطراف عناصره، صدى من العناصر الفعالة، وعلاماتٍ للوظائف الموزعة بين الأفراد، بحسب مقتضى الحال، وما ترسمه اللغة من مسارات، ليكون التواصل بين المرسِل والمتلقي واضح الدلالة، محدد المقاصد والعلاقات والمراتب والخدمات.

الرمزية في العلامات

المعروف بين جمهور النحاة أن العلامات الأصلية للإعراب كلٌ منها، في ظاهر التعبير، هو صويت مفرد، يدل على الوظيفة التي يقوم بها المعمول، بحسب الضوابط اللغوية. فكأنّ الضمةَ تعني: الإسناد في مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائبه. والفتحةَ تعني: المفعولية، أي: وظيفة المفاعيل المختلفة، وما يُحمل عليها من حال وتميز وغيرهما. والكسرةَ تعني: إضافة الأسماء أو الحروف. فهي إذاً رموز كلمات أو تراكيب أو أصوات إشارية مطوّلة، اختُصرت مع القرون، وصارت إلى هذه الحال من الإيجاز والإضمار، مع الاحتفاظ بالدلالة، مما يشي بأنها هي الوظائف الإعرابية نفسها مكثفة.

لكأن العربي استبدل بنحو: لبس الطفل (فاعل) خاتم (مفعول به) حديد (مضاف إليه)، قوله: لبس الطفلُ خاتمَ حديدٍ ، بعد أن مر التعبير بمراحل من الاختصار والتعديل خلال القرون والأحقاب المديدة، حتى صار مثلُ تلك الكلمات الدالة على الوظائف أصواتاً إشارية مطوّلة، فيها شيء من تلك الحركات المعهودة. وأخيراً تميزت الحركات وحدها بشكلها المضمر جداً، لتوضع في أواخر المفردات، دلالة على المختصَرات المتضمَّنة(١).

يؤنسك في هذا أن ترى الألف والواو والياء المدّيّات علامات إعرابية في الأسماء الستة، وتلك المدود مع النون في المثنى والجمع، أو النون وحدها والتنوين وحده -وهما أشبه الأصوات بأحرف المد- علامات في الأفعال الخمسة، أو الأسماء المتمكنة. فلعل هذه الأصوات مفردة أو مجتمعة صور، تمثل طوراً أخيراً أقدم من الحركات، في تلك المسيرة المجهولة التاريخ، بقي حاضراً في الواقع اللغوي، يشي بآخر مرحلة كانت قبل الحركات المعروفة المستقرة، ويكون مَنبَهة على ما ندعيه.

وهذا يعني أن تلك الصورة المرحلية هي أصل متقدم على العلامات الحركية، بعكس ما قرره النحاة، من أن الحركات هي أصل في الإعراب، وتلك الصور فرع محمول عليها. إذ الراجح المتحقق أن تطور اللغة يكون

---

(١) انظر فقه اللغات السامية ص ١٠٠ وإحياء النحو ص ٤٣-٤٧ ومقدمة لدرس لغة العرب ص ٣٥٨ ودلالة الألفاظ ص ٢٠٦-٢٠٧ ومن أسرار اللغة ص ١٧٠ ومناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ص ٩٩-١٠٠ .

في اللفظ والتركيب بالمسير من التعقيد إلى البساطة، أي: من المطوّل المسهب إلى المختصر الموجز، خلافاً لِما زعمه كثير من الدارسين اللغوين المعاصرين في الشرق والغرب[١].

وهنا يسعفنا، في قبول الإيجاز والإضمار والرمز بالأصوات دليلاً على جمل أو تراكيب، ماروي عن العرب أن أخوين كانا متخاصمين، لا يتبادلان الكلام في السنة كلها. حتى إذا جاء وقت الرعي قال أحدهما: الا تا، أي: ألا تَنهضُ؟ وأجابه الآخر: بلى فا، أي: بلى فانهضْ[٢]. فتكون الألف في كل من «فا وتا» رمزاً إلى أحرف الفعل المحذوفة كلها.

وقد ورد هذا نفسه في قول الشاعر[٣]:

نـادَوهُـمُ أن الجِمُـوا، ألا تـا؟
قـالُوا جَمِيعـاً كُلُّهُـم: ألا فـا

يعني: نادَوهم أن الجموا، ألا تَركبون؟ فقالوا جميعاً: ألا فاركبوا. وعلى ذلك جاء قول لقيم بن أوس[٤]:

بـالخَيرِ خَـيراتٍ، وإنْ شَرّاً فـا
ولا اُرِيـدُ الـشَّرَّ ، إلاّ أنْ تـا

(١) انظر ص ١٢-٤٢ من الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد.
(٢) الكامل للمبرد ص ٢٣٦ .
(٣) شرح شواهد شرح الشافية ص ٢٦٤ .
(٤) الكتاب ١ : ٢٦ وشرح شواهد الشافية ص ٢٦٢-٢٦٣ . وانظر تفسير القرطبي ١ : ١٥٥-١٥٦ والبحر ١: ٣٥ .

يريد: إن شرّاً فشرٌّ، ولا أريد الشرّ إلاّ أن تَشاء.

وأظهر من هذا ماتراه في الأدوات، إذ يكون للصوت الواحد دلالة على جملة أو أكثر. فالتنوين مثلاً -وهو نون ساكنة- يرد في آخر المفردات، فيدل على أن في الاسم أمكنية واستقلالاً[1]، نحو: كتابٌ وسماءٌ ونهرٌ وجملٌ. وقد يدل على التنكير والتعميم نحو: جاء أحمدُ وأحمدٌ آخر، وأفٍّ لك. وقد يكون للعوض من اسم محذوف نحو: كلٌّ ميسّر لما خُلق له، أو للعوض من جملة نحو: يومئذٍ وحينئذٍ وعندئذٍ. . .

وكثيراً ما يتضمن الحرف المعيَّن عدداً من المعاني، في موقع واحد. فالواو تكون عاطفة لمطلق الجمع، والهمزة استفهامية للإنكار التوبيخي، والفاء عاطفة للترتيب والتعقيب والسببية. وقد يكون ما هو مؤلف من حرفين أيضاً لأكثر من معنى، كأن ترى مِن: لابتداء الغاية المكانية، وفي: للظرفية الزمانية، وأل: جنسية للمبالغة والكمال، وإذ: جوابية فجائية للحال، ولو: شرطية امتناعية لامتناع في الماضي. وكذلك ماكان على ثلاثة أحرف أو أكثر، نحو: إذا ولولا ولمّا وهلاّ وحتّى ولكنّ.

هذا في المستوى النحوي. فإن رجعنا إلى المستوى الصرفي رأينا صوراً غفيرة، من الرمز الصوتي إلى معان مختلفة. فقد جعل العربي تضعيف الحرف مثلاً، بعد مراحل غفيرة من التعديل والتجويد والإضمار، للدلالة على تكثير الفعل، نحو: قطَّعَ وصفَّقَ وكسَّرَ، أو على المبالغة فيه نحو: شمَّرَ ورجَّى وبشَّرَ. وزاد في الفعل ألفاً بعد فائه كذلك ، فصار

---

(١) أمالي السهيلي ص ٢٥-٢٦ والمغني ص ٣٧٦-٣٧٩ .

للمشاركة نحو: صارعَ وشادَّ ورامَى، أو للمبالغة نحو: جاوزَ وراقبَ وحاذرَ. وعلى غرار هذا زيادة الهمزة في أول الفعل. فإنها قد تفيد المبالغة نحو: أوقَ وأحبَّ وأحرقَ، وقد تفيد الصيرورة نحو: أورقَ وأثمرَ وأفلسَ. ثم يكون للحرفين أو للثلاثة معان إضافية كثيرة جداً[١]. كل هذا توجه نحو تكثيف التعبير، وتقليصه وتنقيته من التطويل والتشعب والانتشار.

ولسنا نبعد عن الصواب إذا استدللنا، بما ذهب إليه كثير من العلماء، في تفسير الأحرف المتقطعة أوائلَ بعض السور القرآنية. فقد روي عن ابن عباس أن كل حرف رمز، إلى اسم من أسماء الله -تعالى- لأنه مقتطع منه. فالألف مثلاً من لفظ الجلالة، واللام من اللطيف، والميم من المجيد.

وقيل: إنها مقتطعة من النعم الربانية. يعني: أن الألف من آلاء الله، واللام من لطفه، والميم من ملكه-[٢] أو من الأسماء الثلاثة المقدّسة. فالألف من لفظ الجلالة، واللام من اسم جبريل، والميم من اسم محمد ﷺ. بل لقد روي عن جعفر الصادق أن الألف وحدها تدل على ست صفات ربانية[٣]. ولو أنك اطلعت على ما توسع فيه المتصوفة من التفسيرات للحروف، أو ما اصطنعته مزاعم السحرة ودجاجلة المشعبذين، لتملكك العجب العجاب.

ومثل هذه الأقوال، وإن كان ظنًا ليس من العلم اليقيني، هو مبني

---

(١) تصريف الأسماء والأفعال ص ١١-١٢٢ .
(٢) الفتوحات الإلَهية ١: ١٠ .
(٣) تفسير الألوسي ١: ١٧١-١٧٢ .

على ما عُرف لدى العرب، من الرمز بالحروف إلى كلمات تتضمنها، كما ذكرنا من قبل، وكما جاء في الأفعال من اختصار حكاية المركب. وذلك مثل: حَولَقَ، أي: قال: لاحول ولا قوة إلاّ بالله. وهَلَّلَ أي: قال: لا إلَه إلاّ الله. وبَسمَلَ أي: كتب: بسم الله الرحمن الرحيم. وسلَّمَ أي: قال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. فقد صاغوا من القول مع الجمل المحكية به مصادر، ثم اشتقوا منها أفعالاً تصرفوا فيها، وأسماءً للفاعل والمفعول وغيرهما.

ثم إذا راجعنا مسيرة الرمز، إلى حركات الإعراب بالشكل، كان لدينا دليل واضح على ما نحن في سبيل تحقيقه. فأقدم ما عرفه التاريخ، من تلك المسيرة على ما ذكرنا في الإعراب الصوتي من الفصل الأول، هو ماوضعه أبو الأسود الدؤلي، حين عبّر عن الحركات الثلاث بنقطة يخالف لونها لون الحروف المكتوبة. فقد اختصر الأصوات الثلاثة مع التنوين أيضاً، في هذه الصورة الكتابية الوحيدة اللطيفة. وهي أدق ماعرفه الإنسان في عالم الرسم، حتى قيل: إنها صورة ذهنية ليس لها وجود حقيقي، فلا مِساحة لها ولا طول ولا عرض، لأنها مكان تقاطع خطين.

وعندما تصدى الخليل بن أحمد إلى هذه المسألة، بعد أن وُضعتْ نقاط الإعجام للحروف الهجائية، رأى في تنقيط الإعراب ما يسبب اختلاطاً وتعقيداً، فاستبدل بها اختصاراً آخر، أي الرموز التالية: جُزيئاً من الألف يدل على الفتحة، وآخر من الواو يمثل الضمة، وثالثاً من الياء يصوّر الكسرة، مع تكرار ذلك في التنوين. ثم أضاف لهمزة القطع صورة

رأس العين من آخر كلمة قطع «ء»، وللحرف المضعف ثلاث سُنَينات «ـسـ»، أخذها من أول كلمة: شديد[1]. ثم أضيف حرف «صـ» رمزاً إلى همزة الوصل، وصورٌ مختلفة للدلالة على السكون، ورسم «حف» إشارة إلى التخفيف المقابل للتشديد. وفي هذا كله ما يشير بحق إلى مسيرة الإضمار والإيجاز، وإمكانية التعبير بالجزئيات الدقيقة عن الكليات الكبرى، وقد يكون بين هذه وتلك تجانس صوتي أو لايكون.

وقد كان لعلماء الحديث الشريف مساهمة فعّالة، في توظيف الرموز للدلالة على العبارات المختصرة. ومما عُرف عنهم واشتهر في كتبهم أنه إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، وتحولوا من إسناد إلى آخر، عبروا عن ذلك بالحرف «ح». وللتعبير عن السماع الحقيقي من الراوي، يجعلون «ثنا» بدلاً من: حدثنا، و«نا» بدلاً من: أنبانا[2]. ومع مرور السنين والقرون اتسعت هذه الدائرة لديهم، فكان فيها عشرات الرموز، للدلالة على المختصرات الغفيرة.

هذا جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) يصنف كتاباً عظيماً في الحديث الشريف، يسميه «جمع الجوامع»، ثم يقتضبه في كتاب لطيف اسمه «الجامع الصغير من حديث البشير النذير»، يقتصر فيه على حَوالَى[3] عشرة آلاف حديث، ويصطلح فيه على رموز كثيرة، اختصاراً لأسماء الكتب أو

---

(١) المحكم في نقط المصاحف ص ٦-٨ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٨٠-١٨٢ والكفاية في علم الرواية ص ٣٧٤-٣٨٤ وإرشاد طلاب الحقائق ص ١٥٠-١٥١ .

(٣) حوالَى: جمع حَولَى، مثل: بلوَى وبلاوَى وفتوَى وفتاوَى.

المؤلفين الذين ينقل عنهم. وقد كان في هذه الرموز حروف بعض الأعلام، يقابلها مايلي من الأسماء المقصودة(١):

خ: الجامع الصحيح للبخاري م: الجامع الصحيح لمسلم

ق: الجامعان الصحيحان للبخاري ومسلم د: سنن أبي داود

ت: سنن الترمذي ن: سنن النسائي

هـ: سنن ابن ماجه حم: مسند أحمد بن حنبل

عم: زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل

ك: المستدرك للحاكم النيسابوري خد: الأدب للبخاري

تخ: التاريخ للبخاري حب: الصحيح لابن حِبّان

طب: المعجم الكبير للطبراني طس: المعجم الأوسط للطبراني

طص: المعجم الصغير للطبراني ص: سنن سعيد بن منصور

ش: مسند ابن أبي شيبة عب: الجامع لعبد الرزاق

ع: مسند أبي يعلى قط: سنن الدارقطني

فر: مسند الفردوس للديلمي حل: الحلية لأبي نُعيم

هب: شعب الإيمان للبيهقي عد: الكامل لابن عدي

---

(١) الجامع الصغير ١: ١ وصحيح الجامع الصغير وزيادته ص ٢١-٢٥ وكشف الظنون ص ٥٦٠-٥٦١ و٥٩٧ .

عق: الضعفاء للعقيلي خط: التاريخ للخطيب

واستخدم الرقم ٤ اختصاراً لأسماء كتب أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، والرقم ٣ للدلالة على كتب أبي داود والترمذي والنسائي. ثم اختصر التعبير عن مرتبة الأحاديث بأحرف، فكان للحديث الصحيح «صـ»، وللحديث الحسن «حـ»، وللحديث الضعيف «ضـ». أما في كتابه «جمع الجوامع» فقد كانت الرموز أكثر مما ذكرت هنا[١].

وكذلك كان شأن علماء تاريخ الرجال، إذ استخدموا الرموز الحرفية، اختصاراً لأسماء الكتب التي ينقلون عنها. فقد صنف شمس الدين محمد بن محمد بن الجَزَري (ت ٨٣٣) كتاباً، سماه «نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات»، فكان ضخماً جداً. ولذلك اختصره في كتاب «غاية النهاية في طبقات القرّاء»، ورمز بالحروف التالية إلى الكتب المعتمدة:

ن: النشر في القراءات العشر لابن الجزري نفسه

ت: التيسير في القراءات السبع لعثمان بن سعيد الداني

ج: جامع البيان لعثمان بن سعيد الداني

ك: الكامل في القراءات الخمسين ليوسف بن علي الهذلي

مب: المبهج في القراءات الثمان... لسبط الخياط

س: المستنير في القراءات العشر للمقري البغدادي

(١) انظر منتخب كنز العمال في حاشية مسند الإمام حنبل ١: ٧-٩ .

ف: الكفاية الكبرى في القراءات لعشر للقلانسي

غا: غاية الاختصار في القراءات العشر للعطار الحمداني.

وإذا كانت الإحالة على هذه الكتب كلها عبّر عن ذلك بالحرف: ع[١].

وكان الحافظ عبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠) قد صنف كتاب «الكمال في معرفة الرجال»، جمع فيه تراجم كثير من أصحاب الحديث الشريف[٢]، فتلقاه الحافظ جمال الدين يوسف المزي (ت٧٤٠) بالعناية والاهتمام، وصنف عليه كتاب موسعاً اسمه «تهذيب الكمال»، لكنه لم يستطع إنجازه، فأتمّه علاء الدين مُغلْطاي بن قليج (ت ٧٦٢). ولأن هذا التهذيب كان مطولاً، فقد تناوله الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العسقلاني (ت ٨٥٢) بالاختصار في كتاب سماه «تهذيب تهذيب الكمال»، واختصره أيضاً في مصنف آخر اسمه «تقريب التهذيب». وقد جعل لهذا المصنف الأخير رموزاً حرفية ورقمية، للدلالة على أسماء المصادر المعتمدة، فكان منها[٣]:

خ: الجامع الصحيح للبخاري م: الجامع الصحيح لمسلم

د: سنن أبي داود ت: سنن الترمذي

س: سنن النَّسائي ق: سنن ابن ماجه القزويني

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ١: ٣.

(٢) كشف الظنون ص ١٥٠٩-١٥١١ وموسوعة المصادر والمراجع ص ١٩٥-١٩٧.

(٣) وللبخاري وأبي داود والنسائي رموز أخرى، إلى كتبهم المختلفة، منها: خت، بخ، عخ، مد، صد، قد، كد، عس... انظر تقريب التهذيب ١: ١٦.

ع: مجموع الكتب الستة ٤: الكتب الستة ماعدا كتابي الشيخين.

ولأن كثيراً من المؤلفين، في العلوم العربية والإسلامية، استقى بعضهم عن بعض أقوالاً وأحكامها وتوجيهات وتفسيرات، فقد انتقلت إلى مصنفاتهم ظاهرة الرمزية أيضاً، وأصبحت شائعة متداولة مألوفة، يختار كل منهم مايناسب مصادره المعتمدة. وهذا الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢) ينثر في شرحه للكتب اللغوية عدداً وافراً من الرموز، بعضه معروف أصله، وآخر فيه ما هو مجهول الدلالة أو معلومها[١].

فمن الأول أن ترى نحو ث: لأحمد بن يحيى ثعلب، وح: لعلي بن إبراهيم الحوفي، ورز: للرزاز، وع: لأبي العلاء المعري ، و ش: للأخفش الأصغر و ك: لابن كيسان، وق: للقصباني، وفتح: لأبي الفتح ابن جني.

ومن الثاني ما هو مكون من حرف مفرد نحو : ذ، ر، ز، ض، أو من حرفين للدلالة على اثنين مثل: ذ ر، ز ح، ز ع، ض ق، ق س، ق ك، أو من ثلاثة أحرف للدلالة على ثلاثة نظير: ذ ع ح، ز ع ح، أو من أربعة للدلالة على أربعة أيضاً: ح ر ز ع.

وربما كان فيما يؤلفه العالم مفردات يكثر تكرارها جداً، وتشكّل مادة وافرة في النص. واختصاراً للتعبير، ولا سيما إذا كان الكتاب من المختصرات، يقتطع المؤلف أحرفاً من تلك المفردات المترددة بكثرة، يجعل كلاً منها رمزاً إلى ما اقتُطعت منه. ومن هذا ما تراه وارداً في القاموس المحيط للفيروزابادي (ت ٨٧١)، حيث تجد أن كلمة «قرية» يرمز إليها

---

(١) انظر منهج التبريزي في شروحه ص ٢٢١-٢٢٢ وتهذيب إصلاح المنطق ص ١٠١١ .

بالحرف «ة»، ولفظ «بلد» يقابله «د»، والتعبير عن «موضع» يحل محله «ع»، وبدلاً من وصف الشيء المفسر بأنه «معروف» يرد الحرف «ع». فإذاكان اللفظ جمعاً فالرمز إليه «ج»، وإذا كان جمعاً لجمع فالرمز «جج»، فإن كان جمع جمعٍ لجمع فالرمز «ججج»[1].

والمعروف عن النسّاخ للكتب العلمية والأدبية، بعد أن صارت لأعمالهم خبرات منتظمة واضحة المعالم، أنهم اتخذوا لأنفسهم رموزاً كثيرة للدلالة على ما يتردد لديهم. من ذلك مثلاً أن ما لِضبطِ أحدِ أحرفه ثلاثةُ أوجه يكون فوقه «ث»، ومايراد تصويبه توضع عليه «صـ» إشارة إلى مايكون في الحاشية من الصواب. ثم ما يعلق في الهامش من عبارات للتوضيح، يقال له حاشية أو طرّة، واختصاراً لهذا يرفق ذلك التعليق بـ «ح» أو «ط».

وإذا بدا في الكلمة شك، ولم يعرف وجه الصواب، كان فوقها «صـ» إشارة إلى التمريض. وإن كان في العبارة تقديم وتأخير لبعض الكلمات رسم الحرف «ق» على ماهو مقدم، والحرف «خ» على ماهو مؤخر. وما ينقل في الحاشية عن نسخة يسجل بجانبه «خ» أيضاً، وما انتهى نقله من أقوال العلماء يكون في آخره «اهـ»[2].

---

(١) القاموس المحيط ص ٢٣ و٣٥ .

(٢) لمعرفة تفصيلات أكثر، عن الاختصارات في التأليف العربي، ينظر كتاب: العلامات والرموز عند المؤلفين العرب، لحسين علي محفوظ، مطبوعة بغداد لعام ١٩٦٤ . وقد شاعت *هذه الرمزية حديثاً في البلاد الأوربية، حتى جمع منها جون باكستن كتاباً في مئات* الصفحات، تحت عنوان: معجم المختصرات.

وهناك أسلوب آخر للاختصارات الرمزية، عرفه العربي من قديم الجاهلية، وهو ما يسمى بحساب الجُمَّل، أي: حساب حروف الهجاء. فقد اصطلحوا على الرمز بحروف الأبجدية العربية إلى أسماء الأرقام، كما يلي(١):

أ: واحد ب: اثنان ج: ثلاثة د: أربعة هـ: خمسة

و: ستة ز: سبعة ح: ثمانية ط: تسعة ي: عشرة

ك: عشرون ل: ثلاثون م: أربعون ن: خمسون س: ستون

ع: سبعون ف: ثمانون ص: تسعون ق: مائة ر: مائتان

ش: ثلاثمائة ت: أربعمائة ث: خمسمائة خ: ستمائة

ذ: سبعمائة ض: ثمانيمائة ظ: تسعمائة غ: ألف.

ثم استعملوا الأرقام: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، وما يركب منها في العشرات والمئات والألوف، فكان في ذلك اختصار رمزي آخر، ما يزال مستعملاً حتى الآن.

فلعلك رأيت، فيما سردنا من الاقتصاد والاختصار اللغويَّين، صوراً كافية لتحقيق ما زعمناه في رمز حركات الإعراب إلى الوظائف النحوية. وما سردناه كله وارد في التاريخ العربي المدوّن، على مدى بضعة عشر قرناً. فلاغرو أن ماكان للعربية، قبل التاريخ في عشرات القرون

(١) مجلة المشرق ٦: ٩٨٦-٩٨٧ ومطالعات في الشعر المملوكي والعثماني ص ١٧٣-١٧٤.

والعشرات، هو عمليات أكبر مما عرضنا وأكثر اختصاراً واقتصاداً مع الزمن، إذ الممارسة الكثيرة لاستخدام الأشياء كفيلة بالتخفيف والتلطيف والصقل والتهذيب.

فلقد عاشت لغتنا الحبيب، في تلك العشرات المتعددة من القرون، مع تذوق الألسن والآذان والحس الجمالي، يتحكم فيها بالتيسير والتجويد والتنغيم، الأمر الذي تتوالى فيه عمليات الاقتصاد الصوتي باطراد وسرعة وعمق، لتتوضع الرموز الرشيقة في مكان الألفاظ المطوّلة. وهذا خلاف لِما يحصل للغات، حين يحفظها كتاب أو مسجّلة أو كِبتار[1]، إذ تثبت صورها اللفظية، ويقل أو يتعذر فيها التحوير.

ثم لماذا نبعد في التمثيل، وننسى ماهو حديث، في العربية وغيرها من اللغات، أعني علامات الترقيم؟ فهذه الرموز أصغر من الحروف أحياناً، وترد في الكتابة للدلالة على جمل مقدرة. بيد أن كثيراً من الكتّاب المعاصرين يظنها حِلية للرسم، فيلقيها بين أجزاء العبارة، على غير وعي أو تقدير، متداخلة أو مكررة أو متبادِلة للمواقع. وهذا ما تراه بجلاء في النصوص العربية عامة، من الكتب والصحف والدوريات، وبخاصة مايسمى بالنثر المشعّر.

هذا مع أن العرب وغيرهم كانوا منذ القدم، وما زلوا إلى أيامنا الحاضرة، يستخدمون في التعبير اليومي وسائل مخصوصة، للدلالة على ما تفيده علامات الترقيم. وإنك لتسمعهم يتكئون على ضروب، من التباطؤ

---

(١) الكبتار تعريب، على قياس: الغربال والجلباب والقرطاس، للجهاز الذي يقال له: كمبيوتر، وحاسوب وحساب وحيسوب... وانظر الاقتصاد اللغوي ص ٩-٦١ .

والتوقف والتلبث والمد والتفخيم والنبر والتنغيم، للإشعار بما يريدونه، من قطع واستئناف وتفصيل واعتراض وتعجب واستفهام وأمر ونهي ونفي وزجر. . . وربما أشار بعضهم إلى الاعتراض بقوله: بين قوسين.

وقد لاحظ علماء القراءات ضرورة هذه العناصر الدلالية، فوضعوا المصطلحات المساعدة على الأداء، ثم دوّنوا كثيراً منها في متون المصاحف، برموز مخصوصة ضابطة ميسّرة، ترى بعضها مع ما يقابله فيما يلي:

الوقف الممنوع = لا الوقف اللازم = مـ الوقف الجائز = ج

الوقف الجائز والوصل أولى منه = صلى

الوقف الجائز وهو أولى من الوصل = قلى

تعانق الوقفين بحيث يوقف على أحدهما فقط =.: .:

أضف إلى هذا ما يشيرون به إلى نهاية الآية، بدائرة مرقومة، تفيد الوقف غالباً.

وللعلماء أبحاث كثيرة جداً، في هذا الموضوع، ألفوا له مصنفات متعددة، ذكروا فيها أحكام الوقف وأنواعه ودرجاته والمذاهب المختلفة في ذلك. وأكثر القُرّاء يتحرّون المعنى في الوقف، وإن لم يكن في رأس الآية، لبيان المقاصد وتوضيح المراد[١]. فهم يطلبون بالوقف تبين معاني الكلام

(١) جمال القراء وكمال الإقراء ص ٦٦٧-٧٣٠ والبرهان في علوم القرآن ١: ٣٤٢-٣٧٥ والإتقان في علوم القرآن ١: ١٨٠-١٩٤ . وانظر إيضاح الوقف والابتداء للأنباري، والقطع والائتناف لأبي جعفر النحاس، والمكتفي في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني، والتمهيد في علم التجويد لابن الجزري.

وتكميلها، فيجعلونه منبّهاً على المرامي الدقيقة ، ومفصّلاً بعضها من بعض. وقد ذكروا للوقف أقساماً لها فروع متعددة متشعبة. وأشهر الأقسام أربعة، هي:

التامّ، وهو الذي لا يتعلق بشيء مما بعده لفظاً ومعنى. فيكون الوقف عليه والابتداء بما بعده، وأكثر ما يوجد في رؤوس الآي. والكاف، ي وهو ما كان منقطعاً في اللفظ متعلقاً في المعنى بوجهٍ ما، كالمعطوف عليه والمعلّل وما بعده «بل» أو «ألا» أو استفهام. فيكون الوقف عليه والابتداء بما بعده أيضاً. والحسن، وهو ما لايحتاج إلى مابعده، لأنه مفهوم من دونه، ويحتاج ما بعده إليه لجريانه عليه في اللفظ. فيوقف عليه لتمام معنى به، ولايجوز الابتداء بما قبله وحده أولاً. والقبيح، وهو الذي لايفهم منه المراد، أو يفهم منه خلاف المقصود، كالمبتدأ دون خبره، والشرط بدون جزائه، والجار من دون المجرور، والمضاف بلا المضاف إليه. فلايجوز الوقف على مثل هذا.

وكان الصحابة الكرام يُولُون هذا الجانب القرآني عناية ظاهرة، ويوجه بعضهم بعضاً إلى التزامه. فعن عبد الله بن عمر أنه قال: «لقد عشنا برهة من دهرنا، وإن أحدنا ليُؤتى الإيمانَ قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ، فنتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها، كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم. ولقد رأينا اليوم رجالاً، يؤتى أحدهم القرآنَ قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته، ما يدري ما أمره وما زجره، وما ينبغي أن يوقف عنده منه»[1].

---

(١) الإتقان ١: ١٨٠ والبرهان ١: ٣٤٢ .

وهذا يعني وجوب متابعة الاهتمام والتنفيذ لأحكام الوقوف المختلفة، كما ذكرناها من قبل، مع مراعاة النبر والتنغيم لبيان مقاصد الأمر والنهي، والنداء والاستفهام والتعجب، والتهويل والتعظيم والتفخيم والزجر والتهكم، والإيناس والتلطف والوعظ[١]... كل هذا تلازمه أيضاً مراعاة الاختلاف في تفسير الآيات، إذ كل توجيه للمعنى يقتضي ضرباً من الوقف يناسبه.

وقد استأنس بعض العلماء في وجوب التزام أحكام الوقف والأداء، بما ذكره عبد الله بن عمر، وما روي عن النبي ﷺ، من أنه سمع خطيباً يقول: «من يطع الله ورسوله فقد رَشَدَ، ومن يعصِهما» ووقف دون أن يتم كلامه: «فقد غوى»، فقال له، عليه السلام: «بِئسَ الخَطِيبُ أنتَ»![٢]

وقد ذكر العلماء أن السُّنّة في القراءة تكون بالتدبر والتفهم، وشغل القلب بالتفكر في معنى ما يلفظ به، لأن ذلك هو المقصود الأعظم والمطلوب الأهمّ[٣]. ومن ثَمَّ استنكروا ما ابتدعه بعض الناس، من أصوات الغناء، كالترعيد والترقيص والتطريب والتحزين والتحريف[٤]. بل لقد قيل: إن الإفراط في مثل هذا حرام، يفسق به القارئ ويأثم

(١) البرهان ١: ٤٥٠ والإتقان ١: ١٣٠.

(٢) البرهان ١: ٣٤٣.

(٣) البرهان ١: ٤٥٠-٤٥٢ والإتقان ١: ١٣٠.

(٤) جمال القراء ص ٦٤١-٦٤٢.

المستمع[1]. وهذا ماشاع في أيامنا هذه، وصار عادة متبعة لدى جمهور القرّاء، حتى كادت تصبح التلاوة خاصة بالحفلات والمآتم.

أما علامات الترقيم فالمتعارف بين العلماء، في أصول استخدامها، أن يكون وسَطُ الصفحة لمتن البحث والمعلومات الأساسية، وذيلُها حاشية للتعليقات الموضّحة بإيجاز وحرف دقيق، وبينهما خط قصير فاصل لئلا يكون اختلاط.

ثم إنّ النقطة بين الكلام تعني عدة جمل: قف قليلاً، وانتهت العبارة، وسترد عبارة مستأنفة. وقد تكون النقطة لانتهاء فقرة أو فصل أو باب أو موضوع بكامله. وهي تمثل الوقف التامّ عند القرّاء. والعجيب أن هذه الصورة الدقيقة جداً -بل الوهمية لأنها مكان التقاء خطين متقاطعين، أو ما ليس له طول ولاعرض ولا مِساحة إلاّ في الذهن- تستطيع أداء تلك المقاصد الدلالية المختلفة.

وأعجب منها في الدلالة هذا الفراغ الذي خلفناه هنا أول السطر، ونخلفه في أول كل فِقرة. فهو يعني، مع كونه فراغاً سلبياً أصمّ أعجم، أن الفكرة التي كانت قبله قد تمت، ونحن نبدأ فكرة تابعة أو متميزة، وأن الفِقرة السابقة قد انتهت، وما يليها هو فقرة أُخرى تابعة أو متميزة أيضاً. وقد استطاعت هذه الصورة الرمزية الخفية أن تقدم للقارئ عدة معان، تستغرق للتعبير عنها سطراً أو أكثر.

---

(١) الإتقان ١: ٢٣٢-٢٣٣.

والرمز بالفاصلة في الكتابة يعني وقوفاً لطيفاً، لملاحظة ماهو متصل بتبعية أو تفصيل أو تفسير. وهذه الإشارة الرمزية تقابل الوقفين الكافي والحسن عند القرّاء، بالتفصيلات المذكورة لديهم.

والنقطتان إحداهما فوق الأخرى تردان، للدلالة على أنه سيليهما محكيٌّ بعد قول وما يشبهه، أو مفصلٌ بعد مجمل، أو مفسَّرٌ بعد مبهم.

وخطا الاعتراض يكون أولهما إشعاراً بوقفة لطيفة أيضاً، لما سيكون من جملة مقحمة تقطع التعبير، فتفيد التوكيد أو التسديد أو التحسين، أو التخصيص أو التعليق، أو التفخيم والتعظيم، أو الاستغراق في الوصف والبيان. ثم يأتي الخط الثاني، لوقفة ثانية مماثلة تفيد العودة إلى وصل ما انقطع. وإذا وقع هذان متوازيين في آخر الصفحة دلاّ على وصل مابين الصفحتين بالتعليق.

أما إشارة الاستفهام فتحقق أن ماقبلها كان يراد به الاستعلام المحض، أو الاستعلام مشوباً بنفي أو توبيخ أو تقرير أو تحقيق أو تهكم أو أمر أو تعجيب. . . وأما إشارة التعجب فتنبئ عن استعظام ماقبلها، لما فيه من مضامين يجهل أو يتجاهل الكاتب أسبابها، وقد يحار في فهم حدوثها وتفسير العلاقات بينها. ومثل هذه المقاصد يكون في التلاوة تعبير عنه بالنبرة والتنغيم والشّدة والتفخيم. . .

هذا بعض ما يُعرف عن علامات الترقيم. بلْهَ مايكون من عناوين رئيسية للبحث والأبواب، وفرعية للفصول تساوق توزع الباب الواحد،

وجانبية توضح تسلسل كل فصل، وفِقَر تعرض مسيرةَ المعلومات وترتُّبَ بعضها على بعض. ثم ما تبقى من إشارة الفاصلة المنقوطة، وأقواس المحكيّ والمُقحَم، والمقتبس من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والأقوال المحكيّة، والنقاط المتوالية دالة على حذف من الاقتباس، والشكل المعتاد في توزيع الشعر العربي. ثم تجد ما يطالعنا به المعاصرون، من رموز مبعثرة، يتعذر عليك إدراك مقاصدها الوهمية.

فقد عرض عليَّ أحد الطلاّب أسطراً، منذ عدة سنوات، تحت شعار «قصيدة منثورة»، يريدني أن أبدي له رأيي المتواضع فيها، وقدّم لها بقوله معتذراً: إنها الآن غير منقّطة، وسوف أضع فيها النقاط اللازمة بعد. فكان اعتذاره أعجب من عمله. ولذلك طلبت منه إجراء التنقيط فيها قبل أن أقرأها، لأفهم ما يريد من التوجهات المقصودة. وبعد أيام عاد بها منقوطة بتوزيعات ليس لها نظام، فقرأتها مراراً دون أن تتضح لي ملامح الرؤى التي انساق إليها في التعبير. وعندما تسلمها مني رأى تعليقي عليها بالعبارة التالية: «غموض واضح».

أدهشه ما قرأ فقال: مامعنى هذا، يا أستاذ؟ قلت: هذا من هذا! وأشرت إلى الأسطر الصمّ البكم العمي، لاتُبين ولاتُفصح ولاتنطق بمراد حتى ينطق الحجر. ثم سألته عن سبب اختلاف النقاط، مثنى وثلاث ورباع وخماس وسداس. فقال: إنها توترات لاشعورية، تتفاعل في تموجات المخاض الإبداعي، وتجسد أعماقَ أعماقِ الباطن الدفين، ولايمكن تفسيرها بمجرد التعبير والتصوير....

وأنت ترى أن تلك الوسائل المتعارفة، المتفق عليها في أساليب الكتابة المتّزنة، شبيهة بإشارات المرور المقررة. فمتن الشارع المعبد للسيارات والعجلات والدراجات والحمير، يمثل متن الصفحات. وعلى جانبيه مرتفعان مرصوفان للمشاة، يناظران حواشي التعليقات. والخطوط المتوازية بينهما لهؤلاء أيضاً، كالصلة بين حواشي الصفحات لحركة التفكير والتعبير. ومنتصف الشارع يماثل نهاية السطر في وسط الفقرة، والوقف القبيح عند القرّاء. فهو يعني وجوب متابعة الانطلاق، خشية الانقطاع وفقد المصير.

ثم تجد إشارات المرور: الضوء الأحمر للوقوف المتلبث يناظر النقطة، والأصفر بعده للتنبه إلى استئناف الانطلاق بهدوء، كالفراغ الدقيق بعد النقطة مهيئاً لمباشرة النطق بعد الانقطاع. وكذلك يكون الأصفرُ قبل الأحمر للاستعداد للوقف بلا مفاجأة وعنف، كالفراغ قبل النقطة. والأخضرُ للاستئناف بعد ذلك التوقف إزاء النقطة. وفقد الإشارات، أو دوام ذبذبة الأحمر، يكون لمتابعة السير جوازاً كالوصل الاضطراري. وعوامل الحفر والإصلاح، أو إشارة شرطي السير، تكون شبيهة بالوقف الاضطراري.

وللخروج من شارع فرعي إلى رئيسي إشارة كالاعتراض، تعني التوقف اليسير، لِما يعرض من مرور الغير، منتهياً بالعودة إلى متابعة المسير. وكذلك ما يصادَف، من دائرة مقابلة للسائق، كأنك أمام خطين للاعتراض. وفتحة الانعطاف في شارع ذي اتجاهين شبيهة بالفراغ الواصل بين الشطرين للبيت الشعري.

أما الرصيف المعترض في آخر الشارع فيفيد الوقف النهائي، كما يشير آخر الفقرة أوالفصل أوالباب في البحث. وأما الخط المتعرج بين علامات المرور فللدلالة على منعطفات متوالية، أي: احتجاجات جدلية تتطلب القبول والرد. وأما علامة التعجب فتشير إلى اضطراب، فيما سيلي من الطريق، يثير استغراب الإنسان وتنبُّهه الزائد.

أضف إلى هذا مايكون من لافتات كبيرةٍ تحدد اسم المدينة، وأُخَرَ صغيرةٍ للأحياء والشوارع المتطاولة، وثالثةٍ أصغرَ لتوزع الحي أو الشارع في فروعه المتواصلة، شأن ماتجده من عناوين رئيسية أو جانبية أو فرعية في الموضوع. وقد تجد إشارات لمواقف خاصة، بأناس أو مؤسسات أو دوائر متكاثرة أيضاً. وهو مايصادفك في الكتابة من تلبث، لبعض الملحوظات الذاتية المتميزة، لايقرّها إلاّ القليل من ذوي الرأي.

وأنت معي، في أن هذه الرموز المقررة للسير يجب التقيد بما تتضمنه من التوجيه، للحفاظ على مصالح العباد والبلاد. فتصوّرْ أمة تجاهلت ذلك، أو اختلف أفرادها في إدراك مقاصده، وفي الاستجابة لِما يفهمون من التوجيهات، كم يكون لأمورهم وشؤون حياتهم، من اضطراب ودمار! ومن ثَمّ تستطيع أن تتصور أيضاً ما نعانيه، في التفكير والتعبير والتلقي، من اختلال وفساد، للاختلاف والتناقض فيما نعامل به علامات الترقيم هذه، في الكتابة والتلاوة والقراءة واالإنشاد.

وحسبك أن تقارن بعض النصوص أو الصفحات ببعض، من مختلف الكتب والمجلات والصحف والرسائل، لترى الفوضى في توظيف هذه

الوسائل التقنيّة في الكتابة. ولو كلفتَ بعض الطلاب، في أرفع مراتب الدراسة العليا، أن يوزعوا تلك الوسائل على صفحة معيّنة، لرأيت أعجب العجب في لغة العرب. وما أمر القراءات والتلاوات والإنشادات بأيسر من ذلك.

حسبنا ماأوردنا، من نماذج الرمز والاختصار، في القرآن الكريم والنثر والشعر، وفي العربية وغيرها من اللغات ومنافذ الحياة. ففيه دليل يؤنس بما طرحناه، من تفسيرلعلامات الإعراب. وإذا كانت تلك النماذج الرمزية التعبيرية مغتفرة، مع أنها قد ترد نادرة في الممارسة والأداء، أو متباعدة وبقلة، وتغيب في بعض المواقف أو الكلام، فمن باب الأولى أن تكون علامات الإعراب وهي تلازم أكثر المفردات في التكلم والقراءة والكتابة والتلقي رموزاً مختصرة من كلمات أو أصوات إشارية، وُضعت قديماً للدلالة على وظائف الإعراب في التركيب.

وإذا كان للنقطة الواحدة ما رأينا، من القيمة التعبيرية في علامات الترقيم، فليس غريباً في الحركة الإعرابية- وهي نقطة أيضاً كما مثّلها أبو الأسود، أو حرف مد دقيق كما اقترح الخليل يتألف مما لايحصى من النقاط- ليس غريباً فيها أن تكون ذات دلالة على الوظيفة المُقتضاة، وصلت إلينا بعد قرون وقرون، تحمل آثار ماكان يستخدمه قدماء العرب، للتعبير عن معان إعرابية في التركيب.

ثم إذا استرجعتَ الرموز التي عُبِّر بها، عن التشديد والتخفيف وهمزتَي القطع والوصل والنُّسخة والطُّرّة والحاشية -وهي أحرف مقتطعة من تلك الألفاظ الاصطلاحية- رأيت نفسك أمام صورة عملية تشبه مازعمناه في

تطور صوتيات الإعراب. فنحن جميعاً نعرف دلالة هاتيك الرموز، لأنها واضحة التفسير في كتب العلماء. ولو قُدّر للعربي القديم أن يدون تجربته، في الإعراب التركيبي، لوضعنا أيدينا على شيء قريب جداً مما زعمناه.

* * *

وهكذا نكون قد بسطنا قصور النظريات المطروحة، لحل ظاهرة العمل الإعرابي، وأجملنا ما تشترك فيه أو تفترق من نقاط، ثم عرضنا المصطلحات النظرية التي تُماسّ تلك الظاهرة، لنبين نقاط الالتقاء والافتراق، فكان ما زعمناه من بُعد عن المطابقة في جميع ذلك. وقد تبدى لنا البعد المذكور، من خلال طبيعة الطرفين: التصويت الإعرابي والمفاهيم المنطقية. فالمصطلحات المذكورة تُنصب في ميدان التنظير والتطبيق، على حين أن العمل الإعرابي سلوك لغوي، يحتاج إلى تفسير يُستمد من اللغة أيضاً.

وقد دفعنا هذا إلى التوجه اللغوي، حيث تبيّنا أن العمل الإعرابي هو مقتضٍ للوظائف والعلامات، وذو صفة ازدواجية، تشمل لفظ العامل ودلالته معاً، من خلال مقتضَى الحال وضوابط اللغة، بعيداً عن حياض المادية في تبادل الإنتاج والتأثر. ومن ثَمّ تابعنا مراقبة ذلك الازدواج، لنرصد أبعاده في تنوع المقتضَيات وسعة الأحياز، ونستخلص شخصيته المتميزة بالمباشرة والأصالة التعبيرية.

ثم راقبنا توزع العوامل، في مستويات الاقتضاء، فرأينا الحاجات

المتفاوتة للمفردات داخل التركيب، وأنها تتوضع في مراتب: أولها للفعل بما يتضمنه من أبعاد وظيفية متعددة، وثانيها للمصادر والمشتقات وأسماء الأفعال والأدوات العاملة، بما تحمله من الدلالة الحَدَثية، والثالثة لأسماء الذوات بما تفتقر إليه من استقلال وكمال. ورابعها للوظائف النحوية التي غاب اللفظ المعبّر عنها.

وأخيراً وقفنا إزاء بعض المصطلحات النحوية، نتلمس دلالاتها العِلمية المقررة، لنصل بينها وبين ما زعمناه من نظرية الاقتضاء، وأطلنا التلبث أمام علامات الإعراب، لنفسر مضامينها الدلالية، فكان نتاج ذلك أنها خلاصة صوتية لوظائف المعمولات في التركيب. واستطعنا أن نتبين، من خلال هذا، القنوات الواصلة بين وقائع التعبير وظواهر الإعراب، ومقتضى الحال ومقاصد المتكلم والضوابط اللغوية.

صدر عن دار الفكر للمؤلف

- الجمل في النحو
- سلامة بن جندل
- شرح اختيارات المفضل (١-٢)
- شرح شعر زهير بن أبي سلمى
- شرح المعلقات العشر
- شعر الأخطل
- شعر زهير بن أبي سلمى
- ابن عصفور والتصريف
- (كتاب) الاختيارين
- منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات
- المورد النحوي
- نصوص نحوية
- الوافي في العروض والقوافي

وسلسلة بحوث ودراسات في علوم اللغة والأدب صدر منها

١. أبواب ومسائل من الخصائص
٢. تحليل النص
٣. تطور مشكلة الفصاحة والتحليل
٤. المهارات اللغوية وعروبة اللسان

THE PROBLEM OF THE GRAMMATICAL FACTOR
& The Theory of Requisite

Mushkilat al-'Āmil al-Naḥwī wa-Naẓarīyat al-Iqtiḍā'

Dr. Fakhr al-Dīn Qabāwah

هذه السلسلة الرشيقة حصيلة عدة عقود، من المطالعة والدرس والتدريس والبحث والتحقيق، في ميادين النحو والصرف والأدب القديم. ولقد توضعت في حلقات متآخية، تقدم للناس خبرة شخصية، وتجارب علمية وفنية، لخدمة لغة القرآن الكريم، وما يدور حولها من العلوم والآداب.

إنها ثمرة معاناة طويلة، ونثار تمرس كبير، وصدى لجهد مديد، يتتبع الموضوعات الجانبية قريبة من الصواب، وتحل بعضاً من مشكلات الواقع اللغوي أو الأدبي. وقد يسر الله - عز وجل - لذلك كله أن ينتظم في سلك واحد، كتيبات خفيفة لطيفة، مع ماله من اختلاف وتباين، وثقل في ظاهر الأمر.

ولسوف يرى القارئ لهذه السلسلة - إن شاء الله - معلومات متنوعة، تتناول مسائل بعيدة عن التحقيق التراثي، وعن التأليف في واسع البحوث المتخصصة، وتعالج المشكلات والقضايا بأسلوب [illegible] وتفكير موضوعي حصيف. وستكون أصداؤها رديفة لما نشره المؤلف، من مصادر تراثية محققة، وبحوث علمية مصنفة، للسير في خط واحد، هو العمل العلمي الكريم.



ISBN 1-59239-149-4